



الصوتيات - الأكوستيكات

مكتبة و ملتقى علم الأصوات

اللغة - السمع - الإدراك - النطق

www.facebook.com/groups/Phonetics-Acoustics
<https://phonetics-acoustics.blogspot.com>



البحث الصوتي عند الفراء (٢٠٧هـ)

في "معاني القرآن"

إعداد

حمود بن محمد بن عبد الله الرمحي

المشرف

الأستاذ الدكتور إسماعيل عميرة

<https://phonetics-acoustics.blogspot.com>

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

اللغة العربية وآدابها

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

تشرين الثاني، ٢٠٠٤

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (البحث الصوتي عند الفراء في "معاني القرآن") وأجيزت بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠٠٤م.

أعضاء لجنة المناقشة:

التوقيع

الأستاذ الدكتور إسماعيل عميرة، مشرفاً ورئيساً

أستاذ اللسانيات في الجامعة الأردنية

.....

الأستاذ الدكتور نهاد الموسى، عضواً

أستاذ النحو في الجامعة الأردنية

.....

الدكتور جعفر عبابنة، عضواً

أستاذ الصوتيات في الجامعة الأردنية

.....

الأستاذ الدكتور عبد الكريم مجاهد، ممتحناً خارجياً

أستاذ اللسانيات في الجامعة الهاشمية

.....

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع: التاريخ: ٢٨/١٠/٢٠٠٤م

شكر وتقدير

يسرني في هذا المقام - والبحث قد أكمل عوده واسنوى على سوقه - أن أقدم بواف الشكر والتقدير لأسنادي الدكتور إسماعيل عمارة الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث، فتومر ما اعوج منه وثقف فصوله وأنا سليله، فكانت بصمات مضيئة لها أبلغ الأثر في إنجاز البحث وتسديد خطاه.

كما أقدم ببالغ الشكر والعرفان لاساتذتي الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة لئكم مهم بقبول مناقشة البحث وإغنائه بملاحظاتهم القيمة وتوجيهاتهم السديدة ترعى غراس الفكر وتبض كل ما حارت عنده الخطوات، فلهم جميعاً كل الشكر والتقدير.

الباحث

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة.	ب
شكر وتقدير.	ج
فهرس المحتويات.	د
الملخص باللغة العربية.	ح
المقدمة.	ا
تمهيد.	١١
أولاً: الفراء وكتابه "معاني القرآن".	١٢
أ- ترجمة الفراء.	١٢
ب- التعريف بكتابه "معاني القرآن".	١٤
ثانياً: البحث الصوتي قبل الفراء.	١٧
الفصل الأول: الصوامت.	٢٠
المبحث الأول: عددها.	٢١
• أولاً: مصطلح الحرف.	٢١
• ثانياً: عدد الأصوات الصوامت.	٢٥
المبحث الثاني: مخارجها.	٣١
• أولاً: عدد المخارج (مخرج اللام والنون والراء).	٣٢
• ثانياً: مخرج الواو والياء.	٣٥
• ثالثاً: مخرج الفاء والميم.	٣٧
• رابعاً: مخرج الناء والذال والظاء.	٣٩
المبحث الثالث: صفاتها.	٤٣
• أولاً: الأخرس.	٤٤
• ثانياً: المصوّت.	٤٧
المبحث الرابع: الهمزة.	٥٢
• أولاً: رسم الهمزة.	٥٣
• ثانياً: تحقيق الهمز وتخفيفه.	٥٦
• ثالثاً: همزة الوصل.	٦١
• رابعاً: نقل حركة همزة الوصل.	٦٥

الصفحة	الموضوع
٦٨	الفصل الثاني: الصوائت.
٧١	المبحث الأول: ألقابها وطريقة نطقها.
٧١	• أولاً: ألقابها.
٧٤	• ثانياً: طريقة نطقها.
٧٩	المبحث الثاني: إشباعها وتقصيرها.
٧٩	المطلب الأول: إشباع الصوائت القصيرة.
٨٠	أ- إشباع الصوائت في الأفعال.
٨٤	ب- إشباع الضمة في الضمير الغائب المفرد المذكر.
٨٨	المطلب الثاني: تقصير الصوائت الطويلة.
٩١	أولاً: تقصير الكسرة الطويلة.
٩١	أ- الفعل المضارع الناقص (المعتل اليائي).
٩٣	ب- الضمير (باء المتكلم) والاسم المنقوص.
٩٤	ثانياً: تقصير الضمة الطويلة.
٩٥	أ- الفعل المضارع الناقص (المعتل الواوي).
٩٦	ب- الضمير (واو الجماعة).
٩٩	المبحث الثالث: انسجامها (المماثلة الصوتية).
١٠٠	• أولاً: الإتياع.
١٠١	أ- الإتياع بالكسرة.
١٠٣	ب- الإتياع بالضمة.
١٠٤	ج- الإتياع بالفتحة.
١٠٥	• ثانياً: الإمالة.
١١٣	المبحث الرابع: إثباتها وحذفها.
١١٣	• أولاً: وسط الكلمة (الصوائت الحلقية).
١١٧	• ثانياً: آخر الكلمة (توالي الصوائت).
١٢٥	الفصل الثالث: ظواهر صوتية أخرى عند الفراء.
١٢٦	المبحث الأول:
١٢٦	المطلب الأول: الإعلال.
١٢٦	• أولاً: تعريف الإعلال.

الصفحة	الموضوع
١٢٧	• ثانياً: ظواهر الإعلال عند الفراء.
١٢٨	أ- الإعلال بالقلب.
١٢٩	ب- الإعلال بالحذف.
١٣٠	ج- الإعلال بالنقل.
١٣٣	المطلب الثاني: الإبدال.
١٣٣	• أولاً: تعريف الإبدال.
١٣٤	• ثانياً: ظواهر الإبدال عند الفراء.
١٣٤	أ- الإبدال القياسي (الصرفي).
١٣٥	١- إبدال التاء دالاً.
١٣٧	٢- إبدال التاء طاء.
١٣٨	ب- ثانياً: الإبدال السماعي (اللغوي).
١٣٩	أولاً: شروطه.
١٤١	ثانياً: ظواهره.
١٤١	١- الإبدال بين الباء والميم.
١٤٢	٢- الإبدال بين الجيم والشين.
١٤٣	٣- الإبدال بين الخاء والحاء.
١٤٤	٤- الإبدال بين الزاي والتاء.
١٤٤	٥- الإبدال بين السين والصاد.
١٤٥	٦- الإبدال بين الدال والتاء.
١٤٥	٧- الإبدال بين الفاء والتاء.
١٤٦	٨- الإبدال بين العين والحاء.
١٤٦	٩- الإبدال بين القاف والكاف.
١٤٩	المطلب الثالث: الإدغام.
١٤٩	• أولاً: تعريفه وأنواعه.
١٥٢	• ثانياً: ظواهر الإدغام عند الفراء.
١٥٣	أ- إدغام التاء.
١٥٣	١- إدغام التاء في السين والشين.
١٥٤	٢- إدغام التاء في التاء.

الموضوع	الصفحة
ب- الإدغام في التاء.	١٥٥
١- إدغام التاء والذال والطاء والظاء في التاء.	١٥٥
٢- إدغام لام (هل وبل) في التاء والنون.	١٥٨
المبحث الثاني:	١٦١
المطلب الأول: الوقف.	١٦١
• أولاً: تعريفه.	١٦١
• ثانياً: ظواهر الوقف عند الفراء.	١٦٢
أ- الوقف بالروم والإشمام.	١٦٢
ب- الوقف على (هيات).	١٦٤
ج- الوقف على (الحروف المقطعة) في القرآن الكريم.	١٦٦
المطلب الثاني: التنغيم.	١٦٨
• أولاً: تعريفه.	١٦٨
• ثانياً: ظواهر التنغيم عند الفراء.	١٦٩
أ- التنغيم في المسائل النحوية.	١٧٠
ب- التنغيم في الفواصل القرآنية.	١٧٣
الخاتمة.	١٧٩
المصادر والمراجع.	١٨٣
الملخص باللغة الإنجليزية.	٢١١

البحث الصوتي عند الفراء

في "معاني القرآن"

إعداد

حمود بن محمد بن عبد الله الرمحي

المشرف

الأستاذ الدكتور إسماعيل عمارة

ملخص

سعت هذه الدراسة إلى بحث الفكر الصوتي عند الفراء من خلال كتابه "معاني القرآن"؛ لتتظّر في المنطلقات الصوتية التي استعان بها الفراء في معالجته اللغّة، بمستوياتها المتباينة في التحليل اللساني - الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية -، وتكشف عن أثر هذه الشخصية في الدرس الصوتي، وما توصل إليه في تفسيره للنصوص القرآنية.

فحاولت الدراسة توظيف نصوص الفراء التحليلية للقراءات القرآنية، وما يستشهد به من الشعر واللهجات العربية في توصيف المبحث الصوتي عنده؛ ومن ثمّ تأصيل الدراسات اللغوية في الصوتيات، والوقوف على ما توصل إليه علماء اللغة المتقدمون ومقارنته بنظرة المحدثين.

وقد توزعت الدراسة على ثلاثة فصول، مسبوقة بتمهيد ومقوفة بخاتمة. فعني التمهيد بترجمة شخصية الفراء والتعريف بكتابه "معاني القرآن"، مع نظرة عامة للبحث الصوتي قبل الفراء، وتناول الفصل الأول دراسة الصوامت العربية - مخارجها وصفاتها - في نظرة الفراء، مع العناية بموضوع الهزمة خاصة.

واشتمل الفصل الثاني على بحث الصوائت في العربية، هادفاً إلى بيان وقوف الفراء عند هذا الموضوع، من خلال وصفه لطريقة نطقها وما تعلق بها في تعدد حالاتها في الظواهر السياقية، كالإشباع والتقصير، والإثبات والحذف، وما يحدث بينها من انسجام صوتي.

أما الفصل الثالث، فخصص لظواهر صوتية أخرى عند الفراء، فدرس التغيرات الصوتية التي تبرز في بنية الكلمة، فتضمّن الإعلال والإبدال والإدغام، كما درس التغيرات الصوتية التي تظهر في البنية التركيبية للجملة، ف جاء في الوقف والتنغيم، ثم أعقب ذلك الخاتمة التي انتهت بأهم الملحوظات الصوتية، والنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

حمداً وثناءً على المولى جلّ جلاله، وصلاةً وسلاماً على خاتم أنبيائه، وصفوة خلقه، وعلى آله الأطهار من عباد الله المخلصين، إلى يوم الدين، وبعد؛

فإن الاعتناء بالأصوات اللغوية هو المنطلق الأول في دراسة مستويات التحليل اللساني في الدراسات اللغوية الحديثة، الذي يعرف بالمستوى الصوتي، ويختص بدراسة أصغر وحدة في الكلام، وهي الصوت اللغوي. ومما لا ريب فيه أن ملامح هذا العلم كانت منكشفة عند النحاة العرب المتقدمين، من خلال اهتمامهم بمنظومة الأصوات العربية - صوامتها وصوائتها -، وما تحمله من صفات أثناء النطق بها، أو من اهتمامهم بالمسائل الصرفية كالإعلال والإبدال والإدغام، باعتبار الجوانب الصوتية مدخلاً لدراسة هذه الظواهر، ثم جاء أهل التجويد ليأخذوا بحظ وافر من هذا العلم لعنايتهم بالأداء القرآني، والاختلاف في أحرفه، إذ كانت الحاجة ماسة إلى تفسير علمي للوجوه الصوتية التي تضمنتها القراءات القرآنية. كل ذلك أدى إلى توزع الدراسات الصوتية، وتفرقها في مختلف المجالات فلم تكن آن ذاك مستقلة لذاتها، وإنما جاءت لغرض العلوم الأخرى، حتى جاء درس اللغوي الحديث ليحظى بالدرس الصوتي بعد ذلك باهتمام الباحثين، باعتبار مسأله دراسات وصفية تحليلية لها نتائج تطبيقية في ميادين متباينة، في فروع الثلاثة: النطقي والفيزيائي والسمعي.

وفي العقود الأخيرة من القرن العشرين، شهد الدرس الصوتي اهتماماً بالغاً، توسعت فيه الدراسات والأبحاث الصوتية، واستعانتم بما أتيت لها من الوسائل الحديثة والأجهزة المبتكرة في تناول هذا الجانب اللغوي. وحمل رواد هذا العلم على عاتقهم المتابعة الجادة لما توصل إليه علماء اللغة في هذا الصدد، فتجددت مسائل كانت تعالج معالجة نحوية خالصة، ونوقشت مسائل أخرى كانت تفسر تفسيراً صرفياً بحثاً؛ ولذا كان الدرس اللغوي الحديث يعالج هذه القضايا من منطلقها الأول الصوتي الملفوظ، قبل الانتقال إلى المرحلة الصرفية، أو المرحلة النحوية حسب مستويات التحليل اللساني.

وقد سعى الباحث في هذه الدراسة إلى التماس هذا الجانب في تفسير القرآن الكريم، في ضوء معطيات النظريات الصوتية الحديثة، من خلال كتاب "معاني القرآن" للفراء؛ لتأخذ الدراسة منحى يختلف عن كثير من الدراسات التي تتناول الجانب الصوتي في كتب اللغة. وكان لاختيار الباحث لهذا الموضوع أسباب عدة، منها:

أولاً: ندرة الدراسات الصوتية الحديثة المتعلقة بما ورد في تفاسير القرآن الكريم من آراء صوتية، واتجاه كثير منها إلى الكتب النحوية والصرفية من كتب اللغة.

ثانياً: قلة الاهتمام بالجانب الصوتي في دراسة هذا الكتاب -"معاني القرآن" للفراء -، واتجاه كثير من الباحثين إلى الاهتمام بالجانب النحوي عند المؤلف.

ثالثاً: احتواء كتاب "معاني القرآن" على مباحث صوتية تغري بالبحث، وتشجع الدراسة حول الكتاب.

رابعاً: محاولة توصيف المبحث الصوتي عند الفراء خاصة، والمدرسة الكوفية عامة؛ نظراً لأن معظم الآراء التي تنسب إلى الكوفيين في المجال الصوتي منسوبة في الغالب لشيخهم الفراء.

واقترضت منهجية الدراسة الصوتية في هذا البحث الاستعانة بالمنهج الوصفي (الاستقرائي - الاستنباطي)، الذي يعتمد على استيعاب المادة الصوتية عند الفراء ووصفها، ثم تناولها بمنهج تحليلي. كما استعان الباحث بالمنهج المقارن، في عقد مقارنات بين الفراء وغيره من علماء اللغة، وفي مقدمتهم الخليل بن أحمد وسيبويه، ثم مقارنتها بنظرة المحدثين، معتمدة النظر في مؤلفات أخرى للفراء، وما نسب إليه من آراء صوتية في كتب اللغة، ومدى تأثيرها في كتابه "معاني القرآن".

ومن أجل الوصول إلى هذه الأهداف التي سعت الدراسة إلى تحقيقها قسمت الدراسة إلى تمهيد وثلاثة فصول تقفها خاتمة، فتناول التمهيد التعريف بشخصية الفراء وكتابه "معاني القرآن"، ثم تناول البحث الصوتي قبل الفراء بإيجاز عام. أما الفصل الأول فيتوقف عند عناية الفراء بالصوامت العربية، ويتضمن أربعة مباحث، خصص المبحث الأول لدراسة عدد منظومة الصوامت العربية، وتوقف المبحث الثاني في بيان مخارج الصوامت التي تطرق الفراء إلى ذكرها، وأبان المبحث الثالث عن صفات الصوامت التي

وردت عند الفراء، وهي الأخرس والمصوّت، وعني المبحث الرابع بالهمزة ومختلف أوضاعها النطقية.

وتوقف الفصل الثاني عند دراسة الصوائت حسب ما وردت عند الفراء، فجاء المبحث الأول لمعرفة ألقابها، وطريقة نطقها، وعني المبحث الثاني بإشباع هذه الصوائت وتقصيرها في السياقات المختلفة، وخصص المبحث الثالث بالنظر في انسجام الصوائت وما يحدث بينها من مماثلة صوتية، ودرس المبحث الرابع الأخير من هذا الفصل إثبات الصوائت في مواضع، وحذفها في مواضع أخرى.

أما الفصل الثالث فيناقش ظواهر صوتية أخرى لدى الفراء، فجاء في مبحثين، عالج المبحث الأول منهما المسائل الصوتية الصرفية، فتضمن الإعلال والإبدال والإدغام، وخصص المبحث الآخر لدراسة التغيرات الصوتية في التركيب السياقي، فعالج الوقف والتنغيم. وأعقب الباحث هذه الفصول الدراسية الثلاثة بخاتمة، أوضح فيها النتائج العامة التي توصل إليها في دراسته، ثم أتبعها بثبت المصادر والمراجع التي اعتمد عليها في هذه الدراسة.

الدراسات السابقة:

حظيت شخصية الفراء وكتابه (معاني القرآن) باهتمام الدارسين والباحثين من جوانب لغوية شتى - نحوية وصرفية ومعجمية - ودراسات في القراءات القرآنية التي احتواها هذا الكتاب، والذي يهمننا في هذا المقام تلك التي أشارت إلى الجانب الصوتي دون ذكر الدراسات التي لم تتناول المباحث الصوتية، لأنها تبتعد عن موضوع الرسالة.

أولاً: الكتب والرسائل الجامعية:

١- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، "أطروحة دكتوراه"، مهدي المخزومي، إشراف: الأستاذ مصطفى السقا، جامعة القاهرة، ١٩٥٣م.

تقوم هذه الدراسة على الاهتمام بالمدرسة الكوفية ومنهجها في دراسة اللغة والنحو في مقابل المدرسة البصرية، فعرضت لنشأة مدرسة الكوفة ونشأة رجالها ونشاط أعمالهم والمنهج الذي سلكوه في معالجة موضوعاتهم.

وتقع الدراسة في ثلاثة أبواب، جاء الباب الأول في مدرسة الكوفة النحوية من جهة نشأتها ورجالها، وتحدث الباب الثاني في نحو الكوفة من جانبي الدراسة اللغوية والدراسة النحوية، أما الباب الثالث فكان في مصادر الدراسة الكوفية ومنهجها. وفي الباب الثاني من فصل الدراسة اللغوية عرض الباحث حديثاً عن الدراسة الصوتية في مدرسة الكوفة، ممهداً دراسته بمحاولات الخليل بن أحمد، ثم مدني، استفادة الكوفيين مما توصل إليه الخليل وما حققوه من هذه الدراسة، وخص الفراء بأراء له تتعلق بالأصوات، فتحدث عن رأي الفراء في مخارج بعض الحروف ولم يذكر صفاتها، وتطرق بحثه إلى معالجة الكوفيين لظواهر الإدغام والتعاقب والإبدال وضرب أمثلة من قراءتي حمزة والكسائي، ولم تستوف الدراسة كثيراً من القضايا الصوتية عند الفراء، وإنما كانت تضرب أمثلة على بعض الظواهر عند الفراء وغيره من الكوفيين، وتبقى رسالة الدكتور المخزومي تمثل مرجعاً في مدرسة الكوفة وأثرها في دراسة اللغة.

٢- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، "أطروحة دكتوراه، أحمد مكي الأنصاري، إشراف: د. خليل محمود عساكر، جامعة القاهرة، ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م.

تعد أطروحة د. أحمد مكي الأنصاري من أهم الدراسات التي سبرت أغوار موضوع شخصية الفراء، والحديث عن آرائه النحوية ومنهجه اللغوي، فجاءت دراسته على بابين:

تضمن الباب الأول البحث في عصر الفراء وحياته وأثاره ومنهجه في التأليف، واشتمل الباب الثاني على مذهبه النحوي واللغوي، متضمناً في أكثره آراء الفراء النحوية وأثرها في المدرستين الكوفية والبغدادية.

ولم يفت الباحث الحديث عن الجوانب اللغوية الأخرى، كالقوانين الصوتية والدراسة المعجمية، ففي ثنايا الباب الأول تحدث الباحث عن الفواصل القرآنية وموقف الفراء من رسم المصحف، وأفرد في الباب الثاني عنواناً للقوانين الصوتية، لكنه لم يذكر من القوانين الصوتية سوى: استئصال الحركات عند تواليها ثم الإدغام والتعاقب، وأشار باقتضاب لمخارج الحروف، وعقب في آخر حديثه بقوله "إلى غير ذلك من القوانين الصوتية"،

ومجمل القول أنها كانت إشارات عابرة باستثناء الفواصل القرآنية، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية الكتاب وقيمه العلمية.

٣- اللهجات العربية في "معاني القرآن" للفراء، صبحي عبد الحميد محمد عبد الكريم، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

جاءت هذه الدراسة في أربعة أبواب، تناولت في الباب الأول تمهيداً عن اللهجات والقراءات، واشتمل الباب الثاني على المسائل الصرفية في اللهجات كالإدغام والإبدال، وتضمن الباب الثالث المسائل النحوية في اللهجات، أما الباب الرابع فهو في اختلاف اللهجات في المستوى الدلالي.

ولا ريب فيه أن اللهجات تدخل في نطاق الدراسة الصوتية؛ ولذا أفاد الباحث من هذه الدراسة في جوانب اللهجات العربية التي اعتنى بها الفراء، فقد استقصت هذه الدراسة كل ما جاء عن اللهجات العربية في "معاني القرآن"، مع مقارنتها بما جاء في كتب المعاجم والقراءات.

٤- علل اختيارات الفراء في القراءات القرآنية في كتابه "معاني القرآن"، رسالة ماجستير، إعداد: مازن أحمد فارس المحمود، إشراف: د. محيي الدين رمضان، جامعة اليرموك، ١٩٨٧م.

في هذه الدراسة يتحدث الباحث عن اختيارات القراءات القرآنية، وعلل هذه الاختيارات عند الفراء، وقد قسم هذه العلل إلى قسمين:

- العلل المعنوية.

- العلل اللفظية.

فالعلل المعنوية لها علاقة بالحمل على المعنى واختلاف آراء المفسرين، ومناسبة السياق وعدم النظير والتوكيد، وأما العلل اللفظية فهي الإعراب والنظير والأسلوب والصرف والقياس والأصل ومشاكله رؤوس الآيات والوقف والإشعار والخفة والصوت وغيرها.

والحديث مقصور في كل هذه العلل على تخريج القراءات، والقراءة التي يستحسنها الفراء على غيرها، مع ضرب أمثلة على كل علة من هذه العلل. ولا شك في أن الدراسة قد تناولت جانباً من الجوانب الصوتية كالوقف والخفة، بيد أنها لم تغط الدرس الصوتي من كل أطرافه، إذ تناول الفراء جوانب صوتية كثيرة في غير القراءات، فمجمل الدراسة هي المعايير التي استند إليها الفراء في اختيار قراءة على قراءة من جهة السهولة والرواية.

٥- الفراء وأثره في المدرسة الكوفية، رسالة ماجستير، جميل عويضة، إشراف: د. أحمد أبو حاققة، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٩١م.

قدم الدارس بحثه في ثلاثة أبواب، كان الحديث في الباب الأول عن عصر الفراء وحياته وآثاره، وتضمن الباب الثاني المقارنة بين المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية، وجاء الباب الثالث منفرداً بنحو الفراء، ولذا كانت الدراسة في أكثرها تتبع آراء الفراء النحوية، أما الجوانب اللغوية الأخرى كالقوانين الصوتية والمجال الصرفي، فإنها كانت في أغلبها تكراراً لما ذكره د. أحمد مكي الأنصاري في دراسته السابقة.

٦- الأصوات اللغوية في كتب "معاني القرآن لأبي عبيدة والأخفش والفراء"، رسالة ماجستير، إعداد: ابتهاج كاصد ياسر الزبيدي، إشراف: الدكتور عبد الأمير الورد، جامعة بغداد، ١٩٩٣م.

تعد هذه الدراسة من الدراسات السابقة المتصلة اتصالاً وثيقاً بهذه الرسالة، إذ يدور محورها في الجوانب الصوتية في مؤلفات "معاني القرآن" عند أبي عبيدة التيمي، والأخفش الأوسط، والفراء الكوفي. تناولت الباحثة في صدارة دراستها تمهيداً عن حياة العلماء الثلاثة، ثم جاءت دراستها في خمسة فصول، تضمن الفصل الأول دراسة مخارج الأصوات وصفاتها، وعالج الفصل الثاني الهمزة والتسهيل، ودرس الفصل الثالث الإبدال، واشتمل الفصل الرابع على ظواهر لغوية في الأصوات، أما الفصل الخامس الأخير فخصص للتناسق الصوتي في المؤلفات الثلاثة. وعلى الرغم من تناول هذه الدراسة الفصول الصوتية المختلفة في هذه المؤلفات، إلا أن توزيعها في ثلاثة كتب أدى إلى عدم الإحاطة بالدراسة الصوتية لدى الفراء وذلك من نواح مختلفة منها، أولاً: لم يكن الاهتمام

منصبًا على كتاب "معاني القرآن" للفراء، وإنما كان يشاركه كتابان آخران؛ ولذا كانت معالجة ما بحثه الفراء صوتياً في كثير من المواضع يقتصر على ما يشترك به عند المؤلفات الأخرى. ثانياً: الاعتماد على ما نُسب للفراء من أقوال دون التحقق منها والتثبت من صحتها، كالقول بأن الفراء خالف سيبويه في عدد المخارج، والقول بأن الفراء جعل مخرج الياء والواو موحدًا. ثالثاً: غلب على هذه الدراسة سرد الشواهد والأمثلة دون ربطها في أكثرها بالنظرة الصوتية عند المحدثين، فضلاً عن خلو الدراسة من مباحث صوتية عند الفراء كهزمة الوصل والإشباع والتقصير وإثبات الصوائت وحذفها، إذ وردت بعض شواهد الفراء لهذه الجوانب في مباحث أخرى كان ينبغي للدراسة أن تعتني بها مستقلة دون دمجها في ثنايا المباحث الأخرى. ومع ذلك تبقى لهذه الدراسة أهميتها العلمية في دراستها لمباحث صوتية في كتب "معاني القرآن" لأبي عبيدة والأخفش والفراء، وأهمية تاريخية في كونها دراسة سابقة لهذا الموضوع.

٧- ظواهر لسانية في القراءات القرآنية من خلال كتاب "معاني القرآن لأبي زكريا الفراء"، رسالة ماجستير، إعداد: رشيد سهلي، إشراف: د. عبد الكريم عوفي، جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر، ١٩٩٦م، ١٩٩٧م.

عرض الباحث دراسته في القراءات القرآنية الواردة في كتاب "معاني القرآن" من منظور لساني، فجاء الفصل الأول تحت عنوان "القرآن والقراءات القرآنية"، وتضمنت الفصول الأخرى من الرسالة الدراسة التطبيقية في الظواهر الصوتية والظواهر الصرفية والظواهر النحوية.

وعند تناول الباحث للظواهر الصوتية اقتصر فيها على دراسة الظواهر البارزة في القراءات، فتحدث الباحث عن ظاهرة الهزمة في إثباتها وحذفها دون ذكر لمبحث همزة الوصل، ثم تناول المماثلة في الحركات في الأسماء والأفعال والمماثلة في الحروف المتمثلة في الإدغام، وتطرق الباحث إلى أمثلة لظاهرتي التخفيف من حركة الإعراب والحذف، وتركت الدراسة قضايا صوتية أخرى تناولها الفراء في تفسيره للآيات القرآنية وفي شرحه للجوانب اللغوية، إذ كان هدف الدراسة مقتصرًا على المعالم البارزة في القراءات.

٨- المصنفات الأولى في معاني القرآن (أبو عبيدة والأخفش والفراء) والدراسات الصرفية والنحوية، أطروحة دكتوراه، إعداد: ياسر محمد خليل الحروب، إشراف: د. أهيف سنو، جامعة القديس يوسف، بيروت، ٢٠٠٢م.

يدور محور الدراسة حول الكشف عن ثلاثة مصنفات في علم معاني القرآن، وهي عند أبي عبيدة في "مجاز القرآن"، وأبي الحسن الأخفش في "معاني القرآن"، والفراء في مؤلفه "معاني القرآن"، واعتنى الباحث بالمسائل النحوية والصرفية التي تفرقت في هذه المصنفات، ووضعها مبوبة في إطار منهجين:

- المنهج التاريخي: الذي يعتمد فيه على كتب التاريخ لدراسة الظواهر النحوية والصرفية.

- المنهج الوصفي: ويقوم بالاهتمام بهذه الكتب وتقصي ظواهر نحوية ومسائل صوتية وصرفية، مع الوقوف على مناهج مؤلفيها من حيث اعتماد السماع والقياس وبيان الشواهد التي استندوا إليها.

وعند تناول الباحث للمسائل الصوتية لم يأخذ كل كتاب على حدة، بل اكتفى بالمسائل التي تجمع بين هذه الكتب، فاقترن الحديث على دراسة الإدغام والإبدال والإعلال في أهم صورته التي وردت في المصنفات دون استقصائها، وتناول العلامات في حركات الضمير وتسكينه وفي جواز التنوين وتركه، وختم المسائل الصوتية بضوابط فتح همزة "إن" وكسرها. والدراسة تتناول مقارنة آراء أصحاب المصنفات الأولى في معاني القرآن بآراء غيرهم من النحاة وذلك لبيان مواطن التأثير والتأثير، وبيان مدى إسهامهم في تطوير النحو والنهوض بمباحثه ونضج أساليبه.

ثانياً: الدوريات:

١- المنهج الصوتي للنحو العربي في "معاني القرآن"، د. محمد كاظم البكاء، مجلة المورد، الجمهورية العراقية، المجلد (١٧)، العدد (٤)، شتاء ١٩٨٨م.

تناول الباحث في هذه الدراسة مسائل صوتية وظيفية أو فونولوجية في النحو العربي، واتخذ من كتاب "معاني القرآن" للفراء مادة تطبيقية؛ نظراً لما تميز به الفراء في الدراسة الصوتية من خلال تفسيره للآيات القرآنية.

وصنف الباحث دراسته في أربعة محاور رئيسة: (التخفف، والإتباع، والمشكلة، والتنغيم)، وفي هذه المحاور الأربعة أوضح الباحث أمثلة من الجوانب الصوتية التي عالجها الفراء، واتضح له بعد عرض هذه الجوانب إلى تقرير أهمية الجانب الصوتي في دراسة الظواهر اللغوية النحوية من خلال الأمثلة المتعددة التي عالجها الفراء، وكذلك الإفادة من مدرسة الكوفة في الدراسة الصوتية، كما يظهر من تحليلات الفراء الصوتية في كتابه "معاني القرآن". ولا شك أن هذه الدراسة تبحث في جانب صوتي عند الفراء تركز عليه هذه الرسالة، غير أن هذه الدراسة أشارت إلى أن هناك ظواهر صوتية خارجة عن المحاور التي تناولتها، وهو ما سعت إليه هذه الرسالة في الإحاطة بها وتقصيها، غير مقتصرة على المنظور الصوتي النحوي.

٢- جهود الكوفيين في علم الأصوات، د. خليل إبراهيم العطية، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد (٢٢)، ١٩٩١م.

اهتم الباحث في هذه الدراسة بعدة قضايا صوتية عند الكوفيين إجمالاً، وتضمن البحث في مطلعته تمهيداً عن الكوفة ومرتابها من العلماء والقبائل، والمكونات التي صيرت منها مركزاً ثقافياً آل إلى مذهب خاص بالكوفة، ثم درس الباحث أهم الجهود الكوفية في المجال الصوتي محاولاً موازنتها بنظائرها عند البصريين، وبيان رأي المحدثين في بعضها.

فدرس الحروف الأصول ومخارج الحروف عند الكوفيين ورأي الفراء فيها، وأشار إلى مواضع الاختلاف والاتفاق بين البصريين والكوفيين في مسألة "همزة الوصل"، ثم بين جهد الكوفيين في الحركات ومصطلحاتهم التي اختلفت عن البصريين، ووجه

عنايته بعد ذلك إلى معالجة الكوفيين لظواهر الوقف والإمالة والإدغام مقدماً أمثلة على هذه الظواهر من قراءة حمزة والكسائي الكوفيين. وقد حاول الباحث أن يجلي الجهد الصوتي عند الكوفيين عامة، ببحث المعالم البارزة في دراستهم للغة بصورة موجزة، غير أنه من الواضح أنه لم يعن بالفراء وآرائه الصوتية عناية خاصة، ولم يتحدث عن مجالات صوتية أخرى كالحذف والتعاقب والمماثلة وغيرها، إذ لم يكن هدف الباحث الاعتناء بشخصية منفردة عند الكوفيين.

فهذه مجمل الدراسات السابقة التي تناولت جوانب صوتية عند الفراء، وقد أفاد الباحث منها في دراسته، وما توصل إليه من نتائج. وتكمن أهمية هذه الرسالة في محاولتها استتطاق التراث العربي في مجال الدرس اللغوي الصوتي الحديث، ولا سيما عند الأعلام الذين كان لهم الأثر البالغ في تكوين قواعد العربية وقوانينها، وبذا يسهم هذا البحث - إن شاء الله - في تأصيل الدراسات الحديثة في مجال علم الأصوات، والوقوف على ما توصل إليه القدماء، ومقارنته بنظرة المحدثين.

وفي نهاية المطاف لا يسعني إلا أن أتضرع إلى المولى عز وجل الذي وفقني في كتابة بحثي، ويسر لي طريقه، وذلك لي مصاعبه بالأوبة والأنابة «وَمَا يَكُمُ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ»^(١)، ثم أتقدم بالشكر الجزيل، لأستاذي الدكتور إسماعيل عمایرة، الذي تكرم بالإشراف على هذا البحث، مرشداً وموجهاً ومقوماً كل ما واجهه الباحث من صعوبات وعقبات وعثرات، فله الفضل والخير والعون على ما بذله من جهد، وما شغله من وقت، وما تحمله من رحابة صدر.

كما أتقدم بالعرفان الجميل والشكر والتقدير لأساتذتي الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة، الذين أشرف بمناقشتهم هذه الرسالة، وتقويم عثراتها، وتهذيب سقطاتها، وصقل ثمراتها، فلهم جزيل الشكر، وبالغ العرفان.

(١) سورة النحل، آية (٥٣).

تمهيد:

أولاً: الفراء وكتابه "معاني القرآن".

أ- ترجمة الفراء.

ب- التعريف بكتابه "معاني القرآن".

ثانياً: البحث الصوتي قبل الفراء.

أولاً: الفراء وكتابه "معاني القرآن".

أ- ترجمة الفراء:

تُجمع كثير من كتب التراجم والطبقات على أن اسم الفراء هو: أبو زكريا يحيى بن زياد^(١)، ويتوسع ابن خلكان في ذكر نسبه، فيقول: "هو أبو زكرياء^(٢) يحيى بن زياد بن عبد الله ابن منظور الأسلمي المعروف بالفراء الديلمي الكوفي، مولى بني أسد، وقيل مولى بني مِثَقر"^(٣).

ولم تختلف المصادر في كنيته بـ"أبي زكريا"، ولا في لقبه بـ"الفراء". مع العلم بأنه لم ينفرد بهذا اللقب^(٤)، ولكن الخلاف وقع في سبب هذا اللقب. فدلالته أنه كان يخطط الفراء أو يبيعها^(٥)، ولكن أبا زكريا "ما عرف ببيع الفراء ولا شرائها قط"^(٦). فهل سمي "الفراء" لأنه كان يُحسن نظم المسائل؟^(٧) أو أطلق عليه هذا اللقب لقطعه الخصوم بالمسائل التي كان يُعنتُ بها؟^(٨) أو على ما يروي السمعاني (٥٦٢هـ)، "لقب بالفراء لأنه كان يقرى الكلام"^(٩)، كل هذه التعليقات متقاربة المعنى، فهي تدل على قدر هذا العالم الكوفي وفحولته. بيد أن بعضهم يضيف سبباً آخر لهذا اللقب؛ استناداً إلى رواية تشير إلى أن الجد الأول لأبي زكريا يُدعى بـ"قرأ يُجب"^(١٠)، فرجح أن اللقب انحدر له من جده، إذ ربما يكون هذا الجد اشتغل بصناعة الفراء أو يبيعها^(١١).

- (١) انظر: اللغوي، أبو الطيب، مراتب النحويين، ص ١٠٥، والزبيدي، أبو بكر، طبقات النحويين واللغويين، ص ١٣١، والبغدادي، الخطيب، تاريخ بغداد، ج ١٤، ص ١٤٩، والسمعاني، أبو سعيد، الأنساب، ج ٩، ص ٢٤٧، والحموي، ياقوت، معجم الأدباء، ج ٦، ص ٢٨٢، والقنطي، جمال الدين، إنباه الرواة، ج ٤، ص ١٤، والذهبي، شمس الدين، تذكرة الحفاظ، ج ٦، ص ١٧٦، والسيوطي، جلال الدين، بغية الوعاة، ج ٢، ص ٣٣٣، والأمين، السيد محسن، أعيان الشيعة، ج ٥٢، ص ٢٤.
- (٢) زكرياء أو زكريا، ذكر ذلك الفراء، نفسه. وانظر: الفراء، المقصور والممدود، ص ٥٨، والفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٢٠٨.
- (٣) ابن خلكان، (١٩٦٨م). وفيات الأعيان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ج ٦، ص ١٧٦.
- (٤) انظر: الزبيدي، مرتضى، تاج العروس، مادة (فرا)، والسمعاني، الأنساب، ج ٩، ص ٢٤٥.
- (٥) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة: فرا، والمعجم الوسيط، مادة: (فرا).
- (٦) السمعاني، الأنساب، ج ٩، ص ٢٤٧.
- (٧) الأنباري، محمد بن القاسم، (١٩٦٠م). الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المطبوعات والنشر، الكويت، ص ١٥٩.
- (٨) نفسه، ص ١٥٩.
- (٩) السمعاني، الأنساب، ج ٩، ص ٢٤٧.
- (١٠) ابن النديم، الفهرست، (ط٢). تعليق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ص ٩١.
- (١١) الأنصاري، أحمد مكي، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م، ص ٣٣-٣٤.

وقد ذُكر في نسب الفراء أنه كان يتصل بالديالمة من الأعاجم^(١)، الذين دخلوا الإسلام، فنسبوا إلى الموالي، سواء أكانوا لبني أسد^(٢) أم لبني مِثْر^(٣) من العرب. أما نسبه إلى الكوفة، فهي لمسقط رأسه فيها سنة (١٤٤هـ) في عهد الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور (١٣٦-١٥٨هـ)، فترعرع منذ نعومة أظفاره في أكتاف الكوفة التي كانت محط أنظار الدارسين في مقابل البصرة، إذ كانتا مليئتين بالعلماء والشيوخ، وذلك في مختلف أصناف العلوم والمعرفة.

بزغ الفراء منذ نشأته الأولى مشدود الهمة في طلب العلم، فكان من شيوخه قيس بن الربيع (١٦٥هـ) الذي يتردد اسمه في كتابه "معاني القرآن"^(٤)، والمحدث مَنْدَل بن علي (١٦٧هـ)، وكان مجالساً لأبي جعفر الرُّؤاسي (١٩٠هـ) وحضه هذا الأخير على الخروج إلى بغداد لمنافسة الكسائي (١٨٩هـ)، فلزم الكسائي، وأخذ عنه. كما أنه ذهب إلى البصرة، فأخذ عن يونس بن حبيب البصري^(٥) (١٨٢هـ)، ولم تؤرخ كتب التراجم تاريخ خروجه إلى كل من بغداد والبصرة.

أما تلاميذه فمن الصعب حصرهم؛ لتصدره للدرس أمداً طويلاً، جعل طلاب العلم يقصدون ميدانه، فكان من هؤلاء الطلاب - كما يذكر ابن النديم^(٦) - أبو عبد الله الطوال (٢٤٣هـ)، وأبو جعفر محمد بن قادم (٢٥١هـ)، وسلمة بن عاصم (٢٧٠هـ). ومما يَزَّ أبو العباس ثعلب (٢٩١هـ) بين هؤلاء الثلاثة بقوله: "كان الطوال حاذقاً بالعربية، وكان سلمة حافظاً لتأدية ما في الكتب، وكان أبو قادم حسن النظر في العلل"^(٧). وكان من تلاميذه محمد بن الجهم السَّمْرِي (٢٧٧هـ)، الذي لازم مجالس الفراء، فروى عنه كتابه

-
- (١) الديلم: إقليم في بلاد الفارسية. انظر: الحموي، ياقوت، معجم البلدان، المجلد الثاني، ص ٥٤٤.
(٢) بنو أسد اسم لعدة قبائل، ومن كانوا في الكوفة هم أسد بن خزيمه، وقد ظهر منهم عدد كبير في الميدان النحوي والقرآني. انظر: مفتي، خديجة أحمد، نحو القراء الكوفيين، ص ١٩-٢٠.
(٣) هم بنو منقر بن عبيد بن مقاعس، بطن من تميم من العدنانية. انظر: كحالة، عمر رضا، معجم قبائل العرب، ج ٣، ص ١١٤٧.
(٤) انظر: معاني القرآن، ج ١، ص ٦٥، ٣٠٢، ٣٨١، ج ٢، ص ٢٠، ٤١، ١٢٥، ١٦٠، ج ٣، ص ٨٨، ١٥٢، ٢٥١.
(٥) انظر: اللغوي، أبو الطيب، مراتب النحويين، ص ١٣٩، والبغدادي، الخطيب، تاريخ بغداد، ج ١٤، ص ١٤٩، والسمعاني، الأنساب، ج ٩، ص ٢٤٧، والحموي، ياقوت، معجم الأديباء، ج ٦، ص ٢٨١٣.
(٦) ابن النديم، الفهرست، ص ٩٣.
(٧) نفسه، ص ٩٣.

"معاني القرآن"، وغيره من التلاميذ الأفاضل^(١)، الذين تربوا على يدي أبي زكريا يحيى بن زياد.

أما وفاته، فكانت سنة (٢٠٧هـ)^(٢)، تاركا وراءه من الآثار العلمية، من أمثال: كتاب "معاني القرآن"، وكتاب "الحدود"، وكتاب "الأيام والليالي والشهور"، وكتاب "التصريف"، و"حروف المعجم"، و"الوقف والابتداء". وقد ظهر بعض هذه الكتب^(٣)، وانتشرت بين أوساط الدارسين والباحثين، وبعضها ما زال ينتظر، أو أن عوادي الزمن طوت عليها، كما طوت على غيرها من المكنونات والخزائن العربية.

ب- التعريف بكتابه "معاني القرآن":

يُعدّ كتاب "معاني القرآن" من أهم المصادر الموجودة بين أيدي الباحثين في دراسة شخصية الفراء، ومعرفة أسلوبه، وتتبع منهجه. وهو إلى جانب ذلك يمثل رصيذا هاما، ومرجعاً كبيراً لالتقاط آراء المذهب الكوفي في المسائل النحوية والمصطلحات الكوفية.

ويواجه القارئ للكتاب في صدارته تسمية أخرى له، هي: "مشكل إعراب القرآن ومعانيه"^(٤)، ولم يذكر هذا العنوان المترجمون لآثار الفراء، إذ كانت الشهرة الواسعة للكتاب كما هو معهود فيه، في تسميته بـ"معاني القرآن". والصحيح أن تسميته بـ(مشكل إعراب القرآن) عبرت عن حقيقة الكتاب وما يحتويه، مستمدة من سبب تأليفه حين استغلق، أو صعّب بعض مشكل القرآن على أحد تلاميذ الفراء، فكتب إليه يستنجد بتأليف كتاب يوضح كل مشكل في كتاب الله - كما تذكر الروايات -^(٥).

وقد دُوّن الكتاب - كما هو بين أيدينا -، واشتهرت له روايتان: الأولى لتلميذ الفراء محمد بن الجهم السَّمري (٢٧٧هـ-)، وكان لها حظ البقاء، وطُبع الكتاب على هذه

(١) من ذلك الذين يطول المقام بذكرهم: أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ-)، ويعقوب بن إسحاق السكيت (٢٤٦هـ-)، وإسحاق الموصلي (٢٥٣هـ-)، وغيرهم. انظر: الزبيدي، أبو بكر، طبقات النحويين واللغويين، ص ١٣٧-١٤٠، وابن النديم، الفهرست، ص ٩٣.

(٢) انظر: اللغوي، مراتب النحويين، ص ١٤١، والبغدادي، تاريخ بغداد، ج ١٤، ص ١٥٥، والسمعاني، الأنساب، ج ٩، ص ٢٤٨، والسيوطي، بغية الوعاة، ج ٢، ص ٣٣٣. وانظر: تحقيق ذلك: الأنصاري، أحمد مكي، أبو زكريا الفراء، ص ٤٨.

(٣) وهي: كتاب "معاني القرآن"، وكتاب "المقصود والممدود"، أو "المنقوص والممدود"، وكتاب "المذكر والمؤنث"، وكتاب "الأيام والليالي والشهور".

(٤) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١.

(٥) ابن النديم، الفهرست، ص ٩١.

الرواية؛ ولذا نجد في الصفحة الأولى في كتاب "معاني القرآن" سندا كرواية الحديث، يصل في نهايته إلى أبي عبد الله محمد بن الجهم. والرواية الأخرى هي لتلميذ آخر للفراء، وهو سلمة بن عاصم، وقد فضلت هذه الرواية على الأولى، وعلل الزبيدي (٣٧٩هـ) في طبقاته هذه الأفضلية بقوله: "وكتاب سلمة أجود الكتب؛ لأن سلمة كان عالما، وكان لا يحضر مجلس الفراء يوم الإملاء، وكان يأخذ المجلس ممن يحضر ويتدبرها، فيجد فيها السهو، فيناظر عليها الفراء، فيرجع عنه"^(١). غير أن هذه النسخة لم تصل إلى أيدي المحققين، فما تزال مفقودة الأثر.

والناظر في كتاب "معاني القرآن" يدرك أنه ليس كتابا في تفسير ألفاظ القرآن أو آياته الحكيمة فحسب، بل هو أوسع من ذلك. فقيمه العلمية تكمن في معالجته تراكيب القرآن وإعرابه، إلى جانب الشرح والتفصيل في الجوانب اللغوية، ثم الحديث المستفيض عن القراءات والاحتجاج لها^(٢). ووجد الفراء في كتابه فرصة سانحة ليتحدث عن المصطلحات النحوية الكوفية، وليصوغ فيها مسائله اللغوية، ثم يضع ضوابطها وقواعدها^(٣)، فهو ليس كتابا في التفسير بالمعنى المعجمي، "بل هو كتاب في اللغة، اتخذ من القرآن الكريم موضوعا له"^(٤).

ويتنوع أسلوب الفراء في هذا الكتاب، فبعد أن يذكر المعاني اللغوية في الآيات يعود ليذكر ما فيها من القراءات إن وجدت، وقد يكتفى بذكر المعنى اللغوي في إيجاز مختصر، دون التعرض للمسائل النحوية، أو البنية الصرفية. ويتنوع في استشهاده بين الآيات من القرآن الكريم؛ ليفسر القرآن بعضه ببعض، وبين الشواهد الشعرية، كما يستعين بلغات قبائل العرب. على أن الفراء لم يكن في تفسيره يذكر الآيات القرآنية واحدة تلو الأخرى، على طريقة المفسرين في مصنفاتهم؛ وإنما كان يتخير منها ما أشكل فحسب، وقد يقدم تفسير آية على آية أخرى^(٥)، فجاء عدد من الآيات في غير تسلسلها في أي الذكر الحكيم.

(١) الزبيدي، أبو بكر، طبقات النحويين واللغويين، ص ١٣٢.

(٢) الأنصاري، أحمد مكي، أبو زكريا الفراء، ص ٢٧٧. "بتصرف وإيجاز".

(٣) دبيرة، المختار أحمد، دراسة في النحو الكوفي، (ط١). دار قتيبة، بيروت، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ص ١١٠.

(٤) حجازي، محمود فهمي، علم اللغة العربية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٣م، ص ٨٨.

(٥) ورد ذلك في أمثلة كثيرة. انظر: معاني القرآن، مثلا: ج ١، ص ١٨٩، ٣١١، ٣١٢، وج ٢، ص ١٧٢، ٢٢٨، وج ٣، ص ٧٢، ٢٧٥.

بقي أن نعلم أن كتاب "معاني القرآن" لم ينشر بالصورة المتقنة، والمستوى المطلوب، فقد عاق إخراج الكتاب أمران، كان ينبغي للمحققين تلافيهما بالتنسيق والمتابعة، وهما^(١):

أولاً: تعدد المحققين للكتاب^(٢)، أدى إلى اختلاف منهج التحقيق؛ فاضطرب توثيق الآراء في الأجزاء الثلاثة، وتكررت التراجم في بعضها، مع خلو التحقيق من تخريج الأحاديث النبوية الشريفة، وترجمة الأعلام في كثير من الأحيان.

ثانياً: خلو الكتاب من الفهارس التحليلية والكشافات الموضوعية التي تخدم الباحثين، وتسهل الرجوع إلى الكتاب، بل إن الجزء الثاني خاصة خلا من كل فهرس، ومن سنة الطبع. مع العلم أن بعض الباحثين قام بنشر فهرس لكتاب "معاني القرآن" في بحوث متفرقة^(٣)، يمكن أن تجمع وتنتشر مع طبع الكتاب.

ومهما يكن من أمر نشر الكتاب، فإن "معاني القرآن" للفراء يبقى مصدراً للدارسين، واهتمامات الباحثين، وما تعدد الدراسات حول هذا الكتاب، من جوانب لغوية شتى - نحوية وصرفية - ودراسات في القراءات القرآنية واللهجات العربية، وما يقوم به الباحث من جوانب صوتية؛ إلا دليل على أهمية هذا الكتاب، ومنزلته القيمة، فخرنه الوراقون قديماً^(٤)، وتكاثرت الدراسات حوله حديثاً.

(١) انظر: العمر، أحمد خطاب، (١٩٨٨م). تقويم كتاب "معاني القرآن" للفراء. مجلة المورد، المجلد (١٧)، العدد (٤)، ص ٩.

(٢) فالجزء الأول حققه أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، وطبع سنة: (١٣٧٤هـ/١٩٥٥م)، والجزء الثاني تحقيق: محمد علي النجار، وخال من تاريخ الطبع، والجزء الثالث تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وراجعته: علي النجدي ناصف، وطبع سنة ١٩٧٢م.

(٣) انظر: عزيمة، محمد عبد الخالق، فهارس لمسائل النحو في كتاب "معاني القرآن"، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود، العدد (١٣-١٤)، ١٩٨١م، ودليل الأسن في كتاب "معاني القرآن"، ودليل لغات العرب والجماعات والفظان في كتاب "معاني القرآن" للفراء، عبد الأمير محمد أمين الورد، مجلة المورد، المجلد (١٧)، العدد (٤)، ١٩٨٨م، وفهارس "معاني القرآن" للفراء، فائزة عمر المؤيد، مطابع الرضا، الدمام، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

(٤) يروي أن الفراء عندما أتم إملاء كتابه "معاني القرآن"، غالى الوراقون في سعره، فعجز الناس عن اشتراجه، فطالبهم الفراء بمراعاة الناس فأبوا، فتوعددهم بإعادة إملاء الكتاب بصورة أتم شرحاً وأبسط قولاً، فأملى الفاتحة في مائة ورقة، فتراجع الوراقون عن صنيعهم. انظر: البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١٤، ص ١٥٠، والحموي، معجم الأدباء، ج ٢٠، ص ١٢.

ثانياً: البحث الصوتي قبل الفراء:

حين بدأ درس الصوتي يأخذ منزلة خاصة في اللسانيات الحديثة والدراسات اللغوية المعاصرة، اتجهت كثير من الدراسات الصوتية للتقريب في التراث العربي وتأسيس مباحث الأصوات في المعاجم وكتب التفاسير القرآنية والدراسات اللغوية النحوية منها والصرفية والبلاغية. إذ لم تكن الدراسات المعاصرة وليدة ناشئة لهذا العلم، بل لم يكن العرب أول واضع له أو باحث فيه، فقد أثر عن اليونان وتلامذتهم الرومان مادة صوتية متناثرة في كتاباتهم، وتوسع الهنود في ملاحظاتهم الصوتية إلى إدراك الأسس العضوية في تكوين الأصوات المختلفة^(١).

أما العرب فحين جاء الإسلام، وأنزل الله كتابه على رسوله (ﷺ) بلسان عربي مبين، يتلى على الألسن ويحفظ في الصدور، بدأت الحياة المعرفية تدب في أجواء العرب والمسلمين، فأشعل فيهم القرآن الكريم فتيل العلم والتعلم، فاتجهت العلوم بمختلف ميادينها - شرعية ولغوية وعلمية - خدمة لهذا الكتاب الخالد، تستنبط أحكامه وتستقي معانيه، وتلتمس أبعاده اللغوية، فكان منها الاهتمام بأدائه وترتيبه، وإتقان مخارجه، وتجويد أصواته.

فقد نشأ علم الأصوات عند العرب في القرن الثاني الهجري، وذلك في ظلال الجو الحضاري عصرئذ، ولم تكن بدايته غاية في ذاته، إذ جعلت معطياته أساساً لعلوم العربية من نحو وصرف ومعجم^(٢)، فكان في بدايته جزءاً من أجزاء اللغة عامة أو النحو خاصة، ثم استعاره أهل الأداء والمقرئون، وزادوا فيه تفصيلات كثيرة مأخوذة من القرآن الكريم^(٣)، فأخذت القراءات القرآنية بسهم وافر من معطياته، إذ كانت الحاجة ماسة إلى تفسير علمي للوجوه الصوتية التي ضمتها القراءات. وأدى ذلك إلى توزيع الدراسات الصوتية، وتفرقتها في كتب ألقت أصلاً في مجالات أخرى غير علم الأصوات، ولم تكن الدراسات الصوتية آنذاك مستقلة لذاتها، وإنما جاءت لغرض العلوم الأخرى^(٤).

(١) السعران، محمود، علم اللغة، دار الفكر العربي، د.ت، ١٩٩٢م، ص ٨٧-٨٨.

(٢) قدور، أحمد محمد، أصالة علم الأصوات، دار الفكر، دمشق، ص ٧.

(٣) براجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، مطبعة السماح، مصر، ص ٥.

(٤) عبد الغني، نبي كامل نور، الظواهر الصوتية في شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي.

رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، ص ٩.

وكان الأساس الفعلي للدرس الصوتي عند العرب قد بدأ على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي (١٧٥هـ)، مسبقاً بومضة أبي الأسود الدؤلي (٦٩هـ) المضيفة في الحركات (الصوائت القصيرة)، عندما وضع رموزاً صوتية للحركات في القرآن الكريم، فهي - على رأي أحد الباحثين^(١) - المفتاح الأول لعلم الدرس الصوتي من الناحية الإنتاجية الشكلية.

عني الخليل بن أحمد بالأصوات، ويبدو أنه وجد متعة في دراستها، مستعيناً بسمعه المرهف الحساس، فوجه عنايته لأوزان الشعر وإيقاعه، واتجه إلى الألحان والأنغام؛ فكان "علم العروض"، وحين بدا له وضع معجم لألفاظ اللغة، رتبته على حسب المخارج^(٢)، فألف كتاب "العين"^(٣)، وبذا نال قصب السبق في أولية من وضع أصول هذا العلم من العرب^(٤).

وجاء تلميذه سيبويه (١٨٠هـ) بعده، وارثاً فكر أستاذه ومدوناً آراءه، وموسعاً ومبواباً في الدرس اللغوي عامة والصوتي خاصة، وبلغ من إعجاب الجرمي (٢٢٥هـ) بكتاب سيبويه، أنه قال: "أنا مذ ثلاثين سنة أفتى الناس في الفقه من كتاب سيبويه"^(٥). فكان موضع عناية أئمة اللغويين والنحاة، فتدارسوه وحلّلوا مواده، وتناولوا دقائقه بالبحث والتدقيق، وكشفوا عن خوافيه بالشرح والتحقيق، وفي ذلك دلالة قاطعة على أهميته وعلو منزلته ونفاسته ما انطوى إليه من موضوعات^(٦).

تناول سيبويه أصوات اللغة بالتفصيل، فوصف حروف اللغة حرفاً حرفاً، ودعا الدارسين إلى تجربة النطق بالحرف ساكناً لئلا يختلط بغيره ويلتبس على الناطق معرفة

(١) محمد، محمود زين العابدين، الأصوات اللغوية بين اللغويين والقراء، دار الفجر الإسلامية، المدينة المنورة، ص ٣.

(٢) انظر: أنيس، إبراهيم، جهود علماء العرب في الدراسة الصوتية، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ١٥، ص ٤١، وعبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، (ط٣). مكتبة الخانجي، القاهرة، ص ١٤.

(٣) انظر في إثبات نسبة الكتاب: عيابة، جعفر نايف، مكاتبة الخليل بن أحمد في النحو العربي، دار الفكر، عمان، ص ٣٣.

(٤) براجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص ٥.

(٥) الزجاجي، أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام هارون، التراث العربي، ١٩٦٢م، ص ٢٥١.

(٦) عواد، كوركيس، سبويه إمام النحاة، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ص ٣٦.

كيفية صدوره ومخرجه الدقيق^(١). ففي مطلع "باب الإدغام"، قال سيبويه: "هذا باب عدد الحروف العربية، ومخارجها، ومهموسها ومجهورها، وأحوال مجهورها ومهموسها، واختلافها"^(٢)، فتحدث عن صفات الأصوات من تفخيم وترقيق، ووصف الصوت المجهور والمهموس، بالإضافة إلى تعيين المجهورات، وتحديد المهموسات، وقسم الأصوات كذلك إلى شديدة ورخوة، وأيدت التجارب الصوتية الحديثة كثيراً من كلامه رغم قلة الإمكانيات، وخلو الآلات الصوتية.

وظهر الفراء (٢٠٧هـ) - من بعد - لتكون له بصمة في جهود العرب في التراث الصوتي، حين طبّق كثيراً من القوانين الصوتية في تخريج القراءات القرآنية، مستعيناً - إلى جانب القراءات - باللهاجات العربية والشعر. وكانت لهذه البصمات أثر في أتباعه من الكوفيين في تبني كثير من آرائه والسير على منهجه؛ نظراً لأن معظم الآراء التي تنسب إلى الكوفيين في المجال الصوتي منسوبة إلى شيخهم الفراء.

وقد شجعت القراءات الكوفيين على تناول الدراسة الصوتية، يقول مهدي المخزومي: "ومن المعقول أن يطمئن الدارس إلى أن الكوفيين كانوا قد تناولوا الدراسة الصوتية من وجوهها المختلفة، فإن القراء قد تناولوها، وزادوا فيها أشياء استنبطوها من القرآن الكريم، ومن القراءات والأحرف المختلفة. والكوفة هي موطن القراءة، وأكثر الكوفيين كانوا معنيين بالقراءات وعلومها، والتجويد أحد علوم القراءة، ولهم فيها آراء وتفصيلات وزيادات معروفة مدونة في كتب التجويد"^(٣). ولم يكن الأمر غريباً على الفراء أن يعتني بالقراءات، فأستاذة الكسائي كان إمام الناس في القراءة في عصره^(٤)، وانتهت إليه رئاسة الإقراء في الكوفة.

(١) أنيس، إبراهيم، جهود علماء العرب في الدراسة الصوتية، ص ٤٢.

(٢) كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ج ٤، ص ٤٣١.

(٣) المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ص ٢٢٠.

(٤) ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، (ط ٣). تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ص ٧٨.

الفصل الأول:

الصوامت:

المبحث الأول: عدها.

المبحث الثاني: مخارجها.

المبحث الثالث: صفاتها.

المبحث الرابع: الهمزة.

عددها

أولاً: مصطلح "الحرف":

كثيراً ما نجد مصطلحات عربية يتعدّد استعمالها في مواضع مختلفة، ويتوسع استخدامها في ثنايا الدراسات اللغوية الدلالية، غير مقتصرة على دلالات تلك الكلمة الواردة في معاجم اللغة وقواميسها. فثمة انتقال قد يحصل للكلمة، فيجعلها تتحول من الاستخدام اللغوي العام إلى الاستخدام الاصطلاحي الخاص، بعد شحنها بدلالة اصطلاحية خاصة بالحقل العلمي الذي انتقلت إليه، متبوعة بانتقال آخر قد يحدث إلى حقل علمي آخر، إذ الانتقال لا يعني بالضرورة الاستقرار النهائي للكلمة أو المصطلح^(١). فيتوسع مدلول اللفظ المعجمي بالدلالات العلمية الاصطلاحية الحادثة له، نتيجة لمرونة اللغة، وتشعب المعاني في الظروف الزمنية المختلفة.

وعند الوقوف على مصطلح (الحرف) في الاستخدام اللغوي عامة، وعند الفراء خاصة، نجد تعدد المواضع التي دلّ عليها هذا المصطلح، وتوسع استعماله في وجوه مفردات اللغة. فالحرف من كل شيء "طرفه وشفيره وحده"^(٢)، وفي الاستعمال ينصرف الحرف بداية إلى مفهوم التهجي، أو الهجاء الذي تتألف منه بنية الكلمة، وبالمفهوم الصوتي، فإن الحرف هو حرف الصوت على ما يذكر ابن جني (٣٩٢هـ) بقوله: "سميت حروف المعجم حروفاً، وذلك أن الحرف حد منقطع الصوت وغايته وطرّفه"^(٣)، فالعلاقة مترابطة بين مصطلح الحرف ومفهوم الصوت، وبالتقسيم النحوي، فإن الحرف أحد أقسام الكلمة الثلاث - الاسم والفعل والحرف -، فهي الأداة التي تسمّى الرابطة لأنها تربط الاسم بالاسم والفعل بالفعل^(٤). ومن جهة أخرى فإن مصطلح الحرف إلى جانب دلالاته الصوتية النطقية عند العلماء، فإنه أستخدم للدلالة على الرمز الخطي الكتابي^(٥)، وفي مقام

(١) قدور، أحمد محمد، المصطلح: حدوده وعناصره، مجلة بحوث جامعة حلب، ع ٣٤، ص ٢٢٢.

(٢) الزبيدي، تاج العروس، مادة "حرف".

(٣) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ١٤.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، مادة "حرف".

(٥) حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، ص ١٥١.

القراءات القرآنية فإن دلالة "الحرف" تأتي على أنه وجه من وجوه القراءات^(١)، وبمعنى اللغة، كما فسّر بعضهم^(٢)، حديث المصطفى (ﷺ): (إن هذا القرآن نزل على سبعة أحرف كلها شافٍ كافٍ، فاقروا ما تيسر منه)^(٣)، فأراد بالحرف اللغة^(٤).

ومعلوم أن الفراء ومن سبقه من العلماء، لم يقصروا أنفسهم على هذه الدلالات السابقة لمفهوم (الحرف)، فقد شاع - لديهم - استخدام لفظ الحرف بمعنى الكلمة، ويظهر ذلك من كلام أبي عمرو بن العلاء (١٥٤هـ) الذي أورد له يونس بن حبيب (١٨٢هـ) قولاً في "واحد" الهدي: "هذيه، تقديرها جذيه"، فقال أبو عمرو: "ولا أعلم حرفاً يشبهه"^(٥)، بمعنى كلمة. واستعمل الخليل هذا المصطلح في مواضع متعدّدة لدلالات مختلفة، كدلالة الصوت أو الأثر المسموع^(٦)، ودلالة الرمز الكتابي^(٧)، وفي معرض حديثه عن بعض الكلمات التي خلّت من الأصوات المذلقة، قال: "هذه الأحرف قد عرين من الحروف الذلق، ولذلك نزرن فقلن"^(٨)، فعنى بالأحرف الكلمات. ولم يختلف سيبويه عن أستاذه في إطلاق مصطلح الحرف للدلالة على الرمز الكتابي في قوله، - مثلاً -: "وإنما وصفت لك حروف المعجم"^(٩)، ولذلك قسم الحروف إلى أصلية وفرعية، ويستخدمه في مواضع أخرى ليحمل الدلالة الصوتية المنطوقة كقوله عن الأصوات المطبقة: "وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك عن مواضعهن"^(١٠). وبذلك فإن الاستخدام اللغوي لمصطلح الحرف، قد تجاوز المفهوم الصوتي بشقيه: النطقي المسموع، والرمز الكتابي، إلى دلالات متعددة كدلالة الكلمة، أو وجه من وجوه اللغة، أو القراءة القرآنية. وكل ذلك لسعة اللغة وقدرة تحملها في استخدام الألفاظ على وجه الحقيقة أو المجاز، كما

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١، ص ٢٦.

(٢) نفسه، ج ١، ص ٢٦.

(٣) البصري، الربيع بن حبيب، الجامع الصحيح، رقم الحديث (١٤)، ج ١، ص ١٠.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، مادة "حرف".

(٥) التيمي، أبو عبيدة معمر بن المثنى، إعجاز القرآن (تحقيق: محمد فؤاد سزكين)، ج ١، ص ٦٩.

(٦) الفراهيدي، العين، ج ١، ص ٥٣.

(٧) نفسه، ج ١، ص ٦٥.

(٨) نفسه، ج ١، ص ٥٣.

(٩) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤، ص ٤٣٦.

(١٠) نفسه، ج ٤، ص ٤٣٦.

يقول ابن الجزري (٨٣٣هـ): "كعادة العرب في تسميتهم الشيء باسم ما هو منه وما قاربه وجاوره، وكان كسبب منه وتعلق به ضرباً من التعلق"^(١).

ولم يختلف الفراء في إسناد هذا المصطلح لهذه الدلالات السابقة، ففي كتاب "معاني القرآن" يطرد استخدام لفظ (الحرف) كثيراً في سياقات متعددة، فالحرف لفظ يدل على الصوت اللغوي في سياق حديث الفراء - مثلاً - عن كلمة "يَخْطَفُ"، يقول الفراء: "وأما من خفض الياء والحاء، فإنه أيضاً من طلبه كسرة الألف، لأنها كانت في ابتداء الحرف مكسورة"^(٢). وأشار في موضع آخر لدلالة الرمز الكتابي في قوله: "فأثبتت الياء في (يأتيك)^(٣) وهي في موضع جزم، لأنه رأها ساكنة، فتركها - أي الياء - على سكونها، كما تفعل بسائر الحروف"^(٤)، أي في تركها كتابياً كما هي في حالة جزمها.

ويتردد مصطلح الحرف عند الفراء في ثنايا حديثه عن القراءات، فنجد في "حرف ابن مسعود"^(٥) وفي "حرف عبد الله"^(٦) ليدل على وجه من وجوه القراءات القرآنية، ويعبر عنه بمعنى الكلمة في مواضع أخرى، سواء بالإنفراد (كلمة) أو التثنية (كلمتين) أو الجمع (كلمات) كقوله: "إن العرب لتجمع بين الحرفين، وأنهما لو اختلفا لفظاً لفظاً"^(٧)، في سياق تفسيره اجتماع كلمتي (هدى) و(نور) في آية واحدة، وقوله: "والذين حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه"^(٨) أي كلمة، وقوله: "ولو نصب على الشتم مثل الحروف في أول سورة البقرة... لجاز"^(٩)، وأراد بالحروف الكلمات الثلاث في الآية الكريمة ﴿صَمُّكُمْ عُمِّي﴾^(١٠)، في أول سورة البقرة على من قرأها على وجه النصب.

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١، ص ٢٦.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٨.

(٣) يقصد ذلك في البيت الشعري لقيس بن زهير العبسي:

ألم يأتيك والأنباء تنمي

بما لاقت لبون بني زياد

(٤) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٦١.

(٥) نفسه، ج ١، ص ١٦، ج ٢، ص ٢٢٧.

(٦) نفسه، ج ١، ص ٢٦، ج ١، ص ٢٨، ج ١، ص ١٩٢.

(٧) نفسه، ج ١، ص ٣٧.

(٨) نفسه، ج ١، ص ٣١٠.

(٩) نفسه، ج ١، ص ١٠٠.

(١٠) سورة البقرة، آية (١٨).

فلم يكن الفراء في هذه المعاني منفرداً عن العرف الدلالي لمصطلح الحرف، أو ملتبساً بمصطلح آخر في استخدامه لهذا اللفظ.

أما اللغويون المحدثون، فقد ذهب كثير منهم إلى اقتصار مصطلح الحرف في المفهوم الصوتي، للدلالة على الرمز الكتابي للصوت اللغوي، "فالصوت اللغوي شيء، والحرف الذي هو مجرد رمز كتابي لهذا الصوت شيء آخر"^(١)، وذلك تمييزاً له عن مصطلح الحرف الذي كان النحاة العرب قد أطلقوه على المفهوم الصوتي والرمز الكتابي^(٢). فالصوت لدى المحدثين "عملية حركية يقوم بها الجهاز النطقي وتصحبها آثار سمعية معينة"^(٣)، وأما الحرف فهو "الصورة الرمزية الكتابية للصوت المسموع"^(٤)، والفرق واضح بين العمل الحركي، أو الأداء العملي للصوت، وبين الإدراك الذهني الذي للحرف، أي بين ما هو مادي محسوس، وبين ما هو معنوي مفهوم^(٥).

غير أن بعض الباحثين المحدثين لم يلتزم بهذا التفريق بين (الصوت) و(الحرف)^(٦)، فيعتبرون عن الأصوات اللغوية بالحروف؛ لأن مصطلح الحرف - لديهم - لم يكن غائماً ولا قاصراً، بل كان دقيقاً دالاً وأصدق تعبيراً - في نظرهم - عن المقصود من المصطلح الحديث^(٧).

ومعلوم أن مصطلح "الحرف" لدى القدماء، لم يكن مخصوصاً بأصوات هجاء العربية المؤلفة من ثمانية وعشرين صوتاً فحسب، بل كان يدخل في نطاقه الحركات أو الصوائت الطويلة المسماة "حروف المد واللين"^(٨). والمحدثون يميزون بين الصنفين، ولذلك فرقوا بين (Sound) مطلق الصوت، و(Phoneme) الذي هو الصوت الذي ينظم الكلمة، و(Allophone) الذي هو صورة من صور (الفونيم)^(٩). ونتيجة لهذا التفريق بين

(١) عبده، داود، أبحاث في اللغة العربية، ص ٧.

(٢) كانتينو، جان، دروس في علم أصوات العربية، ص ٢٠.

(٣) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٦٦.

(٤) الخليل، عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي، ص ٩٦.

(٥) حسان، تمام، اللغة العربية، معناها ومبناها، ص ٧٣.

(٦) انظر: موسى، عبد المعطي نمر، الأصوات العربية المتحولة وعلاقتها بالمعنى، ص ٢٧، والبكوش، الطيب،

التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص ٣٨.

(٧) الحمد، علي توفيق، قراءات في حرف الوصل بين القدماء والمحدثين، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني،

ع(٢٥-٢٦)، ص ٧٤.

(٨) كانتينو، جان، دروس في علم أصوات العربية، ص ٢٠.

(٩) العطية، خليل إبراهيم، في البحث الصوتي عند العرب، ص ٢٩.

أصوات اللغة، تعددت المصطلحات الصوتية عند الباحثين في التعبير عن أصوات المنظومة العربية الهجائية (Consonants)، فجدد - مثلاً - "الصوامت"^(١) و"الأصوات الساكنة"^(٢) و"السواكن"^(٣) و"الأصوات الصحيحة"^(٤)، لكن المصطلح الأول - (الصوامت) - قد اكتسب شيوعاً^(٥) أكثر من غيره - واستخدم قديماً^(٦). وقد عرّف الصوت الصامت بأنه: "الصوت الذي يكون خلال تأديته انغلاق تام أو جزئي في نقطة أو نقط متعددة من جهاز النطق عند مرور الهواء"^(٧)، وقسمت الأصوات الصامتة إلى أصناف متعددة باعتبارات مختلفة، للتعرف على طبيعتها وخواصها.

ثانياً: عدد الأصوات الصوامت:

درس علماء اللغة أصوات العربية، وعالجوا أصول الأصوات التي ينبثق منها الكلام، وحصرنا هذه الأصوات بعد عدّهم إياها، وقسموها إلى أصول وفروع، فجمعوا الأصول وبيّنوا الفروع.

وقد أسهم الفراء في بيان عدد أصوات العربية في معرض حديثه عن "الحروف المقطعة" في فواتح بعض السور من القرآن الكريم، وأثرها في الأسماء التي تليها، حيث عدّها الفراء عامل رفع للأسماء التي تأتي بعدها. يقول الفراء: "أرأيت ما يأتي بعد حروف الهجاء مرفوعاً، مثل قوله ﴿المص ﴿كِتَابٌ أَنْزَلَ إِلَيْكَ..﴾"^(٨) وأشباه ذلك، بم رفعت الكتاب في هؤلاء الحروف؟ قلت: رفعت بحروف الهجاء التي قبله؛ كأنك قلت: الألف واللام والميم والصاد من حروف المقطع كتاب أنزل إليك مجموعاً"^(٩). ثم عقب الفراء رأيه بقوله: "كأنك قد جعلت الألف واللام والميم والصاد يؤدين عن جميع حروف المعجم، وهو ثلاثة أحرف أو أربعة؟ قلت: نعم، كما أنك تقول: ا ب ت ث ثمانية وعشرون حرفاً،

-
- (١) انظر: بشر، كمال، علم الأصوات، ص ١٤٩، وشاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي في البنية العربية، ص ٢٦، وطحان، ريمون، الأستنية العربية، ص ٣٧.
(٢) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ٢٦.
(٣) عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ١٣٥.
(٤) الخولي، محمد علي، الأصوات اللغوية، ص ٤٠.
(٥) الصيغ، عبد العزيز، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ص ٢٢٠.
(٦) الرازي، الفخر، التفسير الكبير، ج ١، ص ٢٩-٣٠.
(٧) حركات، مصطفى، اللسانيات العامة وقضايا العربية، ص ٢٢.
(٨) سورة الأعراف، الآيتان (١) و(٢).
(٩) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٣٦٨.

فتكتفي بأربعة أحرف من ثمانية وعشرين^(١). ويظهر من حديث الفراء أن أصوات هجاء العربية الأصول "ثمانية وعشرون حرفاً"، وهو ظاهر مذهب المبرد (٢٨٥هـ) في "المقتضب" حيث عدّ الأصوات الأصول، فقال: "اعلم أن الحروف العربية خمسة وثلاثون حرفاً، منها ثمانية وعشرون لها صور"^(٢).

ونص عليه ابن قتيبة (٢٨٦هـ) في "تأويل مشكل القرآن" في قوله: "وألفاظ العرب مبنية على ثمانية وعشرين حرفاً"^(٣). وعزي القول إلى الزجاج^(٤) (٣١٠هـ)، وذهب إليه أبو منصور الأزهرى^(٥) (٣٧٠هـ)، وأبو حاتم الرازي^(٦) (٣٢٢هـ)، وذلك بإسقاط الهمزة من الأصوات الأصول لاختلاف رسمها^(٧).

وقد نُسب إلى الخليل أنه يذهب هذا المذهب، في عدّ أصوات الأصول ثمانية وعشرين، فقد نقل أبو الحسن الأخفش (٢١١هـ) عن الخليل: "أن الحروف العربية ثمانية وعشرون أصلاً"^(٨). وفي رواية أخرى عن الخليل، أن "الحروف التي بُني منها كلام العرب ثمانية وعشرون حرفاً، لكل منها صرف وجرس"^(٩)، وهي رواية فيها وضوح أكثر من رواية أبي الحسن الأخفش السابقة، حيث عدّ الخليل الأصوات دون الألف اللينة؛ لأنه كان في معرض الحديث عن الأصوات التي تعتربها الصوائت؛ ولذا قال بعدها: "لكل منها صرف وجرس"، ثم عقب بعد ذلك: "أما الألف اللينة فلا صرف لها، وإنما هي جرس مدة بعد فتحة". ويعضد هذا ما نقله الليث - تلميذ الخليل - عن الخليل أن الأصوات الأصول: "تسعة وعشرون حرفاً؛ منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً لها أحياء ومدارج، أربعة جوف"^(١٠)، وبذلك يتبين أن عدد أصوات العربية الهجائية عند الخليل تسعة وعشرون

(١) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٣٦٨.

(٢) المبرد، المقتضب، ج ١، ص ١٩٢.

(٣) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن. (تحقيق: السيد أحمد صقر)، المكتبة العلمية، د.ت، ص ١٤.

(٤) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١٠، ص ١٢٦، وابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٤٣، والأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج ١، ص ٤.

(٥) الأزهرى، تهذيب اللغة، ج ١، ص ٤٨.

(٦) الرازي، الزينة في الكلمات الإسلامية، ج ١، ص ٦٤.

(٧) العطية، في البحث الصوتي عند العرب، ص ٣١-٣٢.

(٨) الأزهرى، تهذيب اللغة، ج ١٢، ص ٥٠.

(٩) الفراهيدي، العين، ج ١، ص ٥٧.

(١٠) نفسه، ج ١، ص ٥٧.

صوتاً، وما روي عنه غير ذلك؛ إنما كان في سياق الأصوات التي تحتل الصوائت^(١)، فأسقط الألف اللينة التي لا يسري عليها ما يسري على غيرها.

وقد وافق سيبويه الخليل، فعَدَّ الأصوات الأصول تسعة وعشرين، ونصَّ على ذلك بقوله: "فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والحاء، والكاف، والقاف، والضاد، والجيم، والشين، والياء، والراء، والنون، والطاء، والدال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والطاء، والذال، والتاء، والفاء، والباء، والميم، والواو"^(٢). فهذه الأصوات عند سيبويه هنَّ أصل الأصوات العربية في نظره، وما عداها مما ذكرها فهنَّ فروع عن هذا الأصل، ولذلك قَسَمَ الفروع إلى مستحسنة في قراءة القرآن والأشعار، وأخرى غير مستحسنة ولا كثيرة، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر^(٣). وتبقى المسألة في الصوت الناقص عند الفراء، ومن تابعه ووافقه.

وحين الرجوع إلى النص الذي ذكر فيه الفراء أن أصوات العربية "ثمانية وعشرون حرفاً"، نجد الفراء يتردد في عد صوت من الأصوات ضمن الأصوات الأصول، يقول الفراء في تفسيره الآية الأولى من سورة الأعراف: «المص»... "كانك قد جعلت الألف واللام والميم والصاد يؤدين عن جميع حروف المعجم، وهو ثلاثة أحرف أو أربعة"^(٤). فاستخدم الفراء (أو متردداً بين الثلاثة والأربعة، مع أن الأصوات الواردة في الآية أربعة أصوات. ومعلوم أن اللام والميم والصاد لم يختلف الدارسون - قديماً وحديثاً - في جعلها صوامت للعربية، أو حروفاً على المصطلح القديم، ولا يعترها ما يعترى الصوت الأول (الألف) من إعلال، أولين. وبناءً على ذلك؛ فإن الفراء كان مقصوده الصوت الأول "الألف" في التردد، ويؤيد ذلك قوله الذي رُوي عنه: "الهمزة هي الأصل، والألف الساكنة هي الهمزة تُرك همزتها"^(٥)، ونقل عنه أبو جعفر النحاس (٣٢٨هـ) قولاً آخر أكثر دلالة، وهو قوله: "لو حُرِّكت الألف لصارت همزة"^(٦). وهو رأي لم ينفرد به

(١) انظر: بورويه، المهدي، المصطلحات الصوتية عند النحاة واللغويين العرب، ص ٣١.

(٢) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤، ص ٤٣١.

(٣) نفسه، ج ٤، ص ٤٣٢.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٣٦٨.

(٥) الصبَّان، حاشية الصبان، ج ٤، ص ٢١٥.

(٦) النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، ج ١، ص ١٧٧.

الفراء من علماء اللغة حين عدّوا الأصوات الأصول، ونظروا إلى تبادل الرمز الكتابي بين الهمزة والألف.

فقد أفرد سيبويه باباً للهمزة، وذكر (الألف)، فقال: "فأما الألف فلا تفسير على كل حال، لأنها إن حُرِّكت صارت غير ألف"^(١). وقريب من لفظ الفراء قول المبرد الذي وافقه في الرأي، حين قال: "الألف متى تحرّكت صارت همزة"^(٢)؛ ولذا لم يعدّها المبرد في هجائية الأصوات الأصول، ويستدل على ذلك، بما نقله عنه ابن جني (٣٩٢هـ): "بأنها لا تثبت على صورة واحدة"^(٣) - أي الهمزة - . ويفسر ابن عصفور (٦٦٩هـ)، استدلال المبرد في شأن الهمزة بقوله: "فكانها عنده - أي المبرد - من قبيل الضبط، إذ لو كانت حرفاً من حروف المعجم؛ لكان لها شكل واحد، لا تنتقل عنه كسائر حروف المعجم"^(٤). وقد رأينا - سابقاً - نص المبرد الذي أورده في عدّ الأصوات الأصول: "...منها ثمانية وعشرون لها صور"، فالثمانية والعشرون في الأصوات الأصول عند المبرد هي التي لها صور - أي لها رمز ثابت في الخط أو الرسم الكتابي^(٥) -، ولا يعني أنه أخرج الهمزة من المنظومة الصوتية الهجائية العربية، مماثلاً لما روي عن الخليل عندما حصر الأصوات التي لها صرف وجرس، فظهرت ثمانية وعشرين صوتاً، مستثياً (الألف اللينة)، فلا تعني أنها ليست من الأصوات الأصول - في نظره -، والدليل على ذلك رواية الليث التي حكى فيها عد الأصوات "تسعة وعشرين حرفاً"، وإنما (الألف) في سياق حديثه، ليس لها موضع من الأصوات التي اختصت بالوقع والجرس.

وشبيه بصنيع المبرد ما سبقه إليه الفراء، فأصوات الأصول عند الفراء تسعة وعشرون صوتاً، وإشارته بأنها: "ثمانية وعشرون حرفاً"، هي شبيهة بما يقوله المبرد بأن الهمزة لا صورة لها - أي في الرسم الكتابي -، وقد سبقهما في ذلك الخليل بن أحمد الذي انتبه إلى اختلاف رسم الهمزة ألفاً واواً وياءً، فقال: باعتبارها، وإنما رسمت واواً على لغة

(١) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٣، ص ٥٤٨.

(٢) المبرد، المقتضب، ج ١، ص ٢٠٣.

(٣) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٤١.

(٤) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص ٤٢١.

(٥) يورويه، المهدي، المصطلحات الصوتية عند النحاة واللغويين العرب، رسالة ماجستير، جامعة حلب،

أهل الحجاز^(١). ولعلّ الزجاج الذي عُزي إليه هذا القول - في عد الأصوات الأصول ثمانية وعشرين - يكون من باب تأثره برأي أستاذه المبرد، إذ عُرف من بين أقرانه بملزمة أستاذه كثيراً^(٢). ولا يبعد أن يكون ابن قتيبة قد وافق الفراء في هذا الرأي، فقد أورد رأيه^(٣) في السياق نفسه الذي أورده الفراء في "الحروف المقطعة" في القرآن الكريم.

على أن المحدثين لا يؤيدون هذا الرأي في إحلال الألف محل الهمزة حينما تكون محرّكة^(٤)، فبيّن الهمزة والألف بون واسع، فالهمزة صوت صامت حنجري انفجاري^(٥)، والألف صوت مد ولين، تصنف من الصوائت التي يتحدد موضع نطقها حسب وضع اللسان في الفم نحو الحنك الصلب^(٦). وقد حاول بعض المحدثين الاعتذار لهذا الخلط عند القدماء بين الهمزة والألف بسبب صعوبة تذوق كل من الهمزة والألف على طريقة الخليل التي أدت إلى خلط الخليل ومن تبعه من الصوتيين من ناحية، وكذلك وصف الهمزة بأنها مجهورة من ناحية أخرى؛ أدى إلى اشتراكها في صفة الجهر مع الألف^(٧). وربما يكون هذا الخلط نتيجة الاتفاق في الرسم الكتابي بين الهمزة والألف، وجرّهم إلى التسامح في تسمية كل منهما باسم الآخر^(٨)، كالحاصل عند الخليل الذي سمّى همزة الوصل ألف الوصل^(٩)، وسمّى سيبويه همزة "أكلت وأخذت" ألفاً وهي همزة^(١٠).

ولذا اقتصرت الأصوات الصامتة عند المحدثين على ثمانية وعشرين صوتاً، وأزاحوا (الألف) من قائمة الصوامت، لتكون في صنف الصوائت بأشكالها المختلفة، من المفخمة الجانحة نحو الضم على لغة أهل الحجاز "كالصلاة" و"الزكاة" أو الممدودة المفتوحة^(١١)، أو الممالة نحو الكسر^(١٢)، فهي في جميع أحوالها تخلو من الصوائت التي

(١) الفراهيدي، العين، ج ١، ص ٥٧.

(٢) ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ص ١٣٥.

(٣) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص ٣٠٠.

(٤) انظر: العطية، جهود الكوفيين في علم الأصوات، ص ٤٠.

(٥) بشر، كمال، علم الأصوات، ص ٢٨٨.

(٦) مالبرج، برتيل، علم الأصوات، ص ٦٤. والنعمي، حسام، أصوات العربية بين التحول والثبات، ص ١٨.

(٧) عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٤٥.

(٨) العطية، جهود الكوفيين في علم الأصوات، ص ٤٠.

(٩) الفراهيدي، العين، ج ١، ص ٤٩.

(١٠) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٣، ص ٤٥٠.

(١١) ظاظا، حسن، كلام العرب، ص ١٦.

(١٢) انظر: سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤، ص ٤٣٢.

تعتري الصوامت، ولذلك لم تكن من صنفها.

وبناءً عليه فإن صوامت العربية تكون مؤلفة من:

همزة القطع - ب - ت - ث - ج - ح - خ - د - ذ - ر - ز - س - ش -
 ص - ض - ط - ظ - ع - غ - ف - ق - ك - ل - م - ن - هـ - و (في مثل:
 ولد) ي (في مثل: يترك)^(١).

(١) السعران، محمود، علم اللغة، ص ١٥٠.

مخارجها

لم يستخدم الدارسون اللغويون - قديماً وحديثاً - مصطلحاً واحداً للتعبير عن موضع نشأة الصوت، ومكان ظهوره وتكونه، فقد استعمل الخليل بن أحمد مصطلحات عدة للدلالة على هذا المفهوم، فأطلق عليه "المخرج"^(١)، و"المدرج"^(٢)، و"الحيز"^(٣)، و"الموضع"^(٤)، و"المبدأ"^(٥). وأثر سيبويه مصطلح "المخرج"^(٦)، إلى جانب مصطلحي "الحيز"^(٧)، و"الموضع"^(٨). على أن مصطلح (الحيز) في استعمال الخليل وسيبويه، كانت دلالاته أعم من المصطلحات الأخرى، إذ يضم منطقة أوسع من المخرج، ليحتوي مجموعة من المخارج أو المواضع المتقاربة. وعلى الرغم من كثرة هذه المصطلحات الواردة عن الخليل، فإن العلماء أطلقوا ألفاظاً ومصطلحات أخرى لمنشأ نطق الصوت، فسماها ابن دريد (٣٢١هـ) "مجاري الحروف"^(٩)، وأطلق عليها ابن جني (٣٩٢هـ) "المقاطع"^(١٠)، وعند ابن سينا (٤٢٨هـ) "المحابس"^(١١).

وجاء الدرس الصوتي الحديث ليستخدم بعض هذه المصطلحات، مفاضلاً بينها على اختلاف النظرات بين المحدثين، فيذكر محمود السعران أن المحدثين في الغرب يقابلون ما يسميه العرب (بمخرج الحرف) باسم "موضع النطق"^(١٢) (Point of Articulation)، غير أن غالب المطلبي يرى الاصطلاح في علم الصوتيات الحديث في تسمية موضع الإعاقة في جهاز النطق بمصطلح "المخرج"^(١٣) (Place of Articulation)،

(١) الفراهيدي، العين، ج ١، ص ٥٧.

(٢) نفسه، ج ١، ص ٥٨.

(٣) نفسه، ج ١، ص ٥٧.

(٤) نفسه، ج ١، ص ٥٨.

(٥) نفسه، ج ١، ص ٦٥.

(٦) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤، ص ٤٣٣.

(٧) نفسه، ج ٤، ص ١٠١.

(٨) نفسه، ج ٤، ص ١٧٦.

(٩) ابن دريد، جمهرة اللغة، ج ١، ص ٨.

(١٠) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٨.

(١١) ابن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف، ص ٦٠.

(١٢) السعران، محمود، علم اللغة، ص ١٨١.

(١٣) المطلبي، غالب، في الأصوات اللغوية، ص ٢٦.

واعترض (أ.شاده) على مصطلح (المخرج)، ورأى أن سيبويه جانبه التوفيق في اختيار هذا المصطلح بدل "الموضع"، ناظراً إلى المخرج بوصفه مفهوماً دالاً على الطريق الذي يتسرب فيه النَّفس إلى الخارج^(١). وقد أجاب إبراهيم أنيس على (أ.شاده) بأنه لا مبرر لتغيير مصطلح (المخرج)، فقد اشتهر بين الدارسين بهذا المعنى^(٢)، واقترح بعض الدارسين مصطلح المحبس الذي اختاره ابن سينا، بديلاً لكلمة "المخرج" للعلّة الذي ذكرها (أ.شاده)^(٣). وعلى الرغم من هذه الاقتراحات والملاحظات البديلة عن مصطلح "المخرج"؛ فإن هذا المصطلح قد اكتسب شيوعاً كبيراً، وأقرّه كثير من الدارسين المحدثين، وهو المعمول به في أكثر كتب التجويد^(٤)، وقد استعمله الخليل وسيبويه أكثر من غيره.

وقد سار الفراء على استخدام هذا المصطلح - "المخرج" - الذي وضعه الخليل، وآثره سيبويه من بين الألفاظ الأخرى، ووقع عليه اختيار الفراء؛ لتردد عباراته في كتابه "معاني القرآن" بهذا المصطلح، نحو قوله: "قريبة المخرج"^(٥)، وقوله: "لتقارب المخرج"^(٦). على أن حديث الفراء عن المخارج في "معاني القرآن" كانت قليلة، فهي لمحات عن بعض المخارج في سياقات متعدّدة، وتدعمها أقوال للفراء وآراء منثورة في كتب النحو واللغة والقراءات القرآنية.

أولاً: عدد المخارج:

(مخرج اللام والنون والراء):

لم يذكر الفراء في كتاب "معاني القرآن" رأيه في عدد المخارج نصاً، ولم يرد ذكرها في كتبه التي ظهرت بين أيدي الباحثين، وإنما عُرِي إليه مع طائفة من العلماء قول في عدد مخارج العربية، يخالف فيه رأي الجمهور.

(١) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ٩٢.

(٢) نفسه، ص ٩٣.

(٣) الأنطاكي، محمد، الوجيز في فقه اللغة، ص ١٦.

(٤) انظر: القيسي، الرعاية لتجويد القراءة، ص ١٤٥، والقرطبي، الموضح في التجويد، ص ٧٨، والمرعشي، جهد المقل، ص ١٢٧.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٣٥٤.

(٦) نفسه، ج ٢، ص ٣٨٥.

فقد نُقل عن الفراء في مسألة المخارج أنه خالف رأي الخليل ورأي سيبويه، فعدها أربعة عشر مخرجا^(١)، وعُزي هذا القول - أيضا - إلى قطرب (٢٠٦هـ-)، وأبي عمر الجرمي (٢٢٥هـ-)، والمبرد (٢٨٥هـ-)، وابن كيسان (٢٩٩هـ-)، وابن دريد (٣٢١هـ-)^(٢). يقول ابن الجزري (٨٣٣هـ-) في سياق مخارج الأصوات: "قال كثير من النحاة والقراء: هي ستة عشر - أي المخارج -، فأسقطوا مخرج الحروف الجوفية التي هي حروف المد واللين، وجعلوا مخرج "الألف" من أقصى الحلق، و"الواو" من مخرج المتحركة، وكذلك الياء. وذهب قطرب والجرمي والفراء وابن دريد وابن كيسان إلى أنها أربعة عشر، فأسقطوا مخرج النون واللام والراء، وجعلوها من مخرج واحد وهو طرف اللسان"^(٣).

وقبل التطرق إلى موضوع الفراء، فتجدر الإشارة إلى أن ما نُسب إلى المبرد، من عدد المخارج أربعة عشر مخرجا، قد أثبت المبرد نفسه في كتابه "المقتضب" خلاف ما نسب إليه إذ عدّ المخارج في أول أبواب الإدغام - (باب مخارج الحروف) - ولم يختلف عن سيبويه في عدّها "ستة عشر مخرجا"^(٤). والشأن ذاته عند ابن دريد، فقد ورد في كتابه "الجمهرة في اللغة" في (باب مخارج الحروف وأجناسها)، ما يدل على أن ابن دريد قد تابع جمهور النحاة في عدد المخارج، وعلى تعبيره فهي: "ستة عشر مجرى"^(٥)، وكذلك ما عُزي إلى ابن كيسان، فإنه نُقل عنه أنه يأخذ بقول سيبويه، بل إنه يحتج به وينافح عنه، في عدم إفراد مخرج واحد للنون واللام والراء^(٦).

وتبقى المسألة عند الفراء ومن شايعه - إن ثبت عنهم صحة ما نُسب إليهم - ونقطة الخلاف دائرة في مخرج اللام والنون والراء، وقد وصف الخليل هذه الأصوات مجتمعة بالذلقية^(٧)، لأن مبدأها من ذلق اللسان وهو طرفه^(٨). ويجلي مكي بن أبي طالب

(١) القيسي، مكي بن أبي طالب، الرعاية، ص ٢٤٣.
(٢) انظر: الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج ١، ص ٥٥، والقسطلاني، لطائف الإشارات، ج ١، ص ٩٣، وابن الجزري، النشر، ج ١، ص ١٥٨.
(٣) ابن الجزري، النشر، ج ١، ص ١٥٨.
(٤) المبرد، المقتضب، ج ١، ص ١٩١-١٩٣.
(٥) ابن دريد، جمهرة اللغة، ص ٨.
(٦) القيسي، الرعاية، ص ٢٤٣-٢٤٤.
(٧) الفراهيدي، العين، ج ١، ص ٥٧.
(٨) ابن منظور، لسان العرب، مادة (ذلق).

القيسي (٤٣٧هـ) القضية في صورة أوضح، فهو يقول: "أعلم أن سيبويه وأكثر النحويين يقولون: إن للحروف ستة عشر مخرجاً... وخالفهم الجرمي ومن تابعه، فقال: للحروف أربعة عشر مخرجاً، للحلق ثلاثة مخرج، وللهم أحد عشر مخرجاً، وذلك أنه جعل اللام والنون والراء من مخرج واحد، وجعل لها سيبويه ومن تابعه ثلاثة مخرج متقاربة..."^(١).

وعند الرجوع إلى كتاب "معاني القرآن" للفرّاء، للتثبت من صحة ما نُقل عنه وعُزي إليه، نجد ما ينقض هذا القول المنسوب إليه، فالصحيح أن الفرّاء لم يجعل هذه الأصوات - اللام والنون والراء - من مخرج واحد. فالفرّاء في معرض حديثه عن جانب من جوانب الإدغام يقول: "العرب تدغم اللام عند النون إذا سكنت اللام وتحركت النون، وذلك أنها قريبة المخرج منها"^(٢). فلم يجعل اللام والنون من مخرج واحد، وإنما وصفهما بقرب مخرجيهما، ولم يشر الفرّاء إلى الراء مع اللام والنون، وذلك لأن سياق الحديث عن إدغام اللام الساكنة عند النون المتحركة، ولكن ذلك ينفي - كما تقدّم - أن يكون قد جمعها في مخرج واحد. إلى جانب ذلك، فإن الفرّاء قد وافق سيبويه في تقسيم الحلق إلى ثلاثة مخرج - كما يبدو مما نصّ عليه مكي بن أبي طالب - فالخلاف ليس في مخرج الحلق، وإنما في موضع من مواضع مخرج الفم، وقد ثبت من كلام الفرّاء في "معاني القرآن" أنه يذهب مذهب جمهور النحاة في تفريق مخرج اللام والنون، ولعل الفرّاء وضع اللام والنون مع الراء في حيز واحد، فأخذ من كلامه أنه وضعها في مخرج واحد، فُسبب إليه القول بالمخرج لا بالحيز، كما نُسب إلى المبرد وابن دريد، وثبت في مؤلفاتهما أن الصواب خلاف ما ذكر عنهما. ويؤيد حديث الحيز في اللام والنون والراء عند الفرّاء، ما نسبته شهاب الدين العسقلاني (٩٢٣هـ) إليه، إذ يقول: "قال الفرّاء وقطرب وغيرهما: اللام والنون والراء رأس من اللسان ومحاذيه"^(٣)، وهي إشارة إلى منطقة واسعة وحيز واسع، لا نقطة بعينها يخرج منها صوت واحد، فلا يمكن أن تخرج هذه الأصوات - كل على حدة - من جهات متعددة، طرف اللسان أو رأسه ومحاذيه.

ورغم هذا الخلاف في مخرج هذه الأصوات عند القدماء، فإن المحدثين قد جرى بينهم هذا الاختلاف، فلم يكن محصوراً بين المتقدمين، فيصنف بعض الباحثين المعاصرين

(١) القيسي، الرعاية، ص ٢٤٣.

(٢) الفرّاء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٣٥٣.

(٣) القسطلاني، شهاب الدين، لطائف الإشارات لفنون القراءات، ج ١، ص ١٩٣.

أصوات اللام والنون والراء في مخرج واحد، في صنف "الأصوات اللثوية"^(١)، بينما يصنفها آخرون في مخرجين، فتوضع اللام والنون مع (ت، د، ض) في الأصوات "الأسنانية اللثوية"، وتوضع الراء مع أصوات الصفيح (ز، س، ص) في "الأصوات اللثوية"^(٢).

ثانياً: مخرج الواو والياء:

ونجد نقلاً آخر عن الفراء في مسألة المخارج، فقد عزا إليه رضي الدين الأستراباذي (٦٨٦هـ) مخالفة سيبويه في ترتيب المخارج من جهتين، يقول الأستراباذي: "وخالف الفراء سيبويه في موضعين: أحدهما أنه جعل مخرج الياء والواو واحداً، والآخر أنه جعل الفاء والميم بين الشفتين"^(٣)، وتابعه بعض المحدثين^(٤)، دون استقصاء لهذا الخلاف.

ولا يوجد إشارة في كتاب "معاني القرآن" إلى ما يثبت مخالفة الفراء لسيبويه في هذين الموضعين، غير أن بعض الباحثين ينفي ثبوتها عن الفراء، اعتماداً على نص نقله أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ) عن الفراء، وبنى عليه حكمه في مخالفة الفراء لسيبويه في المخارج، وتناقلته المصادر من بعده - كما رأينا عند الرضي - والنص الذي نقله السيرافي، هو قول الفراء: "الياء والواو أختان، وإنما تأختا كل التأخي، لأن مخرجهما من حروف الفم، لا يلتقي بهما موضع من الفم كما يلتقى على غيره"^(٥). وواضح من أن الفراء لم يقل تأخي الواو والياء نتيجة وحدة مخرجيهما، وإنما نسب مخرجيهما إلى الفم، وهو حيز واسع يشتمل على مخارج متعددة، ويتبع الفراء قوله بوضوح أكثر حين قال: "لا يلتقى بهما موضع من الفم كما يلتقى على غيره" وهي إشارة بارزة إلى أن مخرجيهما لا يكونان في موضع من مواضع الفم، وذلك مخالف لما عليه (الواو) و(الياء) عندما يكونان

(١) انظر: عمر، محمود مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣١٦، وعبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة، ص ٣١.

(٢) انظر: بشر، كمال، علم الأصوات، ص ١٨٣، وإسماعيل، عبد الرؤوف، البحث الصوتي عند ابن يعيش، ص ٣٧.

(٣) الأستراباذي، شرح الشافية، ج ٣، ص ٢٥٤.

(٤) انظر: المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة، ص ٢١٩، وآل ياسين، محمد حسين، الدراسات اللغوية عند العرب، ص ٣٩٥، والبطاينة، فارس، آراء الفراء النحوية من خلال كتابه (معاني القرآن)، ص ١١١.

(٥) السيرافي، أبو سعيد، ما ذكره الكوفيون من الإدغام، مقدمة المحقق، ص ٣٨.

من صنف الصوامت، في مثل: (ولد) في (الواو)، و(بترك)، (الياء)، فهما في هاتين الحالتين مخرجهما من خارج تجويف الفم، فالواو - كما يذكر سيبويه - من بين الشفتين^(١)، وفي وصف المحدثين شفوية^(٢)، مع تأثير من أقصى الحنك باقتراب اللسان من هذا الجزء من الحنك^(٣). والياء يصف سيبويه مخرجها من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى^(٤)، وفي تعبير المحدثين من الأصوات الحنكية^(٥).

وبناءً عليه، فإن وصف الفراء لهذين الصوتين لا ينطبق إلا عندما يكونان في حالتي المد، وبذلك يتضح مقصد الفراء من النص الذي أورده السيرافي، أن صوتي الواو والياء (أختان) في حالة المد في مثل (مقول) و(مسير)، فهما من أصوات المد، أو الصوائت الطويلة على تصنيف المحدثين^(٦)، ويلتقيان بهذا الوضع مع الصوائت، والهواء معهما لا تعترضه الحوائل حين مروره واندفاعه. ونتيجة للقرب الشديد بين طبيعة الأختين - الواو والياء المديتين -، وطبيعة الضمة والكسرة؛ سماها المحدثون^(٧) (أنصاف الحركات) أو (أصوات المد)^(٨)، أو (أشباه الصوائت)^(٩)، وكلها ترجمة للمصطلح الإنجليزي (Semi-Vowels).

وعلى هذا الرأي، فإن الفراء قد وافق الخليل عندما جعل الواو والياء المديتين من الأصوات الجوفية، فوصف الخليل مخرجيهما من الجوف لأنها تخرج منه "فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان"^(١٠)، وهو الذي عبّر عنه الفراء: "لا يلتقي بهما موضع من مواضع الفم كما يلتقي على غيره"، ونسبتهما إلى الجوف هو ما أشار إليه الفراء: "مخرجها من حرف الفم"، أي من جهة الفم دون تحديد لنقطة التقاء تخرج منها هذه الأصوات، لأنهما بصحبة الألف "هوائية"^(١١)، ونسبتها -الألف والواو والياء- إلى الهواء؛

- (١) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٣، ص ٤٣٣، وابن عصفور، الممتع في التصريف، ج ٥، ص ٦٦٩.
- (٢) عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٢١.
- (٣) بشر، علم الأصوات، ص ٨٣.
- (٤) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٣٦، ص ٤٣٣، وابن عصفور، الممتع في التصريف، ج ٢، ص ٦٦٩.
- (٥) حركات، الصوتيات والفونولوجيا، ص ٦٤.
- (٦) المطلبي، في الأصوات اللغوية، ص ٢٤.
- (٧) العطية، جهود الكوفيين في علم الأصوات، ص ٤٩.
- (٨) المطلبي، في الأصوات اللغوية، ص ١٧.
- (٩) السعران، علم اللغة، ص ١٧٩.
- (١٠) الفراهيدي، العين، ج ١، ص ٥٧.
- (١١) القيسي، الرعاية، ص ١٢٦.

لأنها "تهوي عند اللفظ بها في الفم، فعمدة خروجها في هواء الفم"^(١). فعند النطق بهذه الأصوات لا يُعتمد على موضع أو مخرج من المخارج المنسوبة إلى أعضاء الفم.

ثالثاً: مخرج الفاء والميم:

وأما الموضع الآخر الذي نسب فيه رضي الدين الأسترابادي اختلاف الفراء عن سيبويه في المخرج "أنه جعل مخرج الفاء والميم بين الشفتين"^(٢). وقد جعل سيبويه مخرج "الفاء" من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى^(٣)، فتشترك الشفة والأسنان في إخراجهما، وجعل مخرج "الميم" مما بين الشفتين بصحبة الباء والواو^(٤)، فهي "شفوية" دون الحاجة إلى الأسنان.

وقد نقض د. خليل العطية ما نسبته رضي الدين للفراء في جعل مخرج الفاء والميم بين الشفتين، وذلك لاحتمال التحريف في كلمة "الفاء"، "لعل صوابه: الباء بدل (الفاء)، لقربهما في الرسم الإملائي"^(٥). وهو احتمال غير مقبول، لأن نص السيرافي الذي أورد فيه قول الفراء، وبنى عليه حكم مخالفة الفراء لسيبويه، وتناقلته المصادر من بعده - كما نجده عند رضي الدين - يشتمل على "الفاء"، دون اقتصار على "الباء" و"الميم". فقول الفراء - الذي نقله السيرافي -: "...وأبعد الحروف من الحاء وأخواتها، الباء والميم والفاء، وذلك أن الفاء وأختيها من الشفتين مخارجهن، فهنّ الغاية في البعد من الحاء وأخواتها"، فصرح بالفاء إلى جانب الباء والميم، فانتهى بذلك ما نقضه د. خليل العطية من احتمال التحريف في النص بين "الفاء" و"الباء"^(٦).

وعند الوقوف على النص الذي نقله السيرافي عن الفراء، فإنه يظهر أن الفراء كان يتحدّث عن المقابلة بين الأصوات البعيدة المخرج التي تمثلت في الحلق، والأصوات القريبة المخرج التي تمثلت في الشفتين، دون تفصيل لمراتب المخارج التي تكون سبباً ينبع منه هذه الأصوات؛ ولذا ذكر الأصوات الحلقية عامة، وعبر عنها بقوله: "الحاء

(١) القيسي، الرعاية، ص ١٢٦.

(٢) الأسترابادي، شرح الشافية، ج ٣، ص ٢٥٠.

(٣) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤، ص ٤٣٣.

(٤) نفسه، ج ٤، ص ٤٣٣.

(٥) العطية، جهود الكوفيين في علم الأصوات، ص ٤٩.

(٦) السيرافي، ما ذكره الكوفيون من الإدغام، مقدمة المحقق، ص ٣٩.

وأخواتها..."، مع إقرار الفراء أن أصوات الحلق تتوزع على ثلاثة مخارج، وهو أمر شائع بين المتقدمين في تقسيم الحلق إلى ثلاث مراتب - أقصى الحلق ووسط الحلق وأدنى الحلق -، إضافة إلى أن الفراء أعطى أصوات الحلق مصطلح (الحروف الستة)، الذي استخدمه سيبويه من قبل في "باب الحروف الستة..."^(١)، يقول الفراء: "والعرب تفعل ذلك بما كان ثانياً أحد الستة الأحرف، مثل الشَّعْرَ والبَحْرَ والنَّهْرَ"^(٢). وأوضح ابن السكيت (٢٤٤هـ) - تلميذ الفراء - هذا المصطلح بقوله^(٣): "الحروف الستة وهي حروف الحلق: الخاء، والغين، والعين، والحاء، والهاء، والهمزة". وكل ذلك يدل على أن الفراء كان يوجز الحديث في قوله: "والحاء وأخواتها"، وليس المقصود اقتصار أصوات الحلق كلها من مخرج الحاء.

والأمر نفسه الذي نريد الوصول إليه، في شأن (الفاء) و(الباء) و(الميم)، عندما عبر عنها "والفاء وأختيها من الشفتين مخارجهن"، فلم يكن القصد أن هذه الأصوات تخرج من الشفتين فقط، بل كان من باب المقابلة بين الحلق الذي لم يفصل في مراتبه، والشفة التي لم يذكر فيها أطراف الثنايا أو الأسنان، وكذلك المقابلة بين الحاء وأخواتها من جهة، والفاء وأختيها من جهة أخرى. وقد أكد ذلك أن الفراء لم يرد أن يضع (الفاء) و(الباء) و(الميم) من مخرج واحد، ما جاء في "معاني القرآن" من قول الفراء: "يبدلون الباء ميمًا، لتقارب المخارج"^(٤)، وهي إشارة كافية لبيان أن الفراء لم يذهب في جعل هذه الأصوات من مخرج واحد، عندما ذكر "لتقارب المخارج"، مع أن الباء والميم مخرجهما من الشفتين أو من بين الشفتين، ومع ذلك وصفهما الفراء بالتقارب؛ فكان من باب أولى أن تكون (الفاء) من مخرج يقترب من مخرج صوتي الباء والميم، لا من المخرج نفسه. فالفاء - كما يصفها سيبويه - مخرجها من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى^(٥)، فإلى جانب الشفة تشترك الأسنان في نطقها؛ ولذلك وصفت الفاء بأنها "شفوية أسنانية"^(٦).

(١) سيبويه، كتاب سيبويه، ج٤، ص١٠٦.

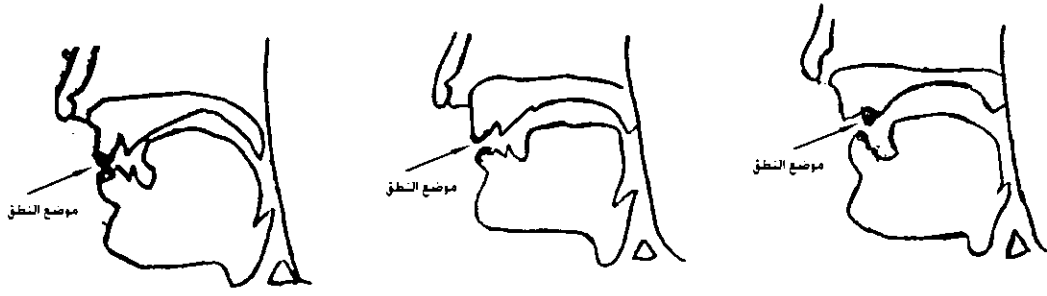
(٢) الفراء، معاني القرآن، ج٢، ص١١٢.

(٣) ابن السكيت، إصلاح المنطق. (شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون)، ص٢١٧.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ج٢، ص٣٨٤.

(٥) سيبويه، كتاب سيبويه، ج٤، ص٤٣٣.

(٦) حسان، مناهج البحث في اللغة، ص١١٧.



الميم

الباء

الفاء

الشكل رقم (١) (١)

مخرج الفاء والباء والميم

ونخلص من ذلك كله أنه ليس كل ما روي عن الفراء، وتناقلته المصادر وتداولته المراجع، هو ثابت عن الفراء، بل إن كثيراً مما نقل عنه يرجع إلى اختلاف في فهم النص المنسوب إليه، وعند الرجوع إلى كتب الفراء، نجد دلائل تشير إلى خلاف ما روي عنه، ولا ريب أن كتب المؤلف هي أهم مصدر لأقواله وآرائه.

رابعاً: مخرج الناء والذال والظاء:

أما تفاصيل مخارج الصوامت العربية مخرجاً مخرجاً، فلم نجد الفراء في "معاني القرآن" يذكرها مفصلة أو حتى مجملة لمراتبها، ولا يعد ذلك نقصاً في هذا الكتاب، لأن مقصوده في أصله تفسير القرآن الكريم، وما أشكل من ألفاظه ومعانيه؛ من ثم كان ذكر مخارج الأصوات يأتي عرضاً في تفسير بعض الآيات القرآنية، حين يتطلب الأمر الإشارة إلى المخارج، وذلك كأوجه الإدغام بين بعض الأصوات المتقاربة في المخارج - مثلاً -.

وهو ما صنعه الفراء في اللمحات الخاطفة عن بعض الأصوات، دون تفصيل في كيفية خروج الصوت، وإنما كانت الإشارة مقتصرة على تقارب المخارج بين بعض الأصوات، وهو دأب سار عليه الفراء في مواطن متعددة في وصفه للمخارج بالتقارب،

(١) نور الدين، عصام، علم الأصوات اللغوية، ص ٢١٦.

سواء في كتابه "معاني القرآن" أو ما نُقل عنه، أو نُسب إليه في كتب اللغة أو القراءات - كما سنرى فيما بعد - . فقد ذكر الفراء مخارج بعض الأصوات في سياق الحديث عن إدغام التاء في التاء في قوله تعالى: ﴿كَمْ لَعِنتَ﴾^(١)، وإدغام الذال في التاء في قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي عُدْتُ رَبِّيَ رَبِّكُمْ﴾^(٢) فقال: "فأدغمت الذال أيضاً عند التاء وذلك أنهما متناسبتان في قرب المخرج"^(٣)، ثم قال: "والتاء والذال مخرجهما ثقيل، فأنزل الإدغام بها لثقلهما، ألا ترى أن مخرجهما من طرف اللسان، وكذلك الظاء تشاركهن في الثقل". ونخرج من النص أن توصيف الفراء لهذه المخارج بما يلي:

- الذال والتاء متناسبتان في قرب المخرج.

- مخرج التاء والذال من طرف اللسان.

- التاء والذال والظاء مخرجها ثقيل.

فالقول أن الذال والتاء متناسبتان في قرب المخرج، فإن التناسب الذي حدث - كما يبدو - أو المماثلة الصوتية التي حدثت عند التقاء هذين الصوتين، ناتجة عن تقارب مخرجي الذال والتاء من حيث القرب النطقي بينهما، وهو ما صنعه الخليل عندما وضع التاء - (ط، ت، د) - في (الحروف النطعية) في المخرج الخامس، ووضع الذال - (ظ، ذ، ث) - في (الحروف اللثوية) في المخرج السادس على الترتيب التصاعدي^(٤)، فكان التقارب - الذي أشار إليه الفراء من اقتراب موضع نطق التاء الأسنانية اللثوية من الذال الأسنانية في تصنيف المحدثين^(٥). وقد جعل سيبويه بين مخرجي (ط، د، ت) و(ظ، ذ، ث) مخرجاً آخر، غير أن هذا المخرج الذي فصل بينهما، عبّر عنه سيبويه بصيغة التصغير "فَوَيْقٌ" مما يؤذن بدنو تقارب المخارج بينهما، فهو يقول: "ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا: مخرج الطاء والذال والتاء، ومما بين طرف اللسان وفويق الثنايا، مخرج الزاي والسين والصاد، ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال

(١) سورة البقرة، آية (٢٥٩).

(٢) سورة الدخان، آية (٢٠).

(٣) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٧٢.

(٤) الفراهيدي، العين، ج ١، ص ٥٨.

(٥) عبد الجليل، عبد القادر، الأصوات اللغوية، ص ١٥٥.

والثاء^(١)، مما يعني أن قول الفراء يحتمل عدم مخالفته لسيبويه، فلفظ الفراء: "متناسبتان في قرب المخرج" لا يعني شرطاً أن يأتي الآخر تالياً للأول مباشرة؛ لأن القرب أعم من الملاصقة والاقتران.

أما إشارة الفراء إلى أن مخرج الثاء والذال من طرف اللسان، فإن هذه الإشارة جاءت مجملة دون تفصيل، ويؤكد ذلك - كما ذكرنا سابقاً - أن سيبويه استخدم طرف اللسان في مخارج متعددة مع تفصيل في موضع وصول طرف اللسان - أصول الثنايا، فويق الثنايا، أطراف الثنايا-. ولكن على الرغم من إجمال الفراء لهذا المخرج، فإن وضعه الثاء والذال معاً، واقتران الظاء معهما؛ يوحي بجمعها في مخرج واحد، وقد عرفت هذه الأصوات قديماً - على ما رأى الخليل - "بالأحرف اللثوية"^(٢)، لأن مبدأها من اللثة- في نظرهم - أو مخرجها من قرب اللثة^(٣)، بينما هي عند المحدثين في تصنيف الأصوات الأسنانية، نظراً لأن العائق الذي يعوق الهواء هو طرف اللسان مع أطراف الثنايا العليا^(٤).

وقد وصف الفراء مخرج هذه الأصوات الصوامت بالنقل، في قوله: "الثاء والذال مخرجهما ثقيل... وكذلك الظاء تشاركهن في النقل"، فصفة النقل كما ينص الفراء، ليس في صفاتها، بل في مخرجها، وبالنظر إلى طريقة نطق هذه الأصوات، يتبين كيف أن أحد أعضاء الجهاز النطقي المتمثل في اللسان، يحتاج في ارتفاعه إلى أصول الثنايا العليا، مما جعل الفراء يصفه بالصعوبة والنقل، إذ يحتاج هذا الارتفاع إلى النقاء بالعضو الآخر حتى تحدث هذه الأصوات الاحتكاكية، مع الفارق في مكان وصول طرف اللسان إلى أصل ثنايا الأسنان العليا، وهو ما تنبه له القدماء عندما أحسوا أن اللسان يقرب إلى الخارج في الثاء، ويقرب في الذال أكثر مما يقرب في الظاء^(٥).

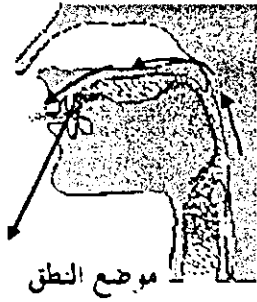
(١) سيبويه، كتاب سيبويه، ج٤، ص٤٣٣.

(٢) الفراهيدي، العين، ج١، ص٥٨.

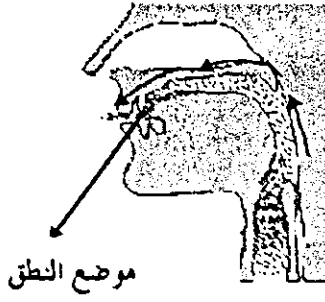
(٣) هلال، عبد الغفار حامد، أصوات اللغة العربية. (ط٣). القاهرة: مكتبة وهبة، ص١٢٩.

(٤) محمد، محمود زين العابدين، الأصوات العربية، ص١١٢.

(٥) الجريسي، محمد مكي نصر، نهاية القول المفيد في علم التجويد. مصر: المكتبة التوفيقية، ص٤٢.



(الظاء)



(الذال)



(الثاء)

الشكل رقم (٢) (١)

مخرج الثاء والذال والظاء

وبناءً عليه، فإن هذا التقل لهذه الصوامت، الناتج عن طبيعة مخرجها - كما نظر إليها الفراء - يتبين بوضوح أكثر في صوت الظاء، نظراً لما يتميز به هذا الصوت من الإطباق والتفخيم عن صوت الذال والثاء.

(١) جميل، ابتسام، الخصائص النطقية والفيزيائية للصوامت الاحتكاكية في العربية، ص ١٠٦.

صفاتهما

كثيراً ما تقترن صفات الأصوات اللغوية بمخارجها، فهي تابعة لها من حيث إن الصفات تعطى وصفاً يوضح ما يصحب خروج الصوت، فتميّزه عن غيره. وتختلف صفات أصوات العربية باختلاف الاعتبار الذي تقوم عليه، فمثلاً باعتبار (جريان النفس)؛ قسم سيبويه الأصوات إلى مجهورة ومهموسة، إذ المجهور عنده: "حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت معه"^(١)، وفي المقابل عرّف المهموس بقوله: "حرف أضعف الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه"^(٢). وظل هذا التعريف يتردد عند كثير من القدماء^(٣)، مع الالتزام بعباراته دون تغيير إلا في أحيان قليلة، كقول المبرد في تعريف الجهر: "بأنها حروف إذا رددتها ارتدع الصوت فيها"^(٤).

وقد اختلف المحدثون عن القدماء في معيار الجهر والهمس، فنظروا إليه باعتبار اهتزاز الوترين الصوتيين^(٥)، فعند حدوث اهتزاز للوترين الصوتيين نتيجة احتكاك الهواء المندفع من الرئتين بهما، يكتسب الصوت اللغوي صفة الجهر، وعند تباعد الوترين الصوتيين حين يندفع الهواء من الرئتين عبر فتحة المزمار؛ يكتسب الصوت اللغوي صفة الهمس، نتيجة عدم الاحتكاك بهما.

وتنقسم الأصوات - أيضاً - في نظرة اللغويين القدماء، باعتبار جري الصوت إلى شديدة ورخوة، تبعاً لسيبويه الذي رأى أن الشديد^(٦): "هو الذي يمنع الصوت أن يجري معه"، ويقابله الرخو الذي يجري معه الصوت، غير أن الفراء يعبر عن هذين المصطلحين بلفظين يختلفان عن اللفظين اللذين وردا عن سيبويه، فعبر عن الصوت الشديد (بالأخرس) وعن الصوت الرخو (بالمصوت).

(١) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤، ص ٤٣٤.

(٢) نفسه، ج ٤، ص ٤٣٤.

(٣) انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٦٠، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ١٠، ص ١٢٩.

(٤) المبرد، المقتضب، ج ١٢، ص ١٩٤.

(٥) انظر: بشر، علم الأصوات، ص ١٧٣.

(٦) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤، ص ٤٣٤.

وكان من حسن الحظ أن يحفظ أبو سعيد السيرافي هذين المصطلحين في رسالته "ما ذكره الكوفيون عن الإدغام"، إذ لم يكتب لمصطلحي الفراء الشيوخ، ولم يذكر في كتبه التي ظهرت بين الباحثين المحدثين، ولا نجد لهما إشارات في كثير من كتب اللغة عند القدماء، بل حتى في كتب الدراسات والمصطلحات الصوتية الحديثة، فنادرًا ما نتحدث عن هذين المصطلحين.

أولاً: الأخرس:

أراد الفراء بمصطلح الأخرس علماً للأصوات التي سماها سيبويه الشديدة، فقد أورد السيرافي هذا المصطلح في مطلع رسالته "ما ذكره الكوفيون من الإدغام" في باب (تلقيب الحروف)، حيث يقول: "فمن ذلك أن الفراء سمى بعض الحروف مصوتاً... وسمى بعضها: "أخرس"، وذكر منه: التاء والباء... وأراد بالأخرس الحروف الشديدة التي يلزم فيها مكانه، وهي الثمانية الأحرف الشديدة التي يجمعها قولك: (أجذك قطبت)"^(١).

وقد رأى السيرافي أن مراد الفراء بالأخرس الصوت الشديد، ودليله في ذلك قوله: "لأنه - أي الفراء - لما ذكر الباء قال: "الشفتان تنضممان انضمما الأخرس لا صوت له، وضعف الانضمام بالميم، لأن الصوت من الخيشوم يبقى في الميم مع انضمام الشفتين"^(٢). فقوله: "انضمام الأخرس لا صوت له"، هو وصف للشدة بمعنى انحباس الهواء الخارج من الرئتين عند مخرج الصوت. ويقرب من تعبير الفراء: "لا صوت له"، من تعريف سيبويه للشديد: "الذي يمنع الصوت أن يجري فيه"، ففي كلا التعبيرين ما يحمل دلالة انقطاع الصوت في موضع المخرج قبل حدوث الصوت.

وإلى جانب ذلك، فإن أمثلة الفراء للأخرس كانت من الأصوات الشديدة؛ كالباء التي وصفها بقوله: "الشفتان تنضممان انضمما الأخرس لا صوت له"^(٣)، والتاء التي وصفها بقوله: "التاء حرف أخرس لا يخرج له صوت"^(٤)، ومعلوم أن التاء والباء من

(١) السيرافي، ما ذكره الكوفيون من الإدغام، ص ٥٩. وانظر: الجندي، أحمد، في القرآن والعربية من تراث لغوي مفقود، ص ٣١.

(٢) نفسه، ص ٦٠.

(٣) نفسه، ص ٦٠.

(٤) نفسه، ص ٦٣.

أصوات الشدة، إضافة إلى "الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطاء، والذال" - على رأي القدماء-^(١)، وهي التي أشار إليها السيرافي: "الثمانية الأحرف الشديدة التي يجمعها قولك: "أجدك قطبت"^(٢).

أما طريقة اختبار الصوت الأخرس عند الفراء لتمييزه عن غيره، فإننا نجد الفراء يشير إلى امتحانه بانقطاع الصوت، وذلك حين قال: "التاء حرف أخرس لا يخرج له صوت، إذا بلوت ذلك وجدته"^(٣).

ونرى مثل هذا المقياس عند مكّي بن أبي طالب القيسي حين رأى: "معنى الحرف الشديد أنه اشدّ لزومه لموضعه، وقوي فيه حتى منع الصوت أن يجري معه عند اللفظ به"^(٤)، وشاركه في ذلك القرطبي^(٥) (٤٦١هـ). فحين يستعمل مكّي عبارة (اشدّ لزومه في موضعه)، ويؤكد (حتى منع الصوت) هو ما عني به الفراء "لا يخرج له صوت"، وأما ضابطه عند سيبويه، فيظهر في قوله: "وذلك أنك لو قلت الحجّ ثم مددت صوتك لم يجر ذلك"^(٦)، فالفراء نظر إلى توقف الهواء عند المخرج قبل حدوث الصوت، ونظر سيبويه إلى عدم استطاعة مد الصوت بعد حدوثه.

وهذا ما يفسر اختلاف المحدثين في مفهوم الشدة، واستخدامهم مصطلحات بديلة لمصطلح سيبويه - (الشدة) - الذي اكتسب شيوعاً كبيراً عند النحاة واللغويين المتقدمين، ونجد الخلاف بين المحدثين في المصطلح، ما رأيناه بين الفراء وسيبويه، فالذين نظروا إلى ما يحدث من حالة احتباس الهواء عند المخرج أو انسداد مجراه أو وقفه، أطلقوا لمصطلح الشدة صوتاً "وقفياً"^(٧)، وشبهاً به "احتباسياً"^(٨) أو "انسدادياً"^(٩)، كما يطلق عليه "الآني" أو الأصوات "الآنية"^(١٠) (Occlusives)، والذين نظروا إلى اعتبار عملية التصويت التي تكون بالضغط أو غلق مجرى الهواء ثم انطلاقه فجأة، أطلقوا على مصطلح الشدة

(١) سيبويه، كتاب سيبويه، ج٤، ص٤٣٤.

(٢) السيرافي، ما ذكره الكوفيون من الإدغام، ص٥٩.

(٣) السيرافي، ما ذكره الكوفيون من الإدغام، ص٦٣.

(٤) القيسي، الرعاية، ص١١٧.

(٥) القرطبي، عبد الوهاب، الموضح في التجويد، ص٨٩.

(٦) سيبويه، كتاب سيبويه، ج٤، ص٤٣٤.

(٧) بشر، الأصوات العربية، ص١٠٠.

(٨) الأنطكي، الوجيز في فقه اللغة، ص١٦٠.

(٩) ماريو، باي، أسس علم اللغة، ص٨٢.

(١٠) النعيمي، حسام، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص٣١٦.

صوتاً "انفجارياً"^(١) (Plosive)، واكتسب هذا المصطلح شيوعاً واستعمالاً أكثر عند المحدثين من المصطلحات الأخرى، ولذا أطلق على الأصوات الشديدة: (الأصوات الانفجارية).

ونلاحظ مما سبق؛ أن الفراء قد وافق المحدثين في نظريته إلى تسمية الصوت الشديد بالأخرس، إذ كانت تسميته دقيقة من جهتين:

الأولى: أطلق الفراء على الصوت الشديد مصطلح (الأخرس)، والخرس في اللغة: ذهاب الكلام^(٢). فنظر إلى توقف النطق بالصوت برهة من الزمن، وعدم استطاعة الإتيان به، دون الوقوف على مخرج الصوت^(٣)، ولذلك كان موقف الناطق بهذا الصنف من الأصوات، كموقف الأخرس الذي لا يستطيع الإتيان بالكلام.

الأخرى: يشير مصطلح الأخرس - كما رأينا سابقاً - إلى المرحلة الأولى من مراحل الصوت الشديد، فهو في مطلع انقطاع للصوت، ثم يخرج الصوت فجأة في مرحلة تالية له. واختيار مصطلح المرحلة الأولى يوحي بالبداية العملية لهذه الصفة من الأصوات، بينما اختيار مصطلح للمراحل التالية لهذه الصفة، ربما لا يسترجع للدارس المراحل السابقة التي كانت سبباً أساسياً لما بعدها.

على أن المحدثين قد انتبهوا لمرحل هذه الأصوات التي أطلق عليها أكثرهم أصواتاً انفجارية، فقد نظر (فندريس) إلى أن الصوت الانفجاري له ثلاث مراحل^(٤)، ففي البداية يكون الإغلاق والحبس، وفي الثانية يكون الإمساك الذي قد يكون طويل المدى أو قصيراً، ثم في المرحلة الأخيرة يكون الفتح والانفجار.

واختلف المحدثون عن علماء اللغة المتقدمين في عدم إقرارهم بأن صوت الجيم صوت شديد أو أخرس، - بمصطلح الفراء - وعدوه صوتاً (مزدوجاً) يجمع صفة الشدة والرخاوة، وفي المصطلح الحديث فهو صوت (احتكاكي انفجاري)^(٥). وفي مقابل خروج صوت الجيم من الأصوات الانفجارية، وضع المحدثون صوت الضاد من الأصوات الانفجارية، خلافاً لنظرة اللغويين والنحاة في القديم الذين وضعوا صوت الضاد من

(١) بشر، الأصوات العربية، ص ١٠٠.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة (خرس).

(٣) العطية، جهود الكوفيين في علم الأصوات، ص ٥٢.

(٤) فندريس، اللغة، ص ٤٩.

(٥) بشر، الأصوات العربية، ص ١٢٥.

الأصوات الرخوة. فهو في النطق المعاصر يعد المقابل المفخم للدال، أي أنه من الأصوات الأسنانية اللثوية الانفجارية المجهورة المفخمة، ينطق بالطريقة نفسها التي ينطق بها صوت الدال مع فارق ارتفاع مؤخرة اللسان نحو الطبق في النطق بصوت الضاد^(١)، وبناءً على ذلك؛ فإن الأصوات الانفجارية عند المحدثين هي [ب، د، ت، ط، ض، ك، ق، ع]^(٢).

وأما العين التي وصفها سيبويه "بين الرخوة والشديدة"^(٣)، فإن المحدثين اختلفوا في شأن هذا الصوت، فقد وصفه د. كمال بشر "بأنه أقل الأصوات الاحتكاكية احتكاكاً"^(٤)، وذكر د. سلمان العاني: "أن أكثر "ألفونات" العين شيوعاً هو الصوت الوقفي"^(٥) - أي الانفجاري -، ووافق آخرون قول القدماء فوضعوا العين في صنف الأصوات المتوسطة بين الاحتكاكية والانفجارية^(٦).

ثانياً: المصوّت:

(المصوّت) المصطلح الآخر الذي قابل به الفراء مصطلح الأخرس، وقد تبيّن - مما سبق - أن مصطلح الأخرس أراد به الفراء ما أطلق عليه سيبويه "الصوت الشديد"، وبهذا يظهر أن مصطلح "المصوت" عند الفراء هو ما أراد به سيبويه ومن شايعه من النحاة واللغويين بالصوت (الرخو).

فيورد السيرافي في حديث الفراء، فيقول: "فمن ذلك: أن الفراء سمى بعض الحروف مصوّتاً، وذكر من المصوّت: الصاد والضاد... وأظنه - أي الفراء - أراد بالمصوّت ما جرى فيه الصوت، نحو الصاد، والضاد، والزاي، والظاء، والذال، والثاء، ونحو ذلك"^(٧). وأوضح السيرافي أن مراد الفراء بالمصوّت: ما جرى فيه الصوت، وهو ما نظر إليه سيبويه إلى هذه الصفة من الأصوات التي سماها "الرخوة"، فسبويه يقول:

(١) عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص ٤٦.

(٢) عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص ١٥٠.

(٣) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤، ص ٤٣٥.

(٤) بشر، الأصوات العربية، ص ١٢١.

(٥) العاني، سلمان، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ص ٩٧.

(٦) انظر: الخليل، المصطلح الصوتي، ص ١١٢.

(٧) السيرافي، ما ذكره الكوفيون من الإدغام، ص ٥٩.

"ومنها الرخوة وهي: الهاء، والحاء، والغين، والخاء، والشين، والصاد، والضاد، والزاي، والسين، والثاء، والذال، والفاء، وذلك إذا قلت: الطسُ وانقضُ، وأشباه ذلك أجريت فيه الصوت إن شئت"^(١). والعبارة الأخيرة: "أجريت فيه الصوت"، هي التي استقى منها السيرافي في تعريف المصوت: "ما جرى فيه الصوت"، دون أن يذكر مصطلح هذا التعريف - "الرخو" -، وإنما اكتفى ببيانه، واستدل على رأيه بما توصل إليه من الأمثلة التي ضرب بها الفراء لهذه الصفة من قوله: "...وذكر - أي الفراء - عن المصوت: الصاد والضاد"، وهما صوتان عدّهما اللغويون والنحاة القدماء - تبعاً لسيبويه - من الأصوات الرخوة.

ولم يذكر السيرافي تعريف الفراء للمصوت، كما هو الحال في مصطلح الأخرس، والظاهر أن السيرافي لم يصل إلى ذلك، كما يبدو من كلامه الذي يشير إلى أن ما توصل إليه عن الفراء كان هذا قدره؛ ولذلك فسر وشرح المصطلحين "المصوت والأخرس" على وجه الظن لا على الجزم واليقين.

والدلائل تشير إلى صحة ما توصل إليه السيرافي من الأمثلة التي ضربها الفراء، ومن دلالة مفهوم المصطلحين المرتبطين بمفهوم صفتي الشدة والرخاوة، فلا يمكن أن يحتملوا مدلولاً للصفات الأخرى للأصوات كالجهر والهمس، فقد كانت أمثلة الفراء للمصوت - مثلاً - الصاد والضاد، وهما صوتان لا يمكن أن يجتمعا على صفة الجهر معاً، أو صفة الهمس. فالصاد صوت مهموس، والضاد صوت مجهور، عند القدماء والمحدثين، وبهذا يتبين أن الفراء كان مقصوده من مصطلح المصوت (الرخو) مقابلاً للأخرس (الشديد).

ويبدو أن الفراء من استخدامه لمصطلح المصوت، قد نظر إلى اعتبار مجرى الهواء وانقطاعه، فاستمرارية مجرى الهواء في المصوت، في مقابل انقطاعه وتوقفه في الأخرس، وهو ما توصل إليه المحدثون، وتبين لهم في دراساتهم الصوتية من النظر إلى الأصوات الانفجارية أنها "أنية" (Momentary) تنتهي بانتهاء نطقها، وفي مقابلها الأصوات الاحتكاكية - الرخوة - التي أطلق عليها الفراء (المصوت)، تظل "متمادة"^(٢) (Continuant)

(١) سيبويه، كتاب سيبويه، ج٤، ص٤٣٤-٤٣٥.

(٢) العطية، جهود الكوفيين في علم الأصوات، ص٥٢.

لامتداد جريان النفس معها، كما أطلق عليها براجستراسر مصطلح "متماذ"^(١)، إلا أن المصطلح الشائع لدى كثير من المحدثين، هو إطلاق مصطلح "الأصوات الاحتكاكية"^(٢) (Fricative) لهذا الصنف من الأصوات، وإلى جانب ذلك، فإن صوت الضاد - كما أشرنا سابقاً - لا يقرّه المحدثون من الأصوات الاحتكاكية، الذي عدّه النحاة واللغويون صوتاً رخواً، وبذا تكون الأصوات الاحتكاكية في الدراسات الصوتية المعاصرة هي: (ف، ث، ذ، ظ، س، ص، ش، خ، ح، هـ).

وقد أدرك الفراء في صفة هذه الأصوات استمرارية خروج الصوت، وعدم انقطاعه عند مخرجه؛ لأن فيه تضيقاً ولا أثر للانقطاع والحبس، فعّد ذلك الاستمرار تصويتاً؛ ولذلك أطلق على هذا الصنف مصوتاً، ولكن هذا المصطلح قد يؤخذ عليه، في عدم دقته في وصف هذا الصنف من الأصوات من جانبيين:

أولاهما: أن مصطلح المصوّت يوحي في مفهومه، أن الأصوات التي تقع في صنفه تتسم بدرجة عالية من الإسماع^(٣). وواقع الأصوات المصوّتة أو الرخوة لا ينطبق عليها هذا الوصف مجتمعة، فصوت الفاء - مثلاً - في إسماعه لا يصل إلى درجة الحاء، مما يعني أن هناك تفاوتاً في درجة الإسماع بينها.

آخرهما: أن مصطلح "المصوّت" يشير إلى دلالة الاستمرارية في التصويت، أو عدم انقطاعه كإنقطاع "الأخرس" أو الشديد في زمن قصير، غير أن دلالة هذا المفهوم لا يقع على هذه الأصوات خاصة، فإن ما عُرف - مثلاً - "بحروف القلقة" يقع لها كذلك استمرارية في إتباعها بتصويت أو حركة خفيفة حال سكونها^(٤)، ولذلك استخدم العلماء هذا المصطلح لدلالات مختلفة.

فقد أطلق طائفة من العلماء مصطلح "المصوّتة" أو "المصوتات" للدلالة على أصوات المد واللين، كما صنع المبرد (٢٨٥هـ) في قوله: "حروف المد واللين المصوتة

(١) براجستراسر، التطور النحوي، ص ٧.

(٢) انظر: الصيغ، المصطلح الصوتي، ص ١٢٤.

(٣) السيرافي، ما ذكره الكوفيون من الإدغام، مقدمة المحقق، ص ٤٤.

(٤) بشر، علم اللغة العام، ص ١١٦، وانظر: عميرة، إسماعيل، بحوث في الاستشراق واللغة، ص ٢١١.

وهي الألف والواو والياء^(١)، وابن جنى في "الخصائص"^(٢)، وهو ما ذهب إليه الفخر الرازي (٦٠٦هـ) في تفسيره، وقال عن الصوت المصوت: "إنما حدث لجريان نفسه وامتداده"^(٣)، وتوسع بعض العلماء في دلالة مفهوم المصوت، ليشمل الصوائت القصيرة والطويلة، كما نجد مثل ذلك عند الفارابي^(٤) (٣٣٩هـ)، ووافقه ابن سينا^(٥) (٤٢٨هـ)، فقد استخدم المصطلح - أيضاً - لهذه للدلالة، ويظهر أن المصطلح، قد شاع بين العلماء، ولم يقتصر على اللغويين^(٦)، بل أقره بعض المحدثين^(٧) في الدراسات الصوتية المعاصرة.

والأمر اللافت للنظر، أن مصطلحي (الأخرس) و(المصوت) في مفهوم الفراء ودلالته، لم يكتسبا الشهرة والذيع. وإذا كانت كتب الفراء الأربعة التي وصلت إلينا - "معاني القرآن"، و"المنقوص والممدود"، و"المذكر والمؤنث"، و"الأيام والليالي والشهور" - لا نرى فيها ذكراً للمصطلحين، فإن الأمر نفسه عند تلاميذ الفراء وأتباعه من الكوفيين، فلا نجد إشارة واضحة بارزة تشير إلى مصطلحي الفراء ودلالتهما المرادة في كثير من كتبهم^(٨)؛ مثلما وردت عند أبي سعيد السيرافي البصري، فضلاً عن إقرارهما في الاستعمال، وبالأخص مصطلح (الأخرس)، الذي تميز بدقته وموافقته لما يحدث للصوت الانفجاري.

وقد أشرنا - آنفاً - أن مصطلحي الفراء: (الأخرس والمصوت) وردا دون الوصول إلى ألفاظ تعريفهما؛ ولذلك ارتبطا بمصطلحي سيبويه - (الشديد والرخو) - بالدلائل التي اقترنا بهما، سواء بالأمتثلة، أو بالمفهوم الذي يسودهما، الأمر الذي يحتمل أن الفراء أراد التميز بمصطلحاته عن سيبويه خاصة، وعن البصريين عامة. فقد نقل عنه أنه كان كثير التتبع لكتاب سيبويه، حتى قيل إنه لما مات الفراء وجد تحت رأسه كتاب سيبويه، وعبر أبو موسى الحامض عن هذا الموقف، بقوله: "إنما كان لا يفارقه، لأنه كان

(١) المبرد، المقتضب، ج ١، ص ٦١.

(٢) ابن جنى، الخصائص، ج ٣، ص ١٢٥.

(٣) الرازي، التفسير الكبير، ج ١، ص ٣١.

(٤) الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد، كتاب الموسيقى الكبير. (تحقيق وشرح: غطاس عبد الملك خشبة).

القاهرة: دار الكاتب العربي، ص ١٠٧٢.

(٥) ابن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف، ص ١٢٦.

(٦) المطليبي، في الأصوات اللغوية، ص ١٧.

(٧) كانتينو، دروس في علم أصوات العربية، ص ٢١.

(٨) انظر مثلاً: ابن السكيت، الألفاظ، وإصلاح المنطق، وثلعب، أبو العباس، مجالس ثعلب، والأنباري، أبو بكر، شرح القصائد الطوال، والأضداد، والزاهر.

يتتبع خطأه ولكنته^(١)؛ ولذلك نجد كثيراً من المصطلحات النحوية واللغوية عند الكوفيين، كان منبعها الفراء، وسنجد هذا التميز عند الفراء في المجال الصوتي، ليس مقصوراً على المصطلحات فحسب، بل هناك من الآراء والأقوال في البحث الصوتي ما انفرد به الفراء عن غيره، واختلف فيه عن سيبويه والبصريين.

ويلحظ في هذا الباب، أنه لم يرد عن الفراء شيء عن الأصوات المتوسطة بين (الأخرس) و(المصوت)، أو بين الشديد والرخو، وقد ذكر هذه الأصوات سيبويه^(٢)، والظاهر أن الفراء من الأمثلة التي ساقها، لا يختلف عن سيبويه في هذه الصفات إلا في المصطلح.

(١) اللغوي، أبو الطيب، مراتب النحويين، ص ١٣٩.
 (٢) وهي: (الألف، والعين، واللام، والميم، والنون، والراء، والواو، والياء). انظر: سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤، ص ٤٣٥-٤٣٦.

الهمزة

تعد ظاهرة الهمزة في العربية من الظواهر البارزة في معالمها، وتمتد جذورها في مختلف الدراسات اللغوية، كالصوتية والنحوية والبلاغية. وقد تباينت فيها اللهجات العربية، في تحقيقها وتسهيلها، وتأثرت بها القراءات القرآنية في إثباتها وإبدالها وحذفها.

وأصل الهمز في اللغة من الضغط والغمز، "ومنه الهمز في الكلام؛ لأنه يضغط"^(١)، وفي ذلك دلالة أن لفظ الهمز في استعماله الأول لم يكن علماً على صوت من أصوات اللغة، وإنما هو وصف لكيفية نطقية لا تختص في ذاتها بصوت معين، ثم غلب إطلاقه على الصوت المعروف بالهمزة^(٢)؛ ولذلك ارتبطت دلالة الهمزة بلفظ آخر يرادفها، وهو (النبر). فوصف سيوييه الهمزة بأنها "نبرة في الصدر تخرج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجاً"^(٣)، وورد مثل ذلك عند الفراء، باستخدام (النبرة) مصطلحاً مكان الهمزة^(٤)، فالترابط بين مفهومي الهمز والنبر، هو إسماع الصوت والارتكاز عليه.

وتشير الدراسات الصوتية الحديثة إلى تجذر هذا الصوت وتعمقه في اللغات السامية، ووصفته بأنه كان صوتاً شديداً من أقصى الحلق، يسمى (ألفاً) في العربية وفي غيرها من الساميات. فهو في العبرية (أليف) بإمالة حركة اللام، وفي الآرامية (ألف)، وفي الحبشية (ألف) بسكون اللام، ويتصف فيها جميعاً - على العموم - بأنه صوت احتباسي (Occlusive). غير أن هذا الصوت - كما تشير الدراسات الصوتية - أخذ يضعف بداية في الآرامية، وفقد - تقريباً - كل قيمته الصوتية، وفي آخر الكلمة خاصة، إذ لم يستعمل إلا للدلالة على الصوائت، فمالت كل اللهجات السامية إلى التخلص منه، واحتفظت العربية الفصحى بهذا الصوت الاحتباسي الحنجري^(٥).

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة: (همز).

(٢) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ١٧.

(٣) سيوييه، كتاب سيوييه، ج ٣، ص ٥٤٨.

(٤) معاني القرآن، ج ٢، ص ٢٠٤.

(٥) انظر: كانتنيو، جان، دروس في علم أصوات العربية، ص ١٢١، وأنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، ص ٧٧، وعبد التواب، رمضان، مشكلة الهمزة، ص ٢٥، وشاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية، ص ١٧.

وعلى الرغم من احتفاظ العربية بهذا الصوت الحنجري؛ فإن اللهجات العربية تباينت في النطق به، فمالت القبائل البدوية التي كانت تقطن وسط الجزيرة وشرقيها، من تميم وقيس وخزاعة من الحجازيين إلى تحقيقه، ومالت القبائل الحضرية إلى تخفيف الهمز وتسهيله، فكان منها قبائل هذيل وسعد بن بكر وقريش وأهل الحجاز عامة^(١). ويتضح بذلك أن أهل البادية المعروف عنهم صوتياً، الاسترسال في حديثهم والتعجل في كلامهم، فإن تحقيق الهمزة لديهم تخفف من سلبية هذه السرعة، وينتظم بها شيء من الإيقاع النطقي، بخلاف قبائل أهل الحضر، المتأنية في نطقها نسبياً، المبتعدة عن الإدغام والإمالة في كلامها، فإن حاجتها إلى الهمزة والمبالغة في نبرها، سيعود سلباً عليها بزيادة البطء في النطق، فاستعاضت بوسائل الابتعاد عن الهمزة، من تخفيف وإبدال وحذف^(٢).

ومن الطبيعي أن يرجع استئصال الهمزة إلى مخرجها الحنجري العميق؛ فهي صوت صامت حنجري انفجاري (شديد)، يحدث حين تنسد الفتحة الموجودة بين الوترين الصوتيين، وذلك بانطباق هذين الوترين انطباقاً تاماً، بحيث لا يسمح للهواء بالنفاذ من الحنجرة، فينضغط الهواء فيما دون الحنجرة، ثم ينفرج الوتران، فينفذ الهواء فجأة محدثاً صوتاً انفجارياً^(٣)؛ ولذلك فإن وصف علماء اللغة للهمزة بأن مخرجها من (أقصى الحلق)، يحتمل القصد منطقة واسعة تشمل الحنجرة^(٤).

أولاً: رسم الهمزة:

لم يكن موضوع الهمزة في نطقها بين اللهجات العربية، واختلاف القراءات القرآنية في إثباتها وتسهيلها، بالصعوبة المنفردة في بابها، بل هناك صعوبة أخرى تواجه الدارسين في مجالها، وهي مشكلة رسم الهمزة، وطريقة كتابتها، في مختلف مواقعها في الكلمة، وما يتبعه من صوائت (الفتحة والضمة والكسرة) - تغيير من طبيعة رسمها.

ويشير بعض الباحثين إلى أن الهمزة لم يكن لها رمز كتابي عند العرب، في مطلع كتابتهم بالخط النبطي المأخوذ من الكتابة الآرامية، وللتخلص من هذا العائق استخدموا الألف رمزاً للهمزة، ينطبق ذلك إذا وردت الهمزة أول الكلمة، وعند رسم (الألف) في

(١) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٩، ص١٠٧، وابن منظور، لسان العرب، ج١، ص٢٦.

(٢) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص٣٠-٣١.

(٣) السمران، محمود، علم اللغة، ص١٥٧.

(٤) الغوام، رياض، الألف والهمزة بين القدماء والمحدثين، ص٤٤.

آخر الكلمة، فإن دلالتها تكون لصوت المد^(١) (الفتحة الطويلة). وقد بقي أثر ذلك حتى في الرسم العثماني في القرآن الكريم، يقول براجستراسر: "إن الألف في رسم القرآن تدل على الهمز في بعض الحالات، وعلى المد في بعضها، وأنه لا همز بغير ألف دالة عليها، فإذا وجدنا أن كثيراً من الهمزات لا توسم بألف، عزونا ذلك إلى أن الهمزة كانت تخفف في لهجة الحجاز"^(٢).

ومفهوم ذلك أن الألف كانت وظيفتها وظيفة الهمزة، حين لم تكن تسمية الهمزة موجودة، فلما توزعت دلالتها بين الصوت الحنجري، والفتحة الطويلة؛ استحدثت تسمية الهمزة للصوت الحنجري، وبقيت الألف للفتحة الطويلة^(٣). ويشار إلى أن الخليل بن أحمد هو الذي وضع رمز الهمزة في الخط العربي، جالباً لها رأس العين الصغيرة (ع)، وذلك لما أحس من قرب المخرج بين الهمزة والعين، فاقتطع لها من العين رمزاً، يقول السيوطي (٩١١هـ): "وأول من وضع الهمزة والتشديد الخليل"^(٤).

ونتيجة لهذه العلاقة بين الهمزة والألف في الرسم الكتابي، وقع اللبس والتداخل في تصور العلماء للهمزة والألف، ونجد ذلك عند الفراء في قوله: "الهمزة هي الأصل، والألف الساكنة هي الهمزة ترك همزها"^(٥)، وتتردد عبارات المبرد في استخدام الألف مكان الهمزة، "كألفات الوصل، والقطع، وألف الاستفهام"^(٦)، وقول ابن يعيش: "الهمزة، ويقال لها الألف"^(٧)، وكل ذلك متأثراً بالمدلول القديم، عند استخدام رسم الألف للهمزة.

وتأثراً بكلام الفراء، قدم ابن جنبي دليلين على أن الألف هي صورة الهمزة، وأوضح أن الاستدلال الأول جاء من توارد الأفكار مع آراء الفراء، حيث يرى:
أولاً: أن الهمزة لو أريد تحقيقها البنية؛ لوجب أن تكتب ألفاً على كل حال، وبدل على

(١) انظر: كانتيبو، جان، دروس في علم أصوات العربية، ص ١٢٢، وبراغستراسر، التطور النحوي، ص ٢٧.

(٢) براجستراسر، التطور النحوي، ص ٢٨.

(٣) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٢٠.

(٤) السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، ج ٢، ص ١٧١.

(٥) انظر: النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، ج ١، ص ١٧٧، والصبان، أبو العرفان محمد، حاشية الصبان، ج ٤، ص ٢١٥.

(٦) المبرد، المقتضب، ج ٢، ص ١، ٧٤، ٨٨.

(٧) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١٠، ص ١٢٦.

صحة ذلك - كما يذكر ابن جنى - أنك إذا وقعت موقعا لا يمكن تخفيفها، ولا تكون فيه إلا محققة، لم يجز أن تكتب إلا ألفا مفتوحة كانت، أو مضمومة، أو مكسورة.

ثانياً: أن كل حرف سُمِّي، "ففي أول حروف تسميته لفظة بعينه"، فعندما يقال: جيم، فأول حروف الحرف (جيم)، "وكذلك إذا قلت: (ألف)، فأول حروف الحرف التي نطقت بها همزة"^(١).

ويهمنا في المقام الأول من استدلال ابن جنى، هو ما أشار إليه في العلة الأولى من تأثره بالفراء، وهي إشارة صريحة أنه توارد إليه من كلام الفراء على هذا المعنى في رسم الهمزة على صورة الألف، لكنه لم يذكر أين ورد ذلك من مؤلفات الفراء.

وعندما نرجع إلى كتاب "معاني القرآن"، نجد فعلاً ما ذكره ابن جنى عن الفراء، حتى الأمثلة التي مثل بها الفراء - (يستهبزون، شياً)^(٢) -، واستخدمها في سياق حديثه عن الاختلاف في رسم الهمزة عند العرب، وفي مصاحف القراء، نجد ابن جنى قد مثل بها نفسها. يقول الفراء: "وأكثر ما يكتب الهمز على ما قبله، فإن كان ما قبله مفتوحاً كتبت بالألف، وإن كان مضموماً كتب بالواو، وإن كان مكسوراً كتبت بالياء. وربما كتبتها العرب بالألف في كل حال؛ لأن أصلها ألف. قالوا: نراها إذا ابتدئت تكتب بالألف في نصبها وكسرها وضمها؛ مثل قولك: (أمروا)، و(أمرت)، وقد جئت شيئاً إمرأ، فذهبوا هذا المذهب، قال - أي الفراء -: ورأيتها في مصحف عبد الله^(٣) (شياً) في رفعه وخفضه بالألف، ورأيت (يستهبزون: يستهبزون) بالألف وهو القياس، والألف أكثر في الكتب"^(٤).

وقال - أيضاً -: "العرب تكتب: (يستهبزون: يستهبزون)، فيجعلون الهمزة مكتوبة بالألف في كل حالاتها، يكتبون: (شئ: شياً)، ومثله كثير في مصاحف عبد الله، وفي مصحفنا: (ويهيء لكم، ويهيأ بالألف)"^(٥).

(١) ابن جنى، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٢١-٢٢.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ١٣٥.

(٣) هو الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه -، ويكنى بأبي عبد الرحمن، توفي سنة (٣٣هـ). انظر ترجمته: ابن الأثير، أسد الغابة في تمييز الصحابة، رقم (٣١٨٢).

(٤) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ١٣٤-١٣٥.

(٥) نفسه، ج ٣، ص ٣٠.

وواضح أن الفراء ذهب إلى أن القياس في رسم الهمزة في أحوالها المختلفة أن تكون على ألف، كما جاء في مصحف الصحابي عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه -، لكنه ذكر أن تعدد اختلاف رسمها حسب الصائت الذي يليها هو الأكثر في الكتب^(١)، مما يعني أن الأغلب قد انتبه إلى التمييز بين الصوتين فعبر عنه باختلاف الرسم، بيد أن الأمر ظل حتى بعد الفراء، من الاحتفاظ برسم الهمزة على الألف في حالاتها المختلفة، وهو ما دعا ابن قتيبة (٢٧٦هـ) إلى القول: "وكان بعض كتاب زماننا يدع الحرف - أي الهمزة - على حاله بالألف"^(٢).

غير أن هذا الازدواج الوظيفي في رمز الألف، قد تدرج في تغييره منذ أن وضع الخليل رمزا للهمزة، ووضعه فوق الألف. فأصبح الفرق واضحا - مثلا - بين: (سأل) من السؤال، و(سال) من السيلان، وزال اللبس بين دلالتها على الهمزة، ودلالاتها على الفتحة الطويلة^(٣). وتشعبت بعد ذلك قواعد رسم الهمزة تشعبا كبيرا بين القدماء^(٤)، وواصل المحدثون تبويب هذه القواعد في رسمها^(٥)؛ محاولة منهم للتيسير والتسهيل في كيفية رسمها وطريقة كتابتها في مختلف أحوالها.

ثانياً: تحقيق الهمز وتخفيفه:

لا ريب أن تباين اللهجات العربية في نطق الهمز، أدى إلى تعدد صورها، واختلاف حالاتها؛ تأثراً بتحقيقها عند بعض اللهجات، وتخفيفها في لهجات أخرى، فنتج عن ذلك حالتين متباينتين على النحو الآتي^(٦):

أولاً: التحقيق، ويقصد به أن تخرج الهمزة نبرة، لا تميل إلى أي صوت آخر، بل

(١) انظر: الحمد، غانم قدوري، رسم المصحف، ص ٢٩٦، والحمد، غانم قدوري، علم الكتابة العربية، ص ١٤٦.

(٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٦٢.

(٣) انظر: عبد النواب، رمضان، مشكلة الهمزة العربية، ص ١٨.

(٤) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، والداني، أبو عمرو، المحكم في نقط المصاحف.

(٥) انظر: مجموع البحوث والمحاضرات، مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، بالدورة الثالثة والستون، ١٩٩٧/١٩٩٦م.

(٦) انظر: سهلي، رشيد، ظواهر لسانية في القراءات القرآنية من خلال كتاب (معاني القرآن). رسالة ماجستير، ص ٥٩.

تخرج صوتاً حنجرياً انفجارياً^(١).

ثانياً: التخفيف، ويأتي على أشكال مختلفة:

(أ) التسهيل، وهو ما يعرف بهمزة بين بين، أو البينية، وذلك بأن تكون همزة بين المحققة مع تأثرها بالصائت الذي يليها. فالمفتوحة تكون بين الهمز والفتحة الطويلة، والمضمومة تكون بين الهمزة والضممة الطويلة، والمكسورة تكون بين الهمز والكسرة الطويلة^(٢).

(ب) الإبدال، فتبدل الهمزة صوتاً آخر، يكون أقل جهداً في الأداء منها، وذلك كما يحدث مع الصوائت الطويلة، وهو ما صنعه كثير من علماء اللغة في موضوع الإعلال، فجعلوا الهمزة مع (حروف العلة)^(٣)، وخالفهم المحدثون في ذلك^(٤).

(ج) الحذف، وهو حذف الهمزة، أو ما يعرف بترك الهمزة.

ويأتي تسهيل الهمزة في مقدمة التخفيف، بل يقصر بعضهم عليه؛ لما فيه من المحافظة على جوهر الهمزة، ثم يأتي بعده الإبدال؛ لما فيه من التعويض للهمزة، ثم الحذف؛ نتيجة لترك الهمزة والاستغناء عنها، ومن هنا يتضح أن إطلاق التخفيف على الإبدال والحذف هو من باب التوسع^(٥).

وقد ساق الفراء لهذه الأحوال التي تأتي على الهمزة أمثلة كثيرة في "معاني القرآن"، وأوضح تشعب الآراء المختلفة على السنة القراء في الكلمات التي تكون محققة أو مخففة^(٦). فيثبت بعضهم الهمز، وينفي آخرون التحقيق، وتأتي محذوفة في أحيان أخرى، وتكون مسهلة (بين بين) في قراءات بخلاف غيرها، ولكثرة الأمثلة التي أشار إليها الفراء على هذه الحالات المختلفة سنقتصر على ذكر بعضها.

(١) انظر: النجار، عبد الحليم، من مباحث الهمزة العربية، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد (٢١)، ج ١، ص ٩.

(٢) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٣، ص ٥٤٢.

(٣) انظر: الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، ص ١٢٨، والأستراباذي، شرح الشافية، ج ٣، ص ٦٦.

(٤) انظر: حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٦٧، وشاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٦٧.

(٥) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٩، ص ١٠٧، والنجار، عبد الحليم، من مباحث الهمز، ص ٢١.

(٦) انظر: الجندي، أحمد، في القرآن والعربية من تراث لغوي مفقود، ص ٥١.

أ- ففي قوله تعالى: «أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ...»^(١).

قال الفراء: "أي الذي هو أقرب من الدنو، ويقال من الدناءة. والعرب تقول: إنه لدني ولا يهمزون... وقد كان زهير القرظي^(٢) يهمز: «أستبدلون الذي هو أدنا بالذي هو خير»^(٣). فالقراءة المشهورة: (أدنى) دون همز، وفي القراءة الأخرى، أبدلت الألف همزة، فقرئت (أدنا)، والرموز الصوتية توضح الفرق بين اللفظين:

أدنى: (?adna) (ص ح ص. ص ح ح)

أدنا: (?adna) (ص ح ص. ص ح ص)

فقراءة (أدنى) انتهت بصائت طويل (a:)، وقراءة (أدنا) قصر الصائت الطويل إلى قصير (a)، وبذلك فإن البناء الصوتي لـ(أدنا) عندما انتهى بصائت قصير، اقتضى إغلاق المقطع القصير المفتوح (ص ح) بالهمزة؛ ليصبح مقطعاً قصيراً مغلقاً (ص ح ص). فالهمز عوض الجزء المحذوف، حين قصر الصائت الطويل، فأصبح المقطع الصوتي المفتوح مقطعاً مغلقاً^(٤).

ب- في قوله تعالى: «لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ»^(٥)، قال الفراء: "كتبت بغير همز؛ لأن الهمزة إذا سكن ما قبلها حذفت من الكتاب، وذلك لخفاء الهمزة إذا سكت عليها، فلما سكن ما قبلها، ولم يقدر على همزها في السكت كان سكوتهم كأنه على الفاء. وكذلك قوله: (يخرج الخبء)^(٦) و(النشأة)^(٧) و(ملء الأرض)^(٨) واعمل في الهمز بما وجدت في هذين الحرفين"^(٩).

(١) سورة البقرة، آية (٦١).

(٢) هو زهير بن ميمون القرظي الهمداني، ويقال زهير الكسائي. من القراء النحويين، وكان في زمن عاصم. انظر: ابن الجزري، طبقات القراء، رقم (١٣٠١).

(٣) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٤٢.

(٤) عيابة، يحي، دراسات في فقه اللغة، ص ١٧١.

(٥) سورة النحل، آية (٥).

(٦) سورة النمل، آية (٢٥).

(٧) سورة الواقعة، آية (٦٢).

(٨) سورة آل عمران، آية (٩١).

(٩) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٩٦.

فيشير الفراء إلى حذف الهمزة في هذا الموضع؛ وذلك لسكون الصوت الصامت الذي قبلها (الفاء)، فأصبح الوقف على الفاء؛ ولذا لم يكن للهمزة ظهور صوتي في النطق، ويمكن أن نلاحظ ذلك في ألفاظ أخرى، شبيهة بـ(دفاء)، مثل: (جزء)، و(ردء)، و(ملء). فوُجعت الهمزة بين السكون والصائت، فيكون التخلص منها بحذفها، فينتقل الصائت الذي يلي الهمزة، إلى الصامت الذي سبقها.

(difun)	دَفَا	←	(dif?un)	دَفَاءٌ
(juzun)	جَزَا	←	(juz?un)	جَزَاءٌ
(ridun)	رَدَا	←	(rid?un)	رَدَاءٌ
(milun)	مَلَا	←	(mil?un)	مَلَاءٌ

وقد رأى (كانتنيو) أن الهمزة في مثل: (جزء)، لا يمكن أن تفسر إلا بافتراض إدغام الهمزة^(١)، على الرغم من قول النحاة إن الهمزة لا تدغم ولا يدغم فيها^(٢)، وخالفه د. عبد الصبور شاهين، وذلك لأن التضعيف الذي لحق الصوت الساكن الذي سبق الهمزة حدث نتيجة انتقال عملية النبر إلى هذا الصوت، وليس لأن الهمزة قلبت ساكناً من جنسها، بل لضغط الناطق على المقطع ضغطاً متواتراً^(٣). ويمكن أن يتبين ذلك بالمراحل النطقية في كلمة (دفاء)، من خلال الرموز الصوتية.

دَفَاءٌ ← diffun < difun < dif?un

ج- في قوله عز وجل: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾^(٤)، قال الفراء: "أهل المدينة يقرءون: (هَيْتَ لَكَ) بكسر الهاء ولا يهمزون، وذكر عن علي بن أبي طالب وابن عباس أنهما قرءا: (هَيْتُ)، يراد بهما: تهيأت لك"^(٥). وذكر ابن جني: "(هَيْتُ) بالهمز وضم التاء ففِعْلٌ، يقال فيه: (هَيْتُ) أهىءُ وهَيْئَةٌ، كجئْتُ أجيءُ جيئَةً، أي: تهيأت. وقالوا - أيضاً -: هَيْتُ أهَاءُ، كخفْتُ أخافُ، هذا بمعنى خذ"^(٦).

(١) كانتنيو، جان، دروس في علم أصوات العربية، ص ١٣١.

(٢) انظر: سيويه، كتاب سيويه، ج ٤، ص ٤٤٦.

(٣) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية، ص ١٥٣.

(٤) سورة يوسف، آية (٢٣).

(٥) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٤٠.

(٦) ابن جني، المحتسب، ج ١، ص ٣٣٧.

وقد اختلف مدلول الكلمة باختلاف القراءة، فمن قرأ (هَيْت) دل المعنى على المبادرة، ومن قرأ (هَيْتُ) دل المعنى على التهيؤ والاستعداد^(١). ونجد في الشكل الصوتي للكلمة، أن الهمز نشأ للتخلص من الصائت المزدوج، وعند حذف الصائت، عوض بالهمز، فخرجت الكلمة متجنبة النطق السابق لها^(٢).

hi? tu	<	hita	<	hiyta	<	hayta
ظهور الهمز تعويضاً عن الحذف، وحوكت الفتحة إلى ضمة لانتقال الكلمة من الخطاب إلى التكلم		حذفت الياء للتخلص من الصائت المزدوج		تحولت الفتحة إلى كسرة لتماثل الياء		

د- في قوله تعالى: ﴿مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتِهِ﴾^(٣)، قال الفراء: "همزها عاصم والأعمش^(٤)، ولم يهمزها أهل الحجاز ولا الحسن. ولعلمهم أرادوا لغة قريش، فإنهم يتركون الهمز... ولو جاء في القراءة: (من سائته)، فتجعل (ساة) حرفاً واحداً فتخفزه بمن"^(٥).

ونسب ابن جني قولاً للفراء مفاده أن (مِئْسَأَتِهِ) هي من (سِئَةُ القوس)، وهي مهموزة، ولم تقرأ (من سَائِهِ)، ولم تثبت عند الفراء قراءة سعيد بن جبير: (من سَائِهِ)^(٦). والواقع أن الهمزة وقعت في (مِئْسَأَتِهِ) بين صائتين قصيرين متماثلين، وهما: فتحة السين، وفتحة التاء. وعند سقوط الهمز من (منسأته)، فإنه سيعوض عن موقعها بطول الصائت^(٧).

minsa:tah	<	minsa?atah
سقوط الهمز، والتعويض عنه بطول الصائت		وجود الهمز

(١) الباقولي، نور الدين، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، ج ١، ص ٥٤٤.

(٢) عابنة، يحيى، دراسات في فقه اللغة، ص ١٨٥.

(٣) سورة سبأ، آية (١٤).

(٤) هو سليمان بن مهران الأعمش، أخذ القراءة عن كثير من القراء كعاصم ومجاهد، وروى عنه حمزة

الزيات، توفي سنة (١٤٨هـ). انظر: ابن الجزري، طبقات القراء، ترجمة رقم (١٣٨٩) ج ١، ص ٣١٥.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٣٥٦.

(٦) ابن جني، المحتسب، ج ٢، ص ١٨٦-١٨٧.

(٧) انظر: شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ١٣٩.

ونجد ذلك في كلمات أخرى، مثل^(١):

يامركم ← (الهمزة بين صائتين قصيرين متماثلين "الفتحة")

بارنكم ← (الهمز بين صائتين قصيرين متماثلين "الكسرة")

وعلى الفراء في مواضع أخرى سقوط الهمز، لكثرة الاستعمال وكثرة دورانها في الكلام، مما أدى إلى التخفيف من تحقيق الهمزة، من مثل:

السبب عند الفراء	اللفظ	الأصل
كثرة دورانها في الكلام ^(٢)	سل	اسأل
كثرة دورانها في الكلام ^(٣)	لكننا	لكن أنا
كثرة دورانها في الكلام ^(٤)	أيادي سبا	أيادي سبأ

فطلباً للخفة والسهولة علق الفراء ترك الهمز في هذه الألفاظ، وقد تبين من الأمثلة السابقة أن تخفيف الهمز سواء بالتسهيل أو الإبدال أو الحذف، كان طبيعة في لغة أهل الحجاز ولا سيما قريش، أما تميم فكانت تتجه إلى تحقيق الهمز. وعلى مستوى القراء، فإن قارئ الكوفة عاصم مال إلى الهمز من بين القراء الآخرين، بل إنه انفرد في بعض المواضع بالهمز دون غيره من القراء السبعة^(٥).

ثالثاً: همزة الوصل:

لا يختلف الدارسون اللغويون في وصف همزة الوصل بأنها التي تثبت ابتداء في النطق، وتسقط في الدرج ووصل الكلام. فيحمل هذا الصوت طبيعة خاصة به، تختلف حسب الابتداء به ووصله في الكلام، فهو صوت ليس مقصوداً في ذاته، أو - كما يصفه بعض الباحثين - "صويت لجأ إليه المتكلم العربي في بداية الكلمة، حيث تمنع طبيعة

(١) انظر: خان، محمد، اللهجات العربية والقراءات القرآنية، ص ٣٣١.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٢٤.

(٣) نفسه، ج ٢، ص ٣٥٨.

(٤) نفسه، ج ٢، ص ٣٥٨.

(٥) انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٣٩٩، والفراسي، أبو علي، الحجة للقراء السبعة، ج ٣، ص ١٠٣، وابن زنجلة، حجة القراءات، ص ٤٣٢، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١، ص ٣٠٦.

التركيب المقطعي لهذه اللغة البدء بصوت صامت غير متلو بصائت^(١). وهو ما تنبه له علماء اللغة في تعريفهم لهذه الصوت بأنه: "همزة تلحق أول الكلمة؛ توصلها إلى النطق بالساكن، وهرباً من الابتداء به، إذ كان ذلك غير ممكن في الطاقة، فضلاً عن القياس"^(٢). فيؤتى به لتصحيح بناء المقطع العربي؛ للصعوبة التي يواجهها عندما يراد الابتداء بصامت غير متلو بصائت - كما يقول ابن خالويه (٣٧٠) - "فاتي بألف الوصل - (همزة الوصل) - ليتوصل بهما إلى الساكن، لأن اللسان لا يطوِّع بالنطق بالساكن"^(٣).

وإلى جانب تسمية هذا الصوت: (بهمزة الوصل)، فإننا نجد مصطلحات أخرى متعددة، أطلقت على هذا الصوت عند القدماء والمحدثين، من مثل: (ألف الوصل)^(٤)، و(الألف الموصولة)^(٥)، و(همزة الإيصال)^(٦)، و(حرف الوصل)^(٧)، و(ألف الاتكاء)^(٨)، و(حركة الاعتماد)^(٩)، و(صائت الإيصال)^(١٠).

وقد نقل عن الفراء أنه استخدم مصطلح (ألف الوصل)، إذ كانت هذه المسألة موضع خلاف بين علماء اللغة. يقول أبو بكر الأنباري (٣٢٨هـ): "أي شيء تلقب ألف الوصل، أتلقبها ألفاً أم همزة؟ فقل: اختلف النحويون في هذا، فقال الكسائي والفراء وسيبويه: هي ألف وصل، والحجة لهم في هذا أن صورتها صورة ألف، فقلبت ألفاً لهذا المعنى"^(١١). ويتضح بذلك مما ذكره أبو بكر الأنباري أن المسألة كانت خلافية بين العلماء، فذهب الفراء مذهب سيبويه والكسائي في استخدام مصطلح (ألف الوصل). فنجد الكسائي يستخدم (ألف الوصل) كقوله: "حروف التهجي إذا لقيتها ألف الوصل، فحذفت ألف الوصل، حركتها بحركة الألف"^(١٢)، وتردد لفظ الفراء (خفيفة الألف) في مواضع

(١) بشر، كمال، الأصوات العربية، ص ١٨٦، وانظر: عميرة، إسماعيل، تطبيقات في المناهج اللغوية، ص ١٨٠.

(٢) ابن جني، المنصف، ج ١، ص ٥٣.

(٣) ابن خالويه، الألفات، ص ٢٠.

(٤) كتاب سيبويه، ج ٤، ص ١٤٥.

(٥) نفسه، ج ٤، ص ١٤٥.

(٦) ابن خالويه، الألفات، حاشية المحقق، ص ٢٠.

(٧) الحمد، علي توفيق، قراءات في حرف الوصل، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد (٢٥-٢٦)، ص ٧٣.

(٨) كانتينو، جان، دروس في علم أصوات العربية، ص ١٨٥.

(٩) البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص ٥٢.

(١٠) عبد الجليل، عبد القادر، علم الصرف، ص ٨٥.

(١١) الأنباري، أبو بكر، إيضاح الوقف والابتداء، ج ١، ص ١٥٤-١٥٥.

(١٢) الكسائي، علي بن حمزة، معاني القرآن، ص ٩٦.

همزة الوصل، كقوله: "وسائر القراء (انظرونا) بتخفيف الألف"^(١). فاستخدم الألف، ولم يستخدم الهمزة؛ إشارة إلى ألف الوصل^(٢).

وقد فسر ابن يعيش (٦٤٣هـ) هذا التداخل بين استخدام الألف والهمزة في المصطلح بقوله: "وإنما سموها ألفاً - يعني الهمزة -؛ لأنها تصور بصورة الألف، فلفظها مختلف، وصورتها صورة الألف اللينة واحدة"^(٣). ورأى بعض الباحثين المحدثين أن إطلاق (الألف) على همزة الوصل، هو من باب التوسع، وكان الأولى أن يفرق بينهما، وبين الألف الصائتة الممدودة المجهورة. ولعل كون همزة الوصل صوت فيه خفة لا يظهر كهمزة القطع، يشبه في قيمته الصوتية ما سماه العرب (همزة بين بين) دعاهم إلى تسميته (بالف الوصل)^(٤)، وتبقى الألف (الفتحة الطويلة) - كما أشرنا سابقاً - في طبيعتها الصوتية تختلف عن الهمزة، مع إقرار بعض الباحثين المحدثين لمصطلح (ألف الوصل)^(٥).

أما استخدام لفظ (الوصل) في هذا المصطلح، سواء أكان في ألف الوصل أم في همزة الوصل، فإن علماء اللغة ذهبوا - أيضاً - في سبب هذه التسمية إلى أقوال مختلفة^(٦):

- ١- القول الأول أنها سُميت بهذا الاسم من باب المجاز لعلاقة الضدية؛ لأنها تسقط وصلاً، فكان الأولى أن يطلق عليها: (همزة ابتداء).
- ٢- القول الثاني أنها سُميت بذلك لوصول ما بعدها بما قبلها، ولا مجاز في التسمية.
- ٣- القول الثالث أنها سُميت بذلك لوصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن، وهو قول البصريين^(٧)، وأجيب هذا القول بأن الأولى أن تسمى همزة الوصول أو التوصل لا

(١) الفراء، معاني القرآن، ج ٣، ص ١٣٣.

(٢) انظر: عبد العزيز، إبراهيم الدسوقي، معاني القرآن للفراء، ص ٣٢.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١٠، ص ١٢٦.

(٤) الحمد، علي توفيق، قراءات في حرف الوصل، ص ١٠٠-١٠٢.

(٥) رمضان، محيي الدين، في صوتيات العربية، ص ٨٩.

(٦) انظر: بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، ص ١٣٧، والحمد، علي توفيق، قراءات في حرف الوصل، ص ٧٥.

(٧) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤، ص ١٤٤، وابن السراج، أصول النحو، ج ٢، ص ٣٦٧.

الوصل^(١).

٤- القول الرابع - وهو منقول عن الكوفيين - أن سبب التسمية لأنها تسقط في درج الكلام، فيصل المتكلم ما قبله بما بعده^(٢). وعزا الأشموني (٩٢٩هـ) أنها سميت وصلاً مع سقوطها أثناء الكلام على الاتساع^(٣).

وأياً كان سبب إطلاق هذه التسمية، واختلافهم في تفسيرها، فلا مشاحة في الاصطلاح، فهم اتفقوا في شأنها على أمرين^(٤):

أولهما: أنها تحقق صوتياً في ابتداء الكلام، وتسقط في درجة ووصله.

آخرهما: أنها اجتلبت لتجنب النطق بالساكن، وذلك للتعذر أو الاستحالة؛ لأن القاعدة لديهم: "لا يبدأ بمتحرك، كما لا يوقف على ساكن"^(٥).

وقد تحدث علماء اللغة عن أسماء جاءت على همزة الوصل سماعاً لا قياساً، وعُرفت (بالأسماء العشرة)، وهي: (اسْمُ)، و(اسْتِ)، و(ابن)، و(ابْنُ)، و(ابْنَةُ)، و(امرؤ)، و(امرأة)، و(اثنان)، و(اثنان)، و(ايمُن) المختصة بالقسم^(٦). بيد أن هذه الأسماء العشرة لم يكن مجعاً عليها في اقترانها بهمزة الوصل، فقد نقل عن الفراء أن همزة (ايمُن) قطعاً وليست وصلاً، أو كما يسميها (ألف قطع).

يقول علي الهَرَوِي (٤١٥هـ): "اختلف النحويون في ألف (أيمن الله) في القسم، فقال سيبويه: هي ألف وصل، واشتقاقه من اليمن والبركة، وإنما فتحت لدخولها على اسم غير متمكن، واستدل على أنها ألف وصل بذهابها في الوصل... وقال الفراء: هي ألف قطع، وهي جمع يمين، يقال: يمين الله، وأيمن الله... وإنما حذف في القسم لكثرة الاستعمال، وإلى هذا القول ذهب أبو إسحق الزجاج"^(٧).

(١) الدمياطي، محمد الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ج ٢، ص ١٧٩.

(٢) الأنباري، أبو بكر، إيضاح الوقف والابتداء، ج ١، ص ١٥٥.

(٣) الأشموني، نور الدين، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ٤، ص ٢٧٣.

(٤) بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، ص ١٣٨.

(٥) الأسترابادي، رضي الدين، شرح الشافية، ج ٢، ص ٢٥٠.

(٦) انظر: الأسترابادي، شرح الشافية، ج ٢، ص ٢٥٠، والهروي، الأزهية في علم الحروف، ص ٢٠،

الحملاوي، وشذا العرف، ص ١٢٤، والمصري، علم الصرف والنظام اللغوي، ص ١٣٧.

(٧) الهروي، علي بن محمد، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوح، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

وقد ذهب بعض المحدثين إلى تأييد ما ذهب إليه الفراء، ووافق عليه أبو إسحاق الزجاج (٣١٠هـ). فالشواهد تدل على إثبات همزة القطع في (أيمن)، وذلك للأسباب التالية^(١):

١- أن (أيمن) جمع يمين، والهمزة في هذه الحالة هي همزة بناء، وذلك يعني أنها من مكونات قالب (مورفيم) جمع التكسير.

٢- احتفاظ همزة (أيمن) برسمها في وصل الكلام، والخط أو الكتابة تترجم ما ينطق به اللسان.

٣- أن هذه الهمزة كما يتبين من نطقها، تتفق طبيعتها الصوتية مع الهمزات المحققة، سواء في الأسماء، مثل: (أحمد)، (قائد)، أو الأفعال، مثل: (أمر)، و(أقرأ).

أما الاستدلال على أنها همزة وصل لعلة سقوطها في بعض الشواهد الشعرية^(٢)؛ فيمكن توجيهه بأنها همزة قطع سقطت باعتبارها صوتاً صامتاً، أو ظاهرة (فونولوجية) اقتضاها السياق^(٣)، كما سقطت همزة القطع في بعض القراءات القرآنية. فقول الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ﴾^(٤)، فُرئت (لأعنتكم) بطرح الهمزة وتخفيفها^(٥)، وقوله: ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾^(٦)، فُرئت (إثم) بحذف الهمزة منها^(٧). والشواهد في حذف همزة القطع وسقوطها مطردة كثيرة بين ألسن القراء في كتاب الله العزيز.

رابعاً: نقل حركة همزة الوصل:

من المسائل الخلافية التي وقعت بين البصريين والكوفيين، مسألة نقل حركة همزة الوصل إلى الصامت الذي قبلها. يقول أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ): "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها، وذهب البصريون إلى أنه لا

(١) كمال الدين، حازم علي، ظاهرة المقطع الصوتي في اللغة العربية، مكتبة الآداب، القاهرة، ص ٦٠-٦١.
(٢) الهروي، علي بن محمد، الأزهية في علم الحروف، ص ٢١.
(٣) بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، ص ١٧٢.
(٤) سورة البقرة، آية (٢٢٠).
(٥) الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج ٢، ص ١٧٢.
(٦) سورة البقرة، آية (٢٠٣).
(٧) ابن جني، المحتسب، ج ١، ص ١٢٠.

يجوز، وأجمعوا على أنه يجوز نقل حركة همزة القطع إلى الساكن قبلها، كقولهم: مَنْ أبوك،
وكم إيلك^(١).

وقد أيد الفراء مذهب أصحابه الكوفيين، في جواز نقل حركة همزة الوصل إلى
الساكن قبلها، ودافع عنه واحتج له بقوله: "قرأت القراء (آلَمَ الله) في آل عمران"^(٢)
ففتحوا الميم، لأن الميم كانت مجزومة لنية الوقفة عليها، وإذا كان الحرف يُنوي به
الوقوف نُوي بما بعده الاستئناف، فكانت القراءة "ال مَ الله" فتركت العرب همزة الألف من
"الله" فصارت فتحها في الميم لسكونها، ولو كانت الميم جزءاً مستحقاً للجزم لكسرت، كما
في (قَبِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ)^(٣)^(٤).

وقد اكتفى الفراء في استدلاله على الحجة النقلية التي احتج بها الكوفيون، إذ إن
اتباع هذا القول - كما يذكر أبو البركات الأنباري - احتجوا بدليلين نقلي، وقياسي.
فالنقلي ما ذكره الفراء من أن الميم في (آلم) في الوصل محركة بفتحة همزة الوصل التي
في لفظ الجلالة (الله)، ولكنها سكنت في القراءة لنية الوقوف عليها، وعند الوصل تنتقل
فتحة همزة الوصل في لفظ الجلالة (الله) إلى الصامت الذي قبلها، وهو صوت الميم. يقول
الكسائي: "حروف التهجي إذا لقيتها ألف الوصل، فحذفت ألف الوصل، حركتها بحركة
الألف. فقلت: (المَ الله)، و(المُ اذكروا) و(الم اقتربت)"^(٥). وخالصة ما نظروا إليه في
(الميم) ثلاثة أمور:

- ١- أن فتحة الميم في (آلم الله) منتقلة من حركة همزة الوصل اللاحقة لها.
- ٢- أن الجزم الذي لحق الميم عارض لأجل الوقف.
- ٣- تحريك الميم للالتقاء الساكنين في هذه الآية - على رأيهم - غير وارد، لأن
التحريك في التقاء الساكنين يكون بالكسر، وهنا جاءت الحركة بالفتح.

(١) الأنباري، أبو البركات، الإصناف في مسائل الخلاف، تحقيق: جودة مبروك، مسألة رقم (١١١)، ص ٥٩٩.
(٢) سورة آل عمران، آية (١).
(٣) سورة يس، آية (٢٧).
(٤) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٩.
(٥) النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، ج ١، ص ٣٠٧.

وأما الدليل القياسي الذي لم يذكره الفراء، فهو قياس همزة الوصل بهمزة القطع، فكما أجمع على جواز نقل حركة همزة القطع إلى الساكن قبلها، في قولهم: (مَنْ أبوك)، و(كمِ ابلِك) فإنه يجوز - قياساً على هذا - نقل حركة همزة الوصل.

وعلى الرغم من توافر هذه الحجج والبراهين، إلا أن البصريين قد ردوا عليها، وفندوا أدلتها النقلية والقياسية. فالبصريون يرون امتناع جواز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها، ولذا فإن ما استدل به الكوفيون - والفراء - في الآية الكريمة «آلم الله» نظر إليه البصريون بوجه آخر، وهو:

١- أن فتحة الميم (الفتحة) ناشئة من التقاء الساكنين.

٢- أن الجزم الذي لحق الميم لسكونها، وليس عارضاً لأجل الوقف.

٣- اختيار الفتحة في حركة الميم دون الكسرة في التقاء الساكنين في هذا الموضع، لتجنب كثرة توالي الأمثال، كما يتضح بالرموز الصوتية:

mi:ma < mi:mi

أما استدلال الكوفيين بقياس حركة همزة الوصل بحركة همزة القطع، فلم يقبله البصريون لسبب منطقي، وذلك لأن همزة الوصل تسقط في الوصل، فلا يصلح أن يقال إن حركتها تنقل إلى ما قبلها؛ "لأن نقل حركة معدومة لا يتصور"^(١). أو كما يقول أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ): "همزة الوصل لاحظ لها في الثبوت في الوصل حتى تلقى حركتها"^(٢).

بيد أن الكوفيين لم تقتصر حججهم وأدلتهم على ما ذكره الفراء، فإنهم استدلوا - أيضاً - بقراءات لبعض الأئمة، وتلاوة بعض العرب لآيات من القرآن الكريم، استشهدوا فيها على صحة ما قالوه. ولجأ البصريون إلى تضعيف هذه القراءات، أو القول بأنها لا إمام لها، أو أنها قليلة في الاستعمال^(٣).

(١) الأنباري، الإصناف في مسائل الخلاف، ص ٦٠٠.

(٢) العكبري، أبو البقاء، التبيين في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البحاوي، ج ١، ص ٢٥٣.

(٣) انظر: الأنباري، الإصناف في مسائل الخلاف، مسألة رقم (١١١)، ص ٥٩٩، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٩، ص ١١٨.

الفصل الثاني:

الصوائت

المبحث الأول: ألقابها وطريقة نطقها.

المبحث الثاني: إشباعها وتقصيرها.

المبحث الثالث: انسجامها (المماثلة الصوتية).

المبحث الرابع: إثباتها وحذفها.

الصوائت:

الصوائت هي الصنف الآخر الذي تبني منه أصوات اللغة العربية، وتتألف فيما بينها، مكونة عناصر اللغة ومقوماتها. فحين نظر علماء العربية إلى أصوات لغتهم، فإنهم قسموها إلى صنفين:

أولاً: الحروف: ويقصدون بها الصوامت والصوائت الطويلة.

ثانياً: الحركات: ويقصدون بها الصوائت القصيرة.

وإذا كنا قد رأينا أن الصوامت تنطق عن طريق التقاء أعضاء النطق عند نقطة معينة مع كمية الهواء المندفَع من الرئتين، باعتراض جزئي أو كلي؛ فإن الصوائت تميزت بالنطق المفتوح^(١) (Open-Articulation)؛ ولذلك يعرفها (دانيال جونز) بأنها: "أصوات مجهورة يخرج الهواء عند النطق بها، حراً طليقاً خلال الحلق والقم، دون أن يقف في طريقه أي عائق من الأعضاء الصوتية، أو ضيق في المجرى الهوائي من شأنه أن يحدث احتكاكاً أو صوتاً مسموعاً"^(٢). وإذا كان كثير من النحاة واللغويين العرب قد قصرُوا مفهوم الصوائت أو الحركات على الفتحة والضمّة والكسرة؛ فإن المحدثين في دراساتهم الصوتية المعاصرة نظروا إلى أن الصوائت تتألف من نوعين، وهما^(٣):

- الصوائت القصيرة (الفتحة والضمّة والكسرة).

- الصوائت الطويلة (الألف والواو والياء في حالة المد).

ويضيف بعض الباحثين صنفاً ثالثاً، يطلقون عليه (أشباه الصوائت) وذلك في الواو والياء الساكنتين المسبوقتين بصائت ليس من جنسيهما^(٤)، أو المتبوعتين بصائت نحو: (وَلَد، وَيَلِد)، وهو ما أطلق عليه بعض العلماء (بحرفي اللين)^(٥). والواقع أن هذين الصوتين قد أخذَا من الصوامت جانباً، ومن صفات الصوائت جانباً آخر؛ ولذا استخدم في

(١) عبد الجليل، عبد القادر، الأصوات اللغوية، ص ١٩٩.

(٢) D. Jones. *An Outline of English Phonetics*, Cambridge, p.97.

(٣) انظر: الغريبي، سعد عبد الله، الأصوات العربية، ص ٥٢، وبدوي، كمال إبراهيم، علم اللغة المبرمج، ص ١٠٢.

(٤) انظر: هلال، عبد الغفار، أصوات اللغة العربية، ص ٩٢، وزين العابدين، محمود، الأصوات العربية، ص ٥٨.

(٥) انظر: سيوييه، كتاب سيوييه، ج ٤، ص ٤٣٥، والقيسي، التبصرة في القراءات، ص ٥٩.

المصطلح لفظ (أشباه)، فهما من حيث النطق تقتربان من الصوائت في صفاتهما، ولكنهما في التركيب الصوتي تسلكان مسلك الأصوات الصامتة، ومن هنا كان من الجائز - أيضاً - أن تسمى (بأنصاف الصوامت)^(١).

الصوتيات - الأكوستيكا
 مكتبة و ملتقى علم الأصوات
 اللغة - السمع - الإدراك - النطق
www.facebook.com/groups/Phonetics.Acoustics
<https://phonetics-acoustics.blogspot.com>

(١) بشر، كمال، علم الأصوات، ص ٣٦٨.

المبحث الأول:

ألقابها وطريقة نطقها

أولاً: ألقابها:

أثرت خاصية مرور الهواء في النطق بالصوائت حراً طليقاً دون عارض أو عائق، واتصافها بالجهر في الناحية النطقية المجردة، إلى اكتسابها وضوحاً سمعياً في أصواتها. ولم يتفق الباحثون المحدثون على إطلاق مصطلح واحد عليها، فقد فضل بعضهم البقاء على مصطلح "الحركات"^(١) الذي كان سائداً في التراث اللغوي القديم للدلالة على الصوائت القصيرة، واستحسن بعضهم استخدام مصطلح "مصوت"^(٢) الدال عند بعض علماء اللغة على أصوات المد^(٣) (الصوائت الطويلة)، واختار غيرهم من الباحثين مصطلحات أخرى من مثل: "أصوات اللين"^(٤) و"الأصوات المتحركة"^(٥) و"العلل"^(٦) و"الطليقات"^(٧)، إلا أن أكثر الباحثين مال إلى استخدام مصطلح "الصوائت"^(٨)؛ نظراً إلى أن المصطلحات الأخرى قد تعني في الاستعمال العربي حقولاً أخرى، وتلتبس بدلالات مختلفة.

وقد سلك الفراء مسلك أكثر العلماء في استخدام مصطلح "الحركات" للدلالة على الصوائت القصيرة، والتعبير عن الصوائت الطويلة بـ(حروف المد)، إلا أن الفراء سار مسار أصحابه الكوفيين في اختلافهم عن البصريين في مسألة ألقاب البناء والإعراب. فالبصريون يفرقون بين علامات البناء وعلامات الإعراب، فالبناء علاماته الفتح والكسر والضم، وتختص علامات الإعراب بالرفع والنصب والجزم. أما الكوفيون، فلم يفرقوا بينهما، فكانوا يطلقون النصب - مثلاً - على المبني على الفتح، كما يطلقون الفتح على

(١) بشر، كمال، علم الأصوات، ص ٤٢٥، واستثنائية، سمير، الأصوات اللغوية، ص ٢٥٣.

(٢) حركات، مصطفى، الصوتيات والفونولوجيا، ص ٥٧.

(٣) انظر: المبرد، المقتضب، ج ١، ص ٦١، وابن جني، الخصائص، ج ٣، ص ١٢٥.

(٤) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ٣٦.

(٥) عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة، ص ٤٠.

(٦) عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ١٣٥.

(٧) الأنطاكي، مصطفى، المحيط في أصوات العربية، ج ١، ص ٢٤.

(٨) انظر: السعران، محمود، علم اللغة، ص ١٨١، وعبد التواب، رمضان، التطور اللغوي، ص ١٨١، وعبد الجليل، عبد القادر، الأصوات اللغوية، ص ١٩٧.

المعرب المنصوب^(١)؛ ولذلك قال ابن الحاجب (٦٤٦هـ): "أما الكوفيون فيذكرون ألقاب الإعراب في المبني، وعلى العكس، ولا يفرقون بينهما"^(٢).

والأمثلة على ذلك كثيرة عند الفراء، ففي قوله تعالى: «فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ...»^(٣). قال

الفراء: "قراءتنا من أسريت بنصب الألف وهمزها"^(٤)، وفي قوله تعالى: «يَكَادُ الْبَرْقُ

بِخَطْفٍ أَبْصَارَهُمْ»^(٥)، قال الفراء: "القراء تقرأ (يَخْطَفُ) بنصب الياء والخاء والتشديد،

وبعضهم ينصب ويخفض ويشدد الطاء... وبعضهم يكسر الياء والخاء ويشدد"^(٦) فاستخدم

الخفض والكسر معا لدلالة البناء، والمواضع التي ذكر فيها الرفع والخفض والنصب هي

مواضع بناء لا مواضع إعراب.

وقد يستخدم الفراء هذه الألقاب كما استخدمها البصريون. كقوله: "والضوء فيه

لغتان: ضم الضاد وفتحها"^(٧)، وقوله: "والعرب إذا أَلَقَتْ بـ"بين" من كلام تصلح "إلى" في

آخره؛ نصبوا الحرفين المخفوضين اللذين خفض أحدهما بـ"بين" والآخر بـ"إلى"^(٨).

فاستعمل ألقاب البناء للبناء، وعلامات الإعراب للإعراب، كما استخدمها النحاة واللغويون

البصريون. وقد نجد عند الفراء ألقاباً أخرى اشتهر بها الكوفيون، من مثل (الْخَفْضَةُ)

بإضافة تاء التأنيث، كما نجد (النَّصْبَةُ)^(٩)، و(الرَّقْعَةُ) الذي استخدمه سيبويه من قبل^(١٠).

يقول الفراء: "فالرفعة التي في الهاء من همزة أمّ لما تركت انتقلت لما قبلها"^(١١)، وفي قوله

تعالى - على لسان سيدنا يوسف - «يَا أَبَتِّ»^(١٢)، قال الفراء: "لا تقف عليها بالهاء

(١) المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة، ص ٣٢٢.

(٢) الأستراباذي، رضي الدين، شرح الكافية في النحو، ج ٢، ص ٣.

(٣) سورة هود، آية (٨١).

(٤) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٢٤.

(٥) سورة البقرة، آية (٢٠).

(٦) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٧-١٨.

(٧) نفسه، ج ١، ص ١٨.

(٨) نفسه، ج ١، ص ٢٢.

(٩) المؤدب، القاسم بن محمد بن سيد، دقائق التصريف، ص ١٦.

(١٠) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤، ص ٢٠٣.

(١١) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٢٠٣.

(١٢) سورة يوسف، آية (٤).

وأنت خافض لها في الوصل؛ لأن تلك الخفضة تدل على الإضافة إلى المتكلم^(١). وفي قوله تعالى: ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾^(٢) قال الفراء: "تشير إلى الرقعة، وإن تركت فصواب"^(٣).

وأما التتوين بأشكاله المختلفة - رفعاً ونصباً وجرأ - فإن الفراء يعبر عنه بلفظ "النون" ناظراً إلى طبيعة نطقه أنه نون ساكنة. قال الفراء: "قرأ الأعمش وعاصم (عادة) يخفضان النون"^(٤)، كما أطلق عليه - أيضاً - "نون الإعراب"^(٥) دالاً على التتوين الذين يدخل المعرب من الأسماء دون المبني منها. ونخلص من ذلك كله، إلى أن الفراء قد عالج ألقاب الصوائت، بمصطلحات كانت سائدة عند أصحابه الكوفيين، ويظهر ذلك في هذه السمات^(٦):

- لا يخص الفراء ألقاب الإعراب - (الرفع) و(النصب) و(الخفض) - للدلالة على الإعراب، بل يستعملها لمواضع البناء، وكذلك ألقاب البناء - (الضم) و(الفتح) و(الكسر) - فلا يخصها بحالات البناء، بل يعنى بها في بعض المواضع للدلالة على الإعراب، والحال نفسه في "الجزم" فقد يستعمله للدلالة على السكون.

- استخدم الفراء مصطلح "الخفضة" للدلالة على الجر أو الكسرة، وقد نقل أبو القاسم الزجاجي

(٣٣٧هـ) علة استخدام الكوفيين لمصطلح "الخفض" دون "الجر"، وذلك "لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به، وميله إلى إحدى الجهتين"^(٧). واستخدم الفراء - أيضاً - "الرفعة" - كما استخدمه أستاذه الكسائي^(٨) - للدلالة على الرفع أو الضمة، و"النسبة" للدلالة على النصب أو الفتحة.

(١) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٣٢.

(٢) سورة يوسف، آية (١١).

(٣) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٣٨.

(٤) نفسه، ج ٣، ص ١٠٢.

(٥) نفسه، ج ١، ص ٢٠١.

(٦) انظر: ديره، المختار أحمد، دراسة في النحو الكوفي، ص ٢١٨.

(٧) الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، ص ٩٣.

(٨) ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص ٩٠.

- عبّر الفراء عن التثوين بلفظ "النون" أو "تون الإعراب"، وقد استخدم سيبويه من قبل مصطلح "النون" لدلالة على التثوين، مع استخدامه لمصطلح "التثوين"^(١).

وعلى كل، فإن الخلاف في هذه المصطلحات هو خلاف لفظي بين الكوفيين والبصريين، يقول مهدي المخزومي: "وكيفما كان الأمر، فإن اختلاف الفريقين في هذه المصطلحات شكلي؛ لأن الحالات التي يطلق البصريون فيها الكسر والجر، يطلق الكوفيون فيها "الخفض"^(٢). ولم تكن المصطلحات التي كان يستخدمها الفراء أو الكوفيون هي من مبتكراتهم في كل الأحوال، فهناك من المصطلحات - مع اختصاصهم بها - ما لم تكن من صنيعهم "كالخفض"^(٣) مثلاً. وما نخلص إليه أن الفراء أطلق على الصوائت القصيرة (الفتحة والضمة والكسرة) مصطلحات أخرى تستخدم في الجانب النحوي، وهي: (النسبة والرفعة والخفضة).

ثانياً: طريقة نطقها:

تختلف الصوائت عن الصوامت في طريقة نطقها، ولذا كان موضع النطق أو المخرج من المعايير التي تمايز بينها. وإن كان من الصعب إيجاد معيار متفق عليه لتحديد خصائص الصوائت، تحديداً يبني عليه إدخال الصوت الذي تتوافر فيه تلك الخصائص في باب الصوائت، ومن هنا كانت الصوائت من أشد جوانب الدراسات الصوتية صعوبة وتعقيداً^(٤).

ويعد حديث الفراء عن طريقة نطق الصوائت، من الإشارات المبكرة بين علماء اللغة في تحديد المواضع النطقية لها وبيان مخارجها وكيفية إنتاجها، إذ من المعلوم أن النحاة وعلماء اللغة خصّوا الصوامت بالعناية الكبيرة، ووجهوا إليها معظم جهودهم وبحوثهم الصوتية، فأخضعوها للتصنيف والتقسيم، ونظروا إليها من حيث مخارجها

(١) انظر: سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٣، ص ٥٠٦، ٥٠٨.

(٢) المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة، ص ٣٢٤.

(٣) الزبيدي، سعيد جاسم، مصطلحات ليست كوفية، ص ٤٤.

(٤) استثنائية، سمير، الحركات بين المعايير النظرية والخصائص النطقية، ص ١٢٣.

وصفاتها^(١). وهو ما لم تلقه الصوائت من الدراسة والعناية؛ ولهذا كان حديث الفراء عن الصوائت من اللحات النادرة في وصف مخرجها قبل ابن جني.

يقول الفراء في بيان طريقة نطقها: "فإنما يُسْتَنْقَلُ الضمُّ والكسرُ لأنَّ لمَخْرَجِيهِمَا مؤونةٌ على اللسان والشفَتَيْنِ، تنضمُّ الرَّفْعَةُ بهما، فينقلُ الضمة، ويُمَالُ أحدُ الشدَقَيْنِ إلى الكسرةِ فترى ذلك ثَقِيلاً. والفتحةُ تخرجُ من خرقِ الفمِّ بلا كُلفَةٍ"^(٢). فقد رأى أن الضمة والكسرة في نطقهما ثقل؛ ولذلك تكلف عضوان من أعضاء النطق لإخراجهما، وهما اللسان والشفَتان، بخلاف الفتحة التي أخرجها من هذا الثقل، لأنها لم تستدع ما احتاجت إليهما الضمة والكسرة، وكل ذلك قريب من رأي سيبويه حين وصف مخرج الألف - الفتحة الطويلة - في قوله: "ومنها الهاوي، وهو حرف اتسع لهواء الصوت مخرجه، أشد من اتساع مخرج الياء والواو؛ لأنك قد تضم شفَتَيْكَ في الواو وترفع في الياء لسانك قبل الحنك، وهي الألف"^(٣).

فالأصوات الصائتة أثناء اندفاع الهواء من الرئتين، يكون الاعتماد الأساسي في نطقها على وضع اللسان اتجاه الحنك، أو درجة ارتفاعها أو هبوطها، أو اتخاذها وضعاً محايداً مستوياً، وعلى شكل الشفتين من حيث استدارتهما أو انفراجهما. يقول (Abecrombie): "يعتمد تحديد الصوائت على وضع اللسان داخل تجويف الفم، وعلى شكل الشفتين عند إنتاجها. وقد اتضح من تصوير أشعة "أكس" أن اللسان يتخذ وضعاً معيناً عند النطق بها، من حيث ارتفاع سطحه المحدب"^(٤). ومن هذا المنطلق قامت مرتكزات نظرية "دانيال جونز" في (الحركات المعيارية) على أساسين^(٥):

أولهما: شكل اللسان داخل التجويف الفموي، من حيث درجة ارتفاع اللسان، واقترابه من سقف الفم، وبه تتحدد صفة الصوت إذا كان ضيقاً أو مفتوحاً. ومن حيث أكثر أجزاء اللسان ارتفاعاً، في الجزء الأمامي، أو الخلفي، أو المتوسط. وبه تتحدد صفة الصوت إذا كان أمامياً، أو خلفياً، أو مركزياً.

(١) بشر، كمال، الأصوات العربية، ص ٧٥-٧٦.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ١٣.

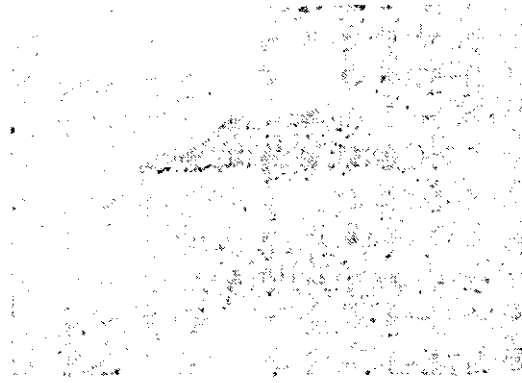
(٣) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤، ص ٤٣٥-٤٣٧.

(٤) Abecrombie, Elements of General Phonetics, p.55-56.

(٥) جميل، ابتسام، التحليل النطقي والأكوستيكي للحركات، ص ١٦.

ثانيهما: شكل الشفتين، من حيث الانبساط والتدوير. وتنقسم الصوائت بهذا الاعتبار إلى مستديرة ومنفرجة ومحايطة^(١).

والفراء - كما رأينا - يلتفت إلى عمل اللسان والشفتين في نطق الصوائت، وبالأخص في الضمة والكسرة اللتين وصفهما "بالثقل"؛ لأن اللسان والشفتين يأخذان شكلاً مختلفاً في النطق بهذين الصوتين. فالضمة صائت خلفي، ومعنى ذلك أن الجزء الخلفي من اللسان عند النطق بالضمة، يقترب من الحنك اللين واللهاة؛ فيرتفع أقصى اللسان نحو سقف الحنك، ويأخذ الشفتان شكلاً مستديراً نحو الأمام^(٢). وهو ما عني به الفراء: "تنضم الرفعة بهما - أي اللسان والشفتين - فيثقل الضمة".



الشكل رقم (٣) (٣)

الشفتان في حالة الضمة

والكسرة صائت أمامي، لأن ارتفاع اللسان يأتي من الأمام، بخلاف الوضع في الضمة الذي يأتي من الخلف، ففي حال النطق بالكسرة، ترتفع مقدمة اللسان نحو الحنك الصلب، فيكون اللسان تحت الحنك وتنفرج الشفتان، مسحوبتين إلى الوراء. وقول الفراء: "ويمال أحد الشدقين إلى الكسرة" لرجوع جانبي الفم إلى الخلف^(٤).

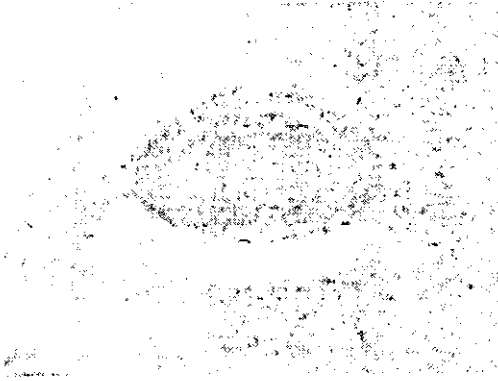
(١) مصلوح، سعد، دراسة السمع والكلام، ص ٢٥١.
 (٢) انظر: السعران، محمود، علم اللغة، ص ١٨٣-١٨٤، والمطلبي، غالب، في الأصوات اللغوية، ص ٣٤، وبركة، بسام، علم الأصوات العام، ص ١٣١-١٣٢.
 (٣) بشر، كمال، فن الكلام، ص ٢٢٧.
 (٤) انظر: السعران، محمود، علم اللغة، ص ١٨٣-١٨٤، والمطلبي، غالب، في الأصوات اللغوية، ص ٣٤، وبركة، بسام، علم الأصوات العام، ص ١٣١-١٣٢.



الشكل رقم (٤) (١)

الشفتان في حالة الكسرة

وأما الفتحة، فإن وضعها في النطق يختلف عن الضمة والكسرة، ولذلك استثنائها الفراء من النقل ومن "مؤونة اللسان والشفنتين". فهي صائت متوسط مفتوح، بحيث يأخذ اللسان شكلاً مستويًا منخفضاً في قاع الفم، ويكون وضع الشفتين وضعاً محايداً، فيتميز نطقها بالخفة واليسر، ولم يكن لأعضاء النطق تكلفاً في إنتاجها، وصعوبة في إخراجها، وهو ما استدعى الفراء أن يقول: "والفتحة تُخرج من خرق الفم بلا كلفة".



الشكل رقم (٥) (٢)

الشفتان في حالة الفتحة

وعليه فإن الفراء في هذا الوصف للصوائت، وطريقة نطقها، يتبين عدة أمور:

(١) بشر، كمال، فن الكلام، ص ٢٢٧.

(٢) نفسه، ص ٢٢٧.

- رغم أن الفراء قد سبقه سيوييه في بيان مخارج الصوائت، إلا أنه كان أوضح في حديثه، وأكثر دقة في إشارته للأعضاء النطقية العاملة في إنتاج الصوائت.

- ذكر الفراء اللسان والشفنتين في نطق الصوائت - الضمة والكسرة خاصة -، وهما العضوان الأساسيان في نطقها، وبهما قامت مرتكزات "الحركات المعيارية" في الدرس الصوتي الحديث.

- استعمل الفراء ألفاظاً للتعبير عما يعترى هذه الأصوات خلال النطق بها، مثل: "مؤونة" و"ثقل"، وما تحتاج له من جهد عضلي في أعضاء النطق، غير أنه لم يفصل في كيفية حركة اللسان وشكل الشفتين عند النطق بكل واحدة منها، كما صنع ابن جني في "سر صناعة الإعراب"^(١).

وبهذا يتضح، أن الفراء استطاع أن يصف هذه الأصوات في مراتبها ومخارجها، ويوضع أنه كان على دراية بمسالكها، وعلى علم بأوضاعها النطقية. فهو وإن كان وصفاً مجملاً، إلا أنه يحمل في طياته الدقة في الوصف.

(١) انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٨.

المبحث الثاني:

إشباعها وتقصيرها

تكتسب الصوائت في استخدامها الوظيفي اختلاف ظواهرها الصوتية، في بناء الكلمة من خلال الممارسات الكلامية. فنتيجة لمؤثرات مختلفة وعوامل متعددة؛ قد تؤدي بالصوائت القصيرة إلى إطالتها أو إشباعها، والحال نفسه في الصوائت الطويلة، فقد يضطر المتكلم في استخدامه اللغة إلى تقصيرها؛ وذلك لدواع غير مقتصرة على الانسجام الصوتي. فنخلص بذلك إلى نوعين:

الأول: إشباع الصوائت القصيرة.

الثاني: تقصير الصوائت الطويلة.

المطلب الأول: إشباع الصوائت القصيرة:

الإشباع يقتضي بالصائت القصير أن يطول في مداه الزمني، ليتحول إلى جنس الصوائت الطويلة، وعليه فإن اختلافاً زمنياً بين القصير والطويل، يحدد صنف أحدهما من الآخر، يصحبه اختلاف كفي في وضع اللسان وهيئة الشفتين^(١).

وقد استخدم علماء اللغة مصطلحات مختلفة للتعبير عن الإشباع، فأطلق عليه سيبويه "المد"^(٢)، وسماه قدامة بن جعفر (٣٣٧هـ) "التذنيب"^(٣)، واشتهر عند ابن جني بـ"مطل الحركات"^(٤)، أما ابن فارس (٣٩٢هـ) فقد أطلق عليه "البسط"^(٥). وتتعدد العوامل أو المؤثرات في إشباع الصوائت، حسب السياقات التي وردت فيها، فالأداء المتأنى عند أهل الحضرة؛ كان سبباً مؤثراً في إشباع الصوائت، وبروزه في الشعر العربي لإقامة الوزن العروضي، أو البناء الإيقاعي الشعري الذي يقوم بشكل أساسي على ترتيب متوازن بين الصوائت. ووقوع "النبر" (Stress) على المقطع الأخير في الكلمة يتطلب

(١) أستيتية، سمير، الأصوات اللغوية، ص ٢٥٢.

(٢) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ١، ص ٢٨.

(٣) ابن جعفر، قدامة، نقد الشعر، ص ١٣٧.

(٤) ابن جني، الخصائص، ج ٣، ص ١٢١.

(٥) ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة، ص ٢١٣.

إشباع الصائت حتى يبرز الصوت^(١)، أو ما يترتب على وصل الضمائر في بناء الكلمة من الإشباع - كما في قوله تعالى: «أَنْلِزِمُكُمْ هَا»^(٢) - كل ذلك أسباب متعددة تقتضي إشباع الصوائت القصيرة، إلى جانب الأسباب اللفظية الصرفة.

وإذا كانت الضرورة الشعرية، أجازت للشاعر أن "يحذف ما لا يجوز حذفه في الكلام، لتقويم الشعر كما يزيد لتقويمه"^(٣)؛ فإنه من البدهي أن تبرز هذه الظاهرة فيه أكثر من غيره، لأن النثر يخضع لقواعد اللغة، ولا تسوغ له الضرورات التي ترخص في الشعر، ولذا فإن ما ورد في النثر كان منسوبا في أكثره إلى لغة من لغات العرب. أما القرآن الكريم فتتمثل شواهد في اختلاف القراء في القراءات المختلفة، ويتضح ذلك كله، بالأمثلة التي ساقها الفراء في مواضع متفرقة، التي يمكن حصرها في قسمين رئيسين:

أ- إشباع الصوائت في الأفعال.

ب- إشباع الضمة في الضمير الغائب المفرد المذكور.

أ- إشباع الصوائت في الأفعال:

وقد ورد ذلك بيّنا عند الفراء في قوله تعالى: «لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا تَخْشَى»^(٤). يقول

الفراء: "قرأ يحيى بن وثاب وحمزة «فاضرب لهم طريقاً في البحر يبسا لا تخف دركا ولا تخشى» بالجزء المحض. فإن قلت: فكيف أثبتت الياء في (تخشى)؟ قلت: في ذلك ثلاثة أوجه: إن شئت استأنفت "ولا تخشى" بعد الجزم، وإن شئت جعلت (تخشى) في موضع جزم، وإن كانت فيها الياء؛ لأن من العرب من يفعل ذلك؛ قال بعض بني عبس:

ألم يأتيك والأبواء تميمي بما لاقت لبون بني زياد^(٥)

فأثبتت الياء في (يأتيك) وهي في موضع جزم؛ لأنه رآها ساكنة، فتركها على سكونها؛ كما تفعل بسائر الحروف. وأنشدني بعض بني حنيفة:

(١) انظر: عيابة، جعفر، طول الصوت اللغوي، المجلة الثقافية، ع(١٤-١٥)، ص ٨٠.

(٢) سورة هود، آية (٢٨).

(٣) السيرافي، أبو سعيد، ما يحتمل الشعر من الضرورة، ص ٢٣.

(٤) سورة طه، آية (٧٧).

(٥) البيت للشاعر قيس بن زهير العبسي. انظر: سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٣، ص ٣١٦؛ وابن جني، الخصائص، ج ١، ص ٣٣٣؛ والأنباري، الإنصاف، ص ٢٢، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص ٢٤.

قَالَ لَهَا مِنْ تَحْتِهَا وَمَا اسْتَوَى هُزِّي إِلَيْكَ الْجَذَعُ يَجْنِيكَ الْجَنَى (١)

وكان ينبغي أن تقول: (يجنك). وأنشدني بعضهم في الواو:

هَجَوْتَ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مَعْتَذِرًا مِنْ سَبِّ زَبَانَ لَمْ تَهْجُوْ وَلَمْ تَدْعِ (٢)

والوجه الثالث أن يكون الياء صلة لفتحة الشين؛ كما قال امرؤ القيس:

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انجلى (٣)

فهذه الياء ليست بلام الفعل؛ هي صلة لكسرة اللام؛ كما توصل القوافي بإعراب رويها؛ مثل قول الأعشى:

بَانَتْ سَعَادُ وَأَمْسَى حَبْلُهَا انْقَطَعَا (٤)

وقول الآخر:

أَمِنْ أُمَّ أَوْفَى دِمْنَةَ لَمْ تَكَلِّمِي (٥). (٦)

فتفسير الفراء يرشدنا إلى ثلاثة أوجه، فالوجه الأول "إن شئت استأنفت «ولا تَحْشَى» بعد الجزم"، وبهذا لا يكون هناك أي إشباع في الفعل؛ لأنه جاء على صورته المطلوبة في حالة الرفع، على اعتبار (لا) نافية، وليست ناهية.

أما الوجه الثاني الذي قال فيه: "وإن شئت جعلت (تحشى) في موضع جزم وإن كان فيها الياء، لأن من العرب من يفعل ذلك" فهو إشارة صريحة إلى أنها لغة من لغات

(١) لم يذكر قائله.

(٢) لم يذكر قائله. انظر: الأنباري، الإصناف، ص ١٩؛ وابن جني، المنصف، ج ٢، ص ١١٥؛ والبغدادي، خزائن الأدب، ج ٨، ص ٣٥٩.

(٣) القيس، ديوان امرئ القيس، المجلد الأول، ص ٢٤١. من معلقته التي مطلعها: قفا نبيك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

(٤) الأعشى الكبير، ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، ص ١٣٧. البيت في الديوان: بانئت سعاد وأمسى حبلها انقطعاً واحتلت الغمر فالجدين فالفرعا

(٥) البيت للشاعر زهير بن أبي سلمى، من مطلع معلقته: أمن أم أوفى دمنة لم تكلمي بحومانة الدراج فالمتلم

انظر: ديوان زهير بن أبي سلمى، ص ٧٤.
(٦) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٦١-١٦٢.

العرب، كانت تبقى الفعل على هيئة واحدة، حتى لو دخل عليه جازم، فإنه لا يؤدي إلى تقصير صائته الطويل، وهو ما يعبر عنه النحاة "بحذف حرف العلة". وبناءً على هذا، فإن الأفعال (يأتي) في البيت الأول و(يجنى) في البيت الثاني، و(تهجو) في البيت الثالث، التي جاءت في موضع جزم، إنما هي من قبيل هذه اللغة، التي لا يؤدي بها جزم الفعل المضارع المعتل أو الناقص إلى أثر صوتي، يترتب عليه تقصير الصائت الطويل في نهاية المقطع الأخير من الفعل.

بيد أن الفراء لم ينسب هذه اللغة إلى قبيلة بعينها، وإنما اكتفى بالقول: "من العرب من يفعل ذلك"، وهو ما صنعه الأعلام الشننمري (٤٧٦هـ)، وابن مالك (٦٧٢هـ). فالأعلم يوضح ما تختص به هذه اللغة دون نسبتها، في قوله: "وهي لغة لبعض العرب يجرون المعتل مجرى السالم في جميع أحواله"^(١)، وابن مالك يكتفي بالقول إنها "لغة معروفة"^(٢). وأما المرزباني (٣٨٤هـ) فقد صرح أنها لغة (طيء)^(٣)، وهو ما لم يؤيده د. أحمد الجندي الذي رأى أن قبيلة (طيء) كانت معروفة بكثرة الحذف والاجترار^(٤). وعليه فإن ذلك لا يتوافق مع ما صرح به المرزباني. ورأى أحد الباحثين احتمال أن تكون "اللهجة التي تُبقى الياء والواو في حال المضارع المجزوم، هي التي تُبقى على الياء والواو في فعل الأمر للمخاطب الواحد"^(٥)، وبذا فلو لم تثبت نسبة هذه اللغة إلى (طيء)؛ فإن ذلك لا يمنع من أن تكون لغة من لغات العرب الأخرى، سواء أكانت في (طيء) أم في غيرها من أحياء العرب.

فإذا انتقلنا إلى الوجه الثالث، نجد الفراء يعال بسبب صوتي في توجيه "تخشى"، حين قال: "الوجه الثالث: أن يكون الياء صلة لفتحة الشين" أي امتداداً لها، وهو ما يمثل في درس الصوتي إشباعاً للفتحة، لتتحول من صائت قصير إلى صائت طويل. وقد جاء هذا الإشباع متناسباً مع فواصل الآيات القرآنية في هذه السورة، إذ جاء آيات سورة "طه" بفاصلة - في أغلبها - ينتهي مقطعها الأخير بصائت طويل (ح ح)، فتتابعت الفواصل

(١) الشننمري، الأعلام، تحصيل عين الذهب، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ص ٤٨٥.

(٢) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٢٢.

(٣) المرزباني، الموشح، ص ٣٣، وانظر: عبد اللطيف، محمد حماسة، إشباع حركات الأبنية في الشعر، ص ١٤٤.

(٤) الجندي، أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، ج ٢، ص ٦٩٧.

(٥) عبد اللطيف، محمد حماسة، لغة الشعر، ص ١٦٠.

ومطلع قصيدة زهير ابن أبي سلمى:

أَمِنْ أَمْ أَوْفَى دِمْنَةً لَمْ تَكَلِّمِي بِحَوْمَاتِهِ الدَّرَاجِ فَالْمُتَنَّمِ

○---○--/○---/○-○-○--/○-○-- ○---○--/○-○--/○-○-○--/○-○--
 فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعول مفاعلن

ويلحظ من هذه الأبيات أن الإشباع قد جرى في آخر صدر البيت في تفعيلة (العروض)، متوافقة مع تفعيلة (الضرب) في آخر العجز، ليظهر توازناً بين الشطرين. وقد رأينا سابقاً في الآية التي استشهد بها الفراء "لا تخاف دركاً ولا تخشى" - على رأي أن "لا" ناهية - إن الإشباع جاء ليتناسق صوتياً مع فواصل الآيات الأخرى، فتحوّلت هذه الألفاظ من وضعها المفترض في التركيب إلى وضع الإشباع. والرموز الصوتية توضح هذا التغيير الصائتي بين القصر والإشباع:

tahša > taḥša:	تخشى
?injali > ?injali:	انجلي
?inqataca > ?inqataca:	انقطعا
takallami > takallami:	تكلمي

ويتبين بذلك أن المقاطع الصوتية الأخيرة في هذه الألفاظ، كانت قصيرة مفتوحة في نسيجها المقطعي (ص ح)، فأصبحت بالإشباع مقاطع صوتية متوسطة مفتوحة (ص ح ح).

ب- إشباع الضمة في الضمير الغائب المفرد المذكر:

وهو الصنف الثاني الذي ذكر الفراء أن الإشباع يلحقه، ويطلق على هذا الضمير "هاء الكناية"^(١)، وأطلق عليه سيبويه "هاء الإضمار"^(٢)، وفي موضع آخر "هاء التذكير"^(٣). ومهما اختلفت مسمياته، فإن المراد به هو "الضمير الغائب للمفرد المذكر"، أو كما يقول ابن الجزري: "هاء الضمير التي يكنى بها عن المفرد المذكر الغائب"^(٤). وعلل ابن يعيش

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١، ص ٢٣٩.

(٢) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤، ص ١٩١.

(٣) نفسه، ج ٤، ص ١٩٠.

(٤) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١، ص ٢٣٩.

إشباع هذا الضمير لخفائه في النطق، "فتقول في المذكر: ضربته. فالضمير الهاء، إلا أنك تزيد معها حرفاً آخر، وهو الواو وذلك لخفاء الهاء، وكان القياس أن يكون حرفاً واحداً؛ لأن المضمورات وضعت نائبة عن غيرها من الأسماء الظاهرة لضرب من الإيجار والاختصار"^(١). ويتأثر هذا الضمير بما يسبقه من صائت أو عدمه في إشباعه أو تقصيره، فيأتي على حالين:

١- أن يكون مسبقاً بصائت.

٢- أن لا يكون مسبقاً بصائت.

فعندما يكون مسبقاً بصائت، فإن الفراء قد حكى اختلاف العرب في إشباعه، ففي قوله تعالى: «وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ يُقِنِّطَارِ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ...»^(٢). قال الفراء: "من العرب من يجزم الهاء إذا تحرك ما قبلها؛ فيقول ضربته ضرباً شديداً، أو يترك الهاء إذ سكنها وأصلها الرفع بمنزلة رأيتهم وأنتم؛ ألا ترى أن الميم سكنت وأصلها الرفع. ومن العرب من يحرك الهاء حركة بلا واو، فيقول ضربته (بلا واو) ضرباً شديداً. والوجه الأكثر أن توصل بواو؛ فيقال كلمتهو كلاماً، على هذا البناء"^(٣).

وبعد أن ذكر الفراء وجوهاً مختلفة في لهجات العرب، من حيث إشباعها ضمير الغيبة أو تقصيره، رأى أن الوجه الأكثر أن توصل بواو "إذا تحرك ما قبلها"، وهو رأي سيبويه الذي أوجب الإشباع إذا سبق الهاء "متحرك"^(٤)، باستثناء ضرورة الشعر. وعلل ابن جني هذا الإشباع من أجل بيان "الحركة" التي في آخر اللفظ، والهاء للبيان وليست ضميراً^(٥). فتقول في ضربته:

ضربته	←	ضربتهو
(ص ح ص . ص ح ص)	←	(ص ح ص . ص ح ص . ص ح ح)

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ٩٢.
 (٢) سورة آل عمران، آية (٧٥).
 (٣) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٢٢٣.
 (٤) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤، ص ١٩٠.
 (٥) ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٣١٨-٣١٩.

فتحول المقطع الأخير المتوسط المغلق (ص ح ص) إلى مقطعين، قصير مفتوح، ومتوسط مفتوح، وأصبح النبر في المقطع القصير المفتوح (ص ح) قبل الأخير، مكان المقطع المتوسط المغلق (ص ح ص) - قبل الأخير - في "ضربته".

أما النوع الثاني الذي يكون فيه الضمير غير مسبوق بصائت، فإن الفراء يرى منع الإشباع فيه، فهو يقول: "وأما إذا سكن ما قبل الهاء، فإنهم يختارون حذف الواو من الهاء؛ فيقولون: دعه يذهب، ومثله، وعنه. ولا يكادون يقولون: منهو، ولا عنهو، فيصلون بواو إذا سكن ما قبلها، وذلك أنهم لا يقدرّون على تسكين الهاء وقبلها حرف ساكن، فلما صارت متحركة لا يجوز تسكينها، اکتفوا بحركاتها من الواو"^(١)، خلافاً لسيبويه الذي رأى أن "الإتمام" - أي الإشباع - أجود فيما لم يسبق بصائت، إذ يقول: "وقد يحذف بعض العرب الحرف الذي بعد الهاء، إذا كان ما قبل الهاء ساكناً؛ لأنهم كرهوا حرفين ساكنين بينهما حرف خفي نحو الألف... والإتمام أجود؛ لأن هذا الساكن ليس بحرف لين، والهاء حرف متحرك"^(٢). وواضح أن سيبويه بنى رأيه في تفضيل الإشباع - (الإتمام) - باعتبار الصوت السابق ليس (حرف لين)؛ لأنه يرى إذا كان ما قبل الهاء (حرف لين)، فغير الإشباع "في الوصل أحسن"^(٣).

وكل من سيبويه والفراء لم يقطعا القول بالجزم، تحريماً منهما لما ورد في لغات العرب من الإشباع والتقصير. فسيبويه وصف: "الإتمام أجود"، والفراء يقول: "لا يكادون"؛ ولذلك رأى المبرد - من بعدهما - التخيير بين الأمرين: "فإن كان قبل الهاء حرف ساكن من غير حروف المد واللين، فانت مخير إن شئت أثبت، وإن شئت حذف"^(٤). وأيد بعضهم رأي سيبويه^(٥)، ورجح آخرون قول الفراء^(٦).

وإذا كان إشباع ضمير الغيبة يأتي في صنف الأسماء، فإنه قد ورد عن الفراء إشباع الأسماء في غير الضمائر مما حكاها عن العرب، وذلك ما نقله عنه ابن جني في

(١) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٢٢٤.

(٢) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤، ص ١٩٠.

(٣) نفسه، ج ٤، ص ١٨٩.

(٤) المبرد، المقتضب، ج ١، ص ٣٨.

(٥) انظر: الفارسي، أبو علي، الحجة للقراء السبعة، ج ١، ص ١٥٦.

(٦) انظر: الأسترابادي، شرح الشافية، ج ٢، ص ٣٠٧، والسيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٢٠٢.

قوله: "وحكى الفراء عنهم: أكلتُ لحمًا شاةً، أراد: لحم شاة، فمطل الفتحة، وأنشأ عنها ألفاً" (١).

وما سمّاه ابن جني "مطل الحركات" هو الإشباع، فالفتحة القصيرة (a) في (لحم)، صارت فتحةً طويلةً (a:) في (لحما).

la ḥ ma:

<

la ḥ ma

ص ح ص . ص ح ح

ص ح ص . ص ح

(١) ابن جني، الخصائص، ج٣، ص١٢٣.

المطلب الثاني: تقصير الصوائت الطويلة:

إن تقصير الصوائت الطويلة لهو الوجه المقابل لإشباع الصوائت القصيرة؛ لأن كل صنف منهما يتحول إلى الصنف الآخر بالتقصير والإشباع، فتقصير الصوائت الطويلة يقتضي أن يقصر مداها الزمني، وهو ما يعرف عند علماء اللغة "باجتزاء الحركات" أو إضعافها.

وتتعدد المسوغات التي تتسبب في تقصير الصوائت، وتؤدي بها إلى الانتقال من الطويلة إلى القصيرة^(١)، فالضرورة الشعرية تبيح للشاعر تجنب الإشباع حتى يستقيم له الوزن، وبنية الفعل المضارع المعتل الآخر حال جزمه أو بنائه للأمر، تتطلب تقصير الصائت الأخير، الذي عبّر عنه النحاة "بحذف حرف العلة".

كما أن استئصال الذوق اللغوي للمقطع الطويل المغلق (ص ح ح ص)؛ أدى إلى معالجته، على نحو من تقصير الصائت الطويل في مثل: (لم يقول ← لم يقل)؛ ليصبح المقطع (ص ح ص). وقد يكون الأداء السريع والاسترسال في الكلام، يعطل هذا التقصير في أحيان أخرى، وكل ذلك يؤدي إلى الانسجام الصوتي في الجمل والتراكيب.

وقد ورد عند الفراء بعض الأمثلة التي يتبين فيها تقصير للصوائت، وذلك من خلال توجيهه لبعض القراءات القرآنية، وشرح ما أشكل منها، استناداً إلى شواهد من لغات العرب وأشعارهم.

ففي قوله تعالى: **(وَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي)**^(٢).

يقول الفراء - في "واخشوني" - : "أثبتت فيها الياء ولم تثبت في غيرها، وكل ذلك صواب، وإنما استجازوا حذف الياء لأن كسرة النون تدل عليها، وليست تهيبُ العرب حذف الياء من آخر الكلام إذا كان ما قبلها مكسوراً، من ذلك **"رَبِّيَ أَكْرَمَنِ"** - و -

(١) عبابنة، جعفر، طول الصوت اللغوي، ص ٨٠.

(٢) سورة البقرة، آية (١٥٠).

أَهْلَانِ^(١) في سورة "الفجر"^(٢). وقوله: "أَتُهُدُونَ يَمَالٍ"^(٣) ومن غير النون "الْمُنَادِ"^(٤)

و"الدَّاعِ"^(٥) وهو كثير، يكتفى من الياء بكسرة ما قبلها، ومن الواو بضممة ما قبلها؛ مثل

قوله: "سَدَّعُ الزَّبَانِيَةَ"^(٦) - وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ"^(٧)، وما أشبهه، وقد تسقط العرب الواو

وهي واو جماع، اكتفى بالضممة قبلها، فقالوا في ضربوا: قد ضرب، وفي قالوا: قد قال ذلك، وهي في هوزان وعُلْيَا قَيْس؛ أنشدني بعضهم:

إِذَا مَا شَاءَ ضَرُّوْا مَن أَرَادُوا وَلَا يَأْلُوهُمَ أَحَدٌ ضِرَارًا^(٨)
وأنشدني الكسائي:

مَتَى تَقُولُ خَلْتُ مِنْ أَهْلِهَا الدَّارُ كَأَنَّهُمْ بَجَّاحِي طَائِرٍ طَارُوا^(٩)
وأنشدني بعضهم:

قَلُّوْا أَنْ الْأَطْبَا كَانُ عِنْدِي وَكَانَ مَعَ الْأَطْبَاءِ الْأَسَاءُ^(١٠)
وتفعل ذلك في ياء التانيث؛ كقول عنتر:

إِنَّ الْعَدُوَّ لَهُمْ إِلَيْكَ وَسِيْلَةٌ إِنَّ يَأْخُذُوكَ تَكْحَلِي وَتَخْضَبِي^(١١)
يحذفون (ياء التانيث) وهي دليل على الأثني، اكتفاء بالكسرة^(١٢).

(١) سورة الفجر، آية (١٥، ١٦).

(٢) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٩٠-٩١.

(٣) سورة النمل، آية (٣٦).

(٤) سورة ق، آية (٤١).

(٥) سورة القمر، آية (٦، ٨).

(٦) سورة العلق، آية (١٨).

(٧) سورة الإسراء، آية (١١).

(٨) لم يذكر قائله. انظر: الأنباري، الوقف والابتداء، ج ١، ص ٢٧٣، والسيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٢٠١، والشنقيطي، الدرر اللوامع، ج ١، ص ١٨٠. وروي البيت: ولا يألو لهم أحد ضرارا.

(٩) لم يذكر قائله. انظر: الأنباري، الوقف والابتداء، ج ١، ص ٢٧٢.

(١٠) لم يذكر قائله. انظر: الأنباري، الوقف والابتداء، ج ١، ص ٢٧٢، والأنباري، الإتيان، ص ٣٢٩، والسيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٢٠١، والشنقيطي، الدرر اللوامع، ج ١، ص ١٧٨.

(١١) شداد، ديوان عنتر بن شداد، تحقيق: فوزي عطوي، ص ٩٦. والبيت كما ورد في الديوان: إن الرجال لهم إليك وسيلة إن يأخذوك تكحلي وتخضبي

(١٢) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٩٠-٩١.

وفي قوله تعالى: «وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ»^(١).

قال الفراء: "وقوله «وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ» حذفت الواو منها في اللفظ ولم تحذف في المعنى، لأنها في موضع رفع، فكان حذفها باستقبالها اللام الساكنة، ومثلها «سَدْعُ الزَّبَانِيَّةِ» وكذلك «وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ»^(٢) وقوله: «يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ»^(٣) وقوله: «فَمَا تَنْغِنِ النَّذْرُ»^(٤) ولو كن بالياء والواو كان صواباً. وهذا من كلام العرب. قال الشاعر:

كَفَّاكَ كَفًّا مَا تُثَلِّقُ دَرَهْمًا جُودًا وَأُخْرَى تُعْطِي بِالسَّيْفِ الدِّمًّا^(٥)
وقال بعض الأنصار:

لَيْسَ تَخْفَى بِشَارَتِي قَدْرَ يَوْمٍ وَلَقَدْ تُخْفِي شِيْمَتِي إِعْسَارِي^(٦)^(٧).

وفي قوله تعالى: «فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ»^(٨).

قال الفراء: "وَمَنِ اتَّبَعَنِ" (العرب في الياءات التي في أواخر الحروف - مثل اتَّبَعَنِ، وأكْرَمَنِ، وأهَانَنِ ومثل قوله: "دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ"^(٩) - وَقَدْ هَدَانِ"^(١٠) - أن يحذفوا الياء مرة، ويثبتوها مرة. فمن حذفها اكتفى بالكسرة التي قبلها دليلاً عليها. وذلك

(١) سورة الإسراء، آية (١١).

(٢) سورة النساء، آية (١٤٦).

(٣) سورة (ق)، آية (٤١).

(٤) سورة القمر، آية (٥).

(٥) لم يذكر قائله. انظر: الأنباري، الوقف والابتداء، ج ١، ص ٢٦٤، والأنباري، الإحصاف، ص ٣٢٩، وابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ٢، ص ٥١٩.

(٦) لم يذكر قائله. انظر: الأنباري، الوقف والابتداء، ج ١، ص ٢٦٤؛ والأنباري، الإحصاف، ص ٣٢٩. ويروى البيت:

لَيْسَ تَخْفَى يَسَارَتِي قَدْرَ يَوْمٍ وَلَقَدْ يُخْفِي شِيْمَتِي إِعْسَارِي

(٧) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ١١٧-١١٨.

(٨) سورة آل عمران، آية (٢٠).

(٩) سورة البقرة، آية (١٨٦).

(١٠) سورة الأنعام، آية (٨٠).

أنها كالصلة؛ إذ سكنت وهي في آخر الحروف واستثقلت فحذفت. ومن أتمها فهو البناء والأصل...»^(١).

ويتضح من النصوص السابقة للفراء، أن تقصير الصوائت من الأمثلة التي بين أيدينا، جاءت في صنفين: أولاً: تقصير الكسرة الطويلة.

ثانياً: تقصير الضمة الطويلة.

أولاً: تقصير الكسرة الطويلة:

واختلفت المواضع - أيضاً - في تقصير الكسرة الطويلة، فلم تأت في صنف واحد من أصناف الكلمة، بل تعددت مواقعها بين الفعل المضارع الناقص، والضمير (ياء المتكلم) والاسم المنقوص.

أ- الفعل المضارع الناقص (المعتل اليائي):

وضرب الفراء على هذا أمثلة من القرآن الكريم والشعر. ففي القرآن الكريم:

- «وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ».

- «يَوْمَ يُنَادِي الْمُنَادِ».

- «فَمَا تُغْنِ التُّرُ».

فالفعل المضارع هنا لم يسبق بجازم حتى يقصر الصائت الأخير، ولكن عند النظر فيما يلي هذا الصائت (الكسرة)؛ نجد أن الكسرة الطويلة - في الأصل - تليت بصامت ساكن من الكلمة التي تليها في حالة وصلها. وسلوك الصوائت في كثير من حالاتها، عندما يلتقي الصائت الطويل بصامت ساكن، ينتج عنه تقصير للصائت الطويل في النطق، لا في الكتابة^(٢)، والرسم القرآني في هذه الآيات جاء موافقاً للمنطوق المسموع.

أما الآية «يَوْمَ يَأْتِي لَّا تَكَلِّمُ»^(٣) فإن الصامت (اللام) الذي تلا الكسرة ليس

ساكناً، وهذا ما جعل بعض القراء يثبتون الكسرة الطويلة في قراءتهم. يقول أبو علي

(١) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٢٠٠-٢٠١.

(٢) عبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة، ص ١٧٨.

(٣) سورة هود، آية (١٠٥).

الفارسي: "اختلفوا - أي القراء - في إثبات الياء وإسقاطها في الوصل والوقف"^(١). وهو ما جعله الفراء بالتخيير: "فإن أثبت فيه الياء إذا وصلت القراءة كان صواباً، وإن حذفها في القطع كان صواباً". واستشهد الفراء على ذلك بآية أخرى، في قوله: "ومثله قوله: ﴿مَا كُنَّا نَبْغُ﴾"^(٢) كتبت بحذف الياء. فالوجه فيها أن تثبت الياء وتحذفها إذا وقفت، والوجه الآخر أن تحذفها في القطع والوصل"^(٣). وغاية ذلك أنها جاءت على لغة من لغات العرب، وهو ما عناه الفراء: "يكتفى من الياء بكسرة ما قبلها"، وقال: "وهذا من كلام العرب". وصرح الطبري (٣١٠هـ) بأنها لغة "هذيل"، ورأى أنها هي القراءة الصحيحة، في قوله: "والصواب من القراءة في ذلك عندي: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ بحذف الياء في الوصل والوقف اتباعاً لخط المصحف، وأنها لغة معروفة في هذيل، تقول: ما أذر ما تقول"^(٤). وهو ما يفسر استشهاد الفراء ببعض الأبيات الشعرية. فالبيت الأول:

كَفَّاكَ كَفًّا مَا تَلِيَقُ دِرْهَمًا جوداً وأخرى تعطٍ بالسيفِ الدِّمًا

فالأصل (تعطي) - (tuṭi:) - فقصرت الكسرة الطويلة، فصارت (تعطٍ) - (tuṭi) - وتوافق ذلك مع تفعيل البيت في الوزن العروضي، الذي جاء على بحر الرجز".

وكذلك في البيت الآخر، الذي نسبه الفراء لبعض الأنصار:

ليسَ تخفيَ بِشَارَتِي قَدَرَ يَوْمٍ ولقد تُخَفِ شِيمَتِي إِعْسَارِي

فالأصل (تخفي) - (tuhfi:) - فقصرت الكسرة الطويلة، فصارت (تخفٍ) - (tuhfi). وتوافق ذلك مع الوزن العروضي، الذي جاء على بحر الخفيف.

أما بيت عنتر:

إنَّ العَدُوَّ لَهُمِ إِلَيْكَ وَسِيلَةٌ إنْ يَأْخُذُوكَ تَكْحَلِي وَتَخْضَبِ

(١) الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج٢، ص٤١٦.

(٢) سورة الكهف، آية (٦٤).

(٣) الطبري، تفسير الطبري، ج١٢، ص١٣٨.

(٤) نفسه، ج١٢، ص١٣٨.

فلا شاهد للفراء فيه، لأن البيت - كما جاء في الديوان - ورد برسم الياء
"وتخضبي" ويؤيد ذلك أن القافية في القصيدة جاءت مطلقة^(١).

ب-الضمير (ياء المتكلم) والاسم المنقوص:

والحال في الضمير (ياء المتكلم)، والاسم المنقوص، لا يختلف كثيراً عما سبق.
فالفراء يقول: "وليست تهيب العرب حذف الياء من آخر الكلام، إذا كان ما قبلها مكسوراً،
من ذلك: (رَبِّي أَكْرَمَن) و(أَهَانَن) و(أُمْدُوتَن بِمَالٍ)، ومن غير النون (المُنَادِ) و(الدَّاع)".
فالضمير في "أكرمن" و"أهانن" و"أمدوتن"، والأصل فيه: "أكرمني" و"أهانني"،
و"أمدونني". والاسم المنقوص في: "المُنَادِ" و"الدَّاع" والأصل فيه: "المنادي" و"الداعي".
وقول الفراء من "غير نون"؛ أي من غير تنوين. وقوله: "وليست تهيب العرب" إشارة إلى
لغات العرب التي تجيز بعضها هذا النطق، وجاءت القراءات لتعبر عن هذا التعدد
اللهجي. وهو ما أشار إليه أحمد البنا (١١١٧هـ) في سياق حديثه عن (الياءات المتطرفة)
بقوله: "أثبتها بعض القراء، مراعين الرسم كيعقوب، وهي لغة الحجازيين، ومنهم من
يحذف هذه الياء كخلف وهي لغة هذيل"^(٢).

ورأى الفراء أن بعض العرب "يفعلون ذلك في الياء، وإن لم يكن قبلها نون؛
فيقولون هذا غلامي قد جاء، وغلّام قد جاء"^(٣)، وهو ما خصه سيبويه بأن "تركها في
الوقف أقيس وأكثر... هذا غلام، وأنت تريد: هذا غلامي"^(٤). على أن الوقف أو الفاصلة
ليس شرطاً للتقصير الذي فسره القدماء بأنه حذف للياء، وهو ما صرح به أبو علي
الفارسي، في قوله: "فيجوز حذف الياء من (الدَّاع) وإن لم تكن فاصلة، لأن سيبويه حكى:

(١) انظر: ديوان عنتر بن شداد، ص ٩٦. ومطلع القصيدة في الديوان:

لا تذكرني مهري وما أطمعته
إن الغبوق له وأنت مسوءة
فيكون جلدك مثل جلد الأجر
فتأوهي ما شئت ثم تحوبي

ورواية في الديوان:

إن الرجال لهم إليك وسيلة
إن يأخذوك تكلمني وتخضبي

(٢) البنا، أحمد بن محمد الهمداني، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، ص ١١٣.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٢٠١.

(٤) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤، ص ١٨٥-١٨٦.

أن منهم من يحذف الياء مع الألف واللام^(١). كما يحذفها مع غير الألف واللام نحو: قاض، إذا وقف قال: هذا قاض وهو أجود من الإثبات^(٢). وقد فضل الفراء "إثبات الياء" إذا دخلت (أل) التعريف، في قوله "فإذا أدخلوا الألف واللام قالوا بالوجهين؛ فأثبتوا الياء وحذفوها...، وأحب ذلك إليّ أن أثبت الياء في الألف واللام"^(٣).

وعلى أبو بكر الأنباري (٣٢٨هـ) هذا التقصير، لعله استنتقل الضمة على الياء، "وكان الأصل في هذه الحروف: (ما كنا نبغي)، (يوم يأتي)، (ينادي المنادي)، (والليل إذا يسري) فاستقلوا الضمة في الياء، فحذفوها فبقيت الياء ساكنة، فاكتفي بالكسرة منها"^(٤).

وكل ذلك يثبت أن هذا التقصير للكسرة الطويلة في مثل هذه الآيات، وما عبر عنه علماء اللغة والقراءات أنه (حذف للياء) قد ورد عن العرب، وأثبتته بعض الباحثين المحدثين^(٥) على أنه لهجة عربية في "هذيل"، وليس كما قصره بعضهم بأنه من باب الضرورة^(٦)، إذ إن ذلك لا يمكن أن يوصف في القرآن الكريم بأنه من قبيل هذه الضرورة، وإنما جاء على لغات العرب التي شاع في بعضها الإشباع، وفي غيرها التقصير أو "الاجتزاء"، خلافاً للقسطلاني الذي رأى أنهم "اتفقوا على حذف الياء"^(٧)، فلم تكن اللهجات ولا القراءات القرآنية متفقة على نطق صوتي واحد، في هذا الصنف من الكلمات.

ثانياً: تقصير الضمة الطويلة:

أما تقصير الضمة الطويلة، فقد جاء في أمثلة الفراء وشواهد في الفعل المضارع الناقص، وفي الضمير (واو الجماعة) - "مورفيم الفاعلية" - وليس تقصير الضمة مقصوراً على هذين الصنفين - كما دلت شواهد العربية -، ولكن الفراء اكتفى بذكر بعض الأمثلة، في كتابه "معاني القرآن".

(١) انظر: سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤، ص ١٨٣.

(٢) الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج ٤، ص ١٢١.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٢٠١.

(٤) الأنباري، أبو بكر، إيضاح الوقف والابتداء، ج ١، ص ٢٦٥.

(٥) الجندي، أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، ج ٢، ص ٦٨٣.

(٦) انظر: الألوسي، الضرائر، ص ١٧٥، وعبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة، ص ١٧٦.

(٧) القسطلاني، شهاب الدين، لطائف الإشارات، ج ١، ص ٢٩٦.

أ- الفعل المضارع الناقص (المعتل الواوي):

يقول الفراء: "...يكتفى من الياء بكسرة ما قبلها، ومن الواو بضمه ما قبلها، مثل قوله: «سَدَّعُ الزَّبَانِيَةَ»^(١) و«وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ»^(٢) وما أشبهه"^(٣). فالرسم القرآني في هذه الآيات طابق المنطوق، فقصرت الضمة الطويلة بناءً على الأداء النطقي في القراءة. وحصر أبو بكر الأنباري هذا النوع من الأفعال في القرآن الكريم، يقول: "وقد حذفت الواو من أربعة أفعال مرفوعة. أولها: «وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ» الوقف عليه (وَيَدْعُ) بلا واو. وكذلك «وَيَمِّمُ اللَّهُ الْبَاطِلَ»^(٤) تقف عليه (وَيَمِّمُ) بلا واو... والحرف الثالث: «يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعُ» تقف عليه (يَدْعُ)، والحرف الرابع «سَدَّعُ الزَّبَانِيَةَ» الوقف عليه (سَدَّعُ)، والعلة في هؤلاء الأربعة أنهم اكتفوا بالضمة من الواو فأسقطوها، ووجدوا الواو ساقطة من اللفظ لسكونها، وسكون اللام فبني الخط على اللفظ"^(٥). وهو ما قصد به الفراء في قوله: "حذفت الواو منها في اللفظ ولم تُحذف في المعنى لأنها في موضع رفع، فكان حذفها باستقبالها اللام الساكنة"^(٦).

فكان معاملة هذه الآيات في رسمها، بناءً على الوصل في القراءة، وهو ما فطن له ابن خالويه (٣٧٠هـ) فقد قال في الآيات التي استشهد بها الفراء: "والعلة فيهن ما أنباتك من بنائهم الخط على الوصل"^(٧).

ونقطة الاختلاف بين القدماء والمحدثين في هذه المسألة، هو أن القدماء عدوا الصوائت الطويلة (حروف علة) من الصوامت؛ ومن ثم رأوها ساكنة، ففسروا تقصير الصوائت في هذه الأمثلة لالتقاء الساكنين. أما المحدثون في الدراسات الصوتية، فيرون أن هذا التقصير أو "الاجتزاء" بالضمة، ناتج عن استقبال الصائت الطويل (ح ح) بصامت

(١) سورة العلق، آية (١٨).

(٢) سورة الإسراء، آية (١١).

(٣) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٩٠-٩١.

(٤) سورة الشورى، آية (٢٤).

(٥) الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ج ١، ص ٢٦٩-٢٧٠.

(٦) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ١١٨.

(٧) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ص ١٥٧.

ساكن (ص)، وعندئذ يقصر الصائت الطويل في النطق لا في الكتابة^(١). ويمكن أن يتبين ذلك بهذه المعادلة:

(صامت + صائت طويل) + (صامت ساكن) ← (صامت + صائت قصير + صامت ساكن)

(ص + ح ح) + (ص) ← ص ح ص (تقصير الصائت الطويل في المقطع المغلق)

وهو ما تدعوه طبيعة الكلام، لأن النطق بالصوائت الطويلة في مثل هذه المواضع، يستلزم إبطاء في النطق، فكان الأداء المتواصل عند المنكلم في حديثه من الأسباب التي تؤدي إلى تقصير الصائت الطويل.

ب- الضمير (واو الجماعة):

أما الضمير (واو الجماعة)، فإن تقصير الضمة في شأنه، يختلف عن الفعل المضارع الناقص في مثل: "يدعو" - كما رأينا سابقاً -، وهو ما يختلف عنه الضمير (واو الجماعة)، الذي يتصف بأنه (مورفيم الفاعلية)، وكان أكثر العرب يثبتونه في حديثهم، ولذلك خص الفراء تقصير الضمة فيه بطائفة من العرب دون غيرهم.

فالفراء يقول: "وقد تسقط العرب الواو، وهي واو جماع، اكتفى بالضمة من قبلها. فقالوا في ضربوا: (قد ضرب)، وفي قالوا: (قد قال ذلك)، وهي في هوازن وعليا قيس"^(٢). وبناءً على هذه اللغة، رأى ابن يعيش في الفعل الماضي: "لم يجر أن يبني على الضم، لأن بعض العرب يجتزئ بالضمة عن الواو، فيقول في قاموا: (قام)"^(٣).

وعلى التبريزي (٥٠٢هـ) قراءة يحيى بن يعمر (٣٨١هـ): «ثُمَّ أَنْبَيْنَا مُوسَى

الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ»^(٤) برفع (أَحْسَنُ)، أن (الَّذِي) هنا بمعنى الجمع، و(أَحْسَنُ) صلة فعل ماض حذف منه الضمير وهو الواو، فبقي (أَحْسَنُ) أي: على الذين أحسنوا"^(٥) ثم أكد جوازه بقوله: "وحذف هذا الضمير والاجتزاء بالضمة تفعله

(١) عيد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة، ص ١٧٨.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٩١.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٧، ص ٢.

(٤) سورة الأنعام، آية (١٥٤).

(٥) الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج ٤، ص ٢٥٦.

العرب^(١). وقصر السيوطي سماعه في صيغة الفعل الماضي، "ولم يسمع ذلك مع المضارع مع الأمر"^(٢)، وتعبه الشنقيطي (١٣٣١هـ) في الدرر اللوامع: "أنه سمع مع المضارع، وسمع أيضاً مع الأمر"^(٣)، واستشهد بأبيات من الشعر. وكل ذلك يؤيد قول الفراء الذي نص أنها لغة "هوازن وعُليا قيس"، وهما قبيلتان من القبائل الكبيرة التي سكنت نجد والحجاز، وأكثرها قبائل متبدية تميل إلى التقصير والاجتزاء أو الحذف في كلامها^(٤). وقد استشهد الفراء بشيء من كلامهم في النثر، "فقالوا في ضربوا: قد ضرب، وفي قالوا: قد قال"، وذكر ابن يعيش: "فيقول - أي بعض العرب - في قاموا: قام"، وهو ما مثل به السيوطي في قوله: "من العرب من يقول في الجميع: الزيدون قام" مما يدل أنه شائع في الأفعال التي تتصل بها "واو الجماعة".

واستشهد الفراء - أيضاً - ببعض الأبيات الشعرية، فقال: "وأشدني بعضهم:

إذا ما شاءَ ضرُّوا مَنْ أرادوا ولا يألُوهمُ أحدٌ ضرَّاراً

وقول الفراء: "أشدني بعضهم" إشارة إلى أن قائله هو أحد أتباع هذه اللهجة، وقد جمع الشاعر في البيت الأول بين لغتين، فلم يثبت الضمير (واو الجماعة) في الفعل (شاء) والأصل (شاءوا)، وأثبتته في الأفعال (ضرُّوا، وأرادوا).

أما البيت الثاني، فإنه حسب ما ورد في كتاب "معاني القرآن"، جاء على نحو:

متى تقولُ حَلَّتْ مِنْ أَهْلِهَا الدار كَأَتَمِ بجنَاحي طائر طاروا

وبناءً على هذه الرواية، قال د. أحمد الجندي: "قحذف الواو من تقولوا"^(٥). غير أن مصادر أخرى، أوردت البيت بلفظ آخر، يوضح أن تأثير اللهجة، برزت في (طار) وليس في الفعل (تقول)، فظهر البيت:

(١) الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج٤، ص٢٥٦.

(٢) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، ج١، ص٢٠٢.

(٣) الشنقيطي، أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع، ج١، ص١٨٠.

(٤) الجندي، أحمد، اللهجات العربية في التراث، ج٢، ص٦٨٧.

(٥) نفسه، ج٢، ص٦٨٧.

مَتَى تَقُولُ خَلْتِ مِنْ أَهْلِهَا الدَّارُ كَانَتْهُمْ بَجْنَاهِي طَائِرُ طَارُ

قال أبو بكر الأنباري: "أراد: (طاروا)، فاكتفي بالضممة من واو الجماعة"^(١).

أما البيت الثالث:

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا عِنْدِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءُ

فقد صححه أبو بكر الأنباري، وذكر أنه حصل تقديم وتأخير في نقل الفراء، فالبيت في أصله - كما يذكر الأنباري -:

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الشِّفَاءُ
إِذَا مَا أَذْهَبُوا وَجَدَا بِقَلْبِي وَإِنْ قِيلَ الشِّفَاءُ هُمْ الْأَسَاءُ^(٢)

فأراد الشاعر: (كانوا)، وقصرها على (كان)، وموضع الشاهد من البيت في روايتي الفراء والأنباري، لا يختلف.

وبهذا يتبين أن الفراء كان على علم بلهجات قبائل العرب ولغاتهم، وقد تحدث عن مظاهر الإشباع والتقصير في الصوائت، بناءً على هذه المعرفة، واستشهد بأبيات شعرية وردت على ألسنة شعراء هذه القبائل، أو من تحدثت بلغتهم. وإذا كان الشاعر يجوز له ما لا يجوز لغيره، فإن الفراء عَضِدَ قوله في بعض المواضع بأمثلة من كلامهم النثري، لا يمكن أن يحمل على الضرورة، كما رأى بعض الدارسين، سواء أكان ذلك من علماء اللغة المتقدمين^(٣) أم من الباحثين المحدثين^(٤). وفوق ذلك كله، فإن الفراء قد نص على هذه القبائل بعينها، ولم يطلق عبارات عامة، وجاءت القراءات التي هي مرآة بينة للهجات لتؤكد كلام الفراء في دقة حديثه، وصحة ما نقله.

(١) الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ج ١، ص ٢٧٢.

(٢) نفسه، ج ١، ص ٢٧٢-٢٧٣.

(٣) انظر: الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج ٤، ص ٢٥٦.

(٤) انظر: عبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة، ص ١٧٦-١٨٦.

المبحث الثالث:

انسجامها "المماثلة الصوتية"

عند النطق بالأصوات اللغوية مجتمعة في الألفاظ والتراكيب، فإن تأثراً نطقياً يحدث بينها، فتميل اللغة بطبيعتها إلى جلب نوع من التلاؤم والتوافق بين الوحدات الصوتية التي تولد الكلمات والجمل. فيحدث نتيجة هذا الانسجام تغير في مخارج بعض الأصوات أو صفاتها؛ إذ "الانسجام" في الاصطلاح هو "اتساق العناصر المختلفة اتساقاً موفقاً، ينتهي إلى أثر موحد"^(١).

وقد ظهر الانسجام الصوتي في لهجات القبائل العربية، وأطلق عليه علماء العربية مصطلحات عدة للدلالة عليه، كالتجانس^(٢)، أو "المناسبة"^(٣)، أو "المقاربة"^(٤). وجاء عند سيبويه "المضارعة" و"التقريب" في "باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه..."^(٥)، واستخدم ابن يعيش لفظ "التشاكل" في قوله عن "الإمالة": "الغرض من الإمالة تقريب الأصوات بعضها من بعض لضرب من التشاكل"^(٦).

وفي نطاق "الانسجام الصوتي"، يدخل في بابيه ما يعرف "بالتوافق الحركي"^(٧) - (Vowel Harmony) - الذي يبحث فيما يحدث من تلاؤم وتوافق بين الصوائت. فمصطلح "الانسجام الصوتي" يكتسب عموماً تتسع دائرته للصوائت والصوامت، وفي ضوءه عالج علماء اللغة كثيراً من القضايا الصرفية والنحوية، كالإبدال والإعلال والإدغام والإمالة والإتباع^(٨). وكل ذلك يسير في نظام قانون "المماثلة الصوتية" (Assimilation) التي يعرفها دانيال جونز "بأنها عملية استبدال صوت بصوت آخر، تحت تأثير صوت ثالث قريب منه في الكلمة أو الجملة"^(٩).

- (١) وهبة، مجدي، والمهندس، كامل، معجم المصطلحات في اللغة والأدب، ص ٦٣.
- (٢) ابن جنبي، المنصف، ج ٢، ص ٣٢٤-٣٢٥، وابن جنبي، اللمع في العربية، ص ١٥٦.
- (٣) الأستراباذي، شرح الشافية، ج ٣، ص ٤.
- (٤) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ٦٣.
- (٥) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤، ص ٤٧٧.
- (٦) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٩، ص ٥٤.
- (٧) حجازي، محمود فهمي، مدخل إلى علم اللغة، ص ٢٢٩.
- (٨) الخليل، عبد القادر مرعي، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ص ١٧٣.
- (٩) D. Jones, An Outline of English Phonetics, p.217.

وأوضح منه تعريف د. عبد القادر الخليل، الذي خلص أن "المماثلة" هي^(١) "تأثر الصوت بالصوت الذي يليه، أو الذي قبله، تأثراً يجعله مثله أو قريباً منه في الصفة أو في المخرج؛ تحقيقاً للانسجام الصوتي في الألفاظ والكلام، وتوفيراً للجهد الذي يبذله الإنسان في أثناء عملية النطق".

ومن منطلق الانسجام بين الأصوات، في قانون "المماثلة الصوتية"، سنقف عند نوعين، عالجهما الفراء في مجال الصوائت، وهما:

أولاً: الإتياع.

ثانياً: الإمالة.

أولاً: الإتياع:

الإتياع نوع من أنواع المماثلة الصوتية، يطرأ على الألفاظ المتجاورة، ويحقق لها انسجاماً صوتياً وتناسباً نطقياً، وقد اختلف علماء اللغة - قديماً - في مفهوم "الإتياع"^(٢)، فعنى به طائفة من العلماء، أن يكون بكلمتين متواليتين على روي واحد، كقولهم "عطشان نطشان" و"جائع نائع" و"كثير بثير" و"شيطان ليطان"^(٣). قال الكسائي: "وإنما سمّي اتباعاً؛ لأن الكلمة الثانية تابعة للأولى على وجه التوكيد لها، وليس يتكلم بالثانية منفردة"^(٤). وذهب آخرون إلى اقتصار الإتياع على الصوائت مع تقييده بموضع معين في الكلمة، كما يظهر ذلك من تعريف أبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، في قوله: "هو أن تحرك ما قبل الحرف الأخير، إذا كان ساكناً حركة الحرف الأخير في الرفع والجر"^(٥).

ويلحظ من التعريفين السابقين لعلماء اللغة المتقدمين، أن كلا منهما حمل مدلولاً مختلفاً عما يراه الدارسون المحدثون، وإن كان تعريف أبي البركات أقرب صورة من كلام الكسائي، إلا أن أبا البركات قصره على حالتي الرفع والجر، وقيده بموضع محدد في الكلمة، فضلاً عن حصره بالتأثر الرجعي، بتأثير اللاحق على السابق.

(١) الخليل، عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي، ص ١٣٣.

(٢) انظر: نصار، حسين، الإتياع في العربية، مجلة اللسان العربي، المجلد السابع، ج (١)، ص ١٤٠.

(٣) انظر: الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٣٠٩، وج ٢، ص ٣٩٦، وابن فارس، الصحابي في فقه اللغة، ص ٢٠٩، والصحاري، سلمة بن مسلم العوتبي، الإبانة في اللغة العربية، ج ١، ص ١٩٦.

(٤) ثعلب، مجالس ثعلب، ج ١، ص ٢٠٦، والسيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ج ١، ص ٤١٥.

(٥) الأنباري، أبو البركات، أسرار العربية، ص ٤١٢.

فالإتباع في الصوائت يأتي في حالاتها المختلفة، الفتحة والكسرة والضمة، فيتمثل صائتان متتابعان، سواء من المتقدم على اللاحق، أم من اللاحق على المتقدم، فهو عند المحدثين "ما نجده من تأثر الصوائت بعضها ببعض، إذ يحدث أن يتجاوز أو يتقارب صائتان قصيران في كلمة أو كلمتين، فيتأثر أحدهما بالآخر وينقلب إلى جنسه، ويؤدي إلى انسجام في الأصوات، وهذا الانسجام يؤدي إلى السهولة والاقتصاد في الجهد العضلي عند الكلام، وهذا الضرب من التأثر قد يكون رجعياً أو تقدماً"^(١). وهو ما أكده (Roger Lass) بقوله^(٢): "إن الإلتباع الصائتي يحدث للتمائل الصوتي تقدماً ورجعياً".

وبناءً عليه، فإن المماثلة في الإلتباع، تأتي على جهتين^(٣):

أولاً: المماثلة التقدمية (Progressive):

ويكون الإلتباع فيها بتأثير الصوت السابق على الذي يليه، فيحوّله إلى صوت مجانس له، ويطلق عليها - أيضاً - "المماثلة الأمامية".

ثانياً: المماثلة الرجعية (Regressive):

ويكون الإلتباع فيها بتأثير الصوت اللاحق على الصوت السابق، أي الذي قبله، ويطلق عليها - أيضاً - "المماثلة الخلفية".

وكل ذلك يتضح من الأمثلة التي ضربها الفراء في الإلتباع في حالاته الثلاث، من خلال القراءات القرآنية التي تأتي على وجوه مختلفة، إذ الفراء لم يعرج في كتابه "معاني القرآن" على تعريف للإلتباع، ولكن معالجته لعلل أوجه القراءات توضح هذا النوع من المماثلة الصوتية.

أ- الإلتباع بالكسرة:

فمن أمثلة الإلتباع بالكسر، ما جاء في سورة "الفاحة" في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ

(١) الراجحي، عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص ١٤٣.

(٢) Lass, Roger. *Phonology an Introduction to Basic*, p.171.

(٣) انظر: العطية، البحث الصوتي عند العرب، ص ٧٠، وعمر، دراسة في أصوات، ص ١٨٣، وعبد التواب، التطور اللغوي، ص ٣١.

رَبِّ الْعَالَمِينَ»^(١). قال الفراء: "اجتمع القراء على رفع "الحمْدُ"، وأما أهل البدو، فمنهم من يقول "الحمْدُ لله". ومنهم من يقول: "الحمْدُ لله..."^(٢). ثم قال الفراء: "وأما من خفض الدال من "الحمْدُ" فإنه قال: هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد؛ فنقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة، أو كسرة بعدها ضمة، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل: "إبل" فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم"^(٣).

وقد نسب الفراء هذه القراءة إلى "أهل البدو"^(٤)، واختار الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (٢١٥هـ) عبارة "بعض العرب"^(٥)، وهو ما اعترض عليه أحد الباحثين^(٦) على أن تعبيرهما - الفراء والأخفش - غير دقيق عن القراءات النادرة، فقد تتسع لتشمل قراءة مشهورة، وخصّ النحاس قراءة الكسر في لهجة بني تميم^(٧).

وقد علل الفراء هذه القراءة بعلّة صوتية، نتيجة كثرتها على ألسنة العرب حتى صارت كالاسم الواحد، فالقراءة المشهورة بضم الدال وكسر اللام "الحمْدُ لله"، ولكن استنقال اجتماع الكسرة مع الضمة أحدث مماثلة صوتية. فأتبعت ضمة الدال بكسرة اللام، فتكونت مماثلة رجعية، لتأثير الصوت الصائتي في الصائت الذي قبله.

وفي الآية -: ﴿وَقَدْ بَلَغْتَ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾^(٨). قال الفراء: "عُتِيًّا) و(عِتِيًّا)، وقرأ ابن عباس (عُسيًّا)^(٩)، وكسر العين في قراءة حمزة والكسائي وحفص عن عاصم^(١٠)، يوضح أنه تأثر بالصائت الذي بعده، نتيجة الإتيان بينها، فالمماثلة رجعية أو خلفية.

(١) سورة الفاتحة، آية (٢).

(٢) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٣.

(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣.

(٤) ذكر ابن جني أن قراءة (الحمْدُ لله) هي مروية عن زيد بن علي والحسن البصري. انظر: ابن جني،

المحتسب، ج ١، ص ٣٧.

(٥) الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، ج ١، ص ٩.

(٦) الصغير، محمود أحمد، القراءات الشاذة، ص ٨٢.

(٧) النحاس، إعراب القرآن، ج ١، ص ١٢٠.

(٨) سورة مريم، آية (٨).

(٩) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ١٦٢.

(١٠) الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج ٣، ص ١١٦؛ وابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٤٠٧.

ب- الإبتاع بالضمّة:

ومن صور هذه الظاهرة^(١) ما جاء في سورة الفاتحة مما ذكره الفراء عن "أهل البدو" أن بعضهم قرأ (الحمْدُ لله)^(٢). يقول الفراء: "وأما الذين رفعوا اللام؛ فإنهم أرادوا المثال الأكثر من أسماء العرب، الذي يجتمع فيه الضمتان؛ مثل: الحلم والعقب"^(٣). وقد فضل ابن جني قراءة إبتاع الضم - "الحمْدُ لله" - على إبتاع الكسر - "الحمْدِ لله" - لسببين: "أحدهما: أنه إذا كان إبتاعاً، فإن أقيس الإبتاع أن يكون الثاني تابِعاً للأول، وذلك أنه جار مجرى السبب والمسبب، وينبغي أن يكون السبب أقرب رتبة من المسبب... والآخر: أن ضمة الدال في (الحمْدُ) إعراب، وكسر اللام في (لله) بناء، وحرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء"^(٤).

والفرق ظاهر في الإبتاع بالضم عن الإبتاع بالكسر، وذلك أن إبتاع الضم تكون فيه المماثلة الصوتية تقدمية أو أمامية؛ لتأثر اللاحق بالسابق، بخلاف الإبتاع في الكسر.

وفي قوله تعالى: ﴿عُرْبًا أَتْرَابًا﴾^(٥). قال الفراء: "كنت أسمعهم يقرءون ﴿عُرْبًا أَتْرَابًا﴾ بالتخفيف وهو مثل قولك: الرُّسُلُ والكُتُبُ في لغة تميم وبكر بالتخفيف، والتثقل وجه القراءة، لأن كل فعول أو فعيل أو فعال جمع على هذا المثال، فهو مثقل مذكراً كان أو مؤنثاً، والقراء على ذلك"^(٦). ومقصود الفراء "بالتخفيف"، هو السكون، وعكسه "التثقل"، وهو جلب الصائت الذي لا يشيع في لغة تميم وبكر - كما يذكر الفراء - وعليه، فإن قراءة "﴿عُرْبًا﴾ هي التي ثبت فيها إبتاع الصوائت، عن طريق المماثلة التقدمية بين الضمتين.

(١) انظر: الفراء، الأيام والليالي والشهور، ص ٤. لفظ (الجمعة).

(٢) هي قراءة التابعي إبراهيم بن أبي عبلة. انظر: ابن جني، المحتسب، ج ١، ص ٣٧، وابن الجزري، طبقات القراء، ج ١، ص ١٩.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٣-٤.

(٤) ابن جني، المحتسب، ج ١، ص ٣٧-٣٨.

(٥) سورة الواقعة، آية (٣٧).

(٦) الفراء، معاني القرآن، ج ٣، ص ١٢٥.

وفي قوله تعالى: ﴿عُذْرًا أَوْ نَذْرًا﴾^(١). قال الفراء: "خففه الأعمش، وثقل عاصم (النذر) وحده"^(٢). وأهل الحجاز يتقلون عذراً أو نذراً. وهو مصدر مخففاً كان أو مثقلاً. ونصب عذراً أو نذراً أي: أرسلت بما أرسلت به إذاراً من الله أو إنذاراً"^(٣)، فالإتباع حاصل بإتباع صائت الذال بصائت النون، بالمماثلة التقدمية أو الأمامية.

ج- الإتباع بالفتحة:

ومن أمثلة الإتباع بالفتحة، ما جاء في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا﴾^(٤)، قال الفراء: "قرأت القراءة بكسر الألف، إلا أبا عبد الرحمن السلمي، فإنه قرأها بالفتح (إدًا) ومن العرب من يقول: لقد جئت بشيء أدٍ مثل ماد. وهو في الوجوه كلها: بشيء عظيم"^(٥). قال ابن جني: الأدُّ بالفتح: القوة"^(٦). فالإتباع حاصل في قراءة أبي عبد الرحمن السلمي^(٧) بالمماثلة بين فتحة الهمزة وفتحة الدال، والمماثلة رجعية؛ لتأثر فتحة الهمزة السابقة بفتحة الدال اللاحقة.

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَخْرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٍ﴾^(٨). قال الفراء: "قرأ الناس (أخْرُ من شكله) إلا مجاهداً"^(٩)، فإنه قرأ (وأخْرُ) كأنه ظن أن الأزواج لا تكون من نعت واحد"^(١٠). فالتماثل الصوتي بين الصوائت، حدث بإتباع فتحة الهمزة بفتحة الخاء اللاحقة لها، وبذا تكون المماثلة خلفية أو رجعية.

(١) سورة المرسلات، آية (٦).

(٢) وهي قراءة ابن عامر وابن كثير والكسائي، وأما عاصم فمختلف في روايته بين التثقل والتخفيف. انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص ٧٤٢.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ج ٣، ص ٢٢٢.

(٤) سورة مريم، آية (٨٩).

(٥) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ١٧٣.

(٦) ابن جني، المحتسب، ج ٢، ص ٤٥.

(٧) هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة، ويكنى بأبي عبد الرحمن، أخذ القراءة عن جمع من الصحابة، وأخذ عنه كثيرون كعاصم ويحيى بن وثاب وعطاء بن السائب. انظر: ابن الجزري، طبقات القراء، ترجمة رقم (١٧٥٥)، ج ١، ص ٤١٣.

(٨) سورة (ص)، آية (٥٨).

(٩) هو مجاهد بن جبر، ويكنى بأبي الحجاج المكي، قرأ على عبد الله بن السائب وابن عباس، وأخذ عنه الأعمش، توفي سنة (١٠٣هـ). انظر: ابن الجزري، طبقات القراء، ترجمة رقم (٢٦٥٩) ج ٢، ص ٤١.

(١٠) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٤١٠.

بهذه الأمثلة يتبين أن الإلتباع في الصوائت بحالاته الثلاث - الفتح والكسر والضم - قد ذكره الفراء، سواء من اللهجات العربية أو من القراءات القرآنية، فهو مظهر من مظاهر الانسجام الصوتي تتماثل فيه الصوائت، نتيجة تأثر الأصوات المتجاورة، وتأثير بعضها ببعض، وقد لاحظ شيوعه عند أهل البادية أكثر من البيئة الحضرية التي تعمل على تحقيق الأصوات، وتحول عادة دون تأثرها بعضها ببعض أثناء النطق^(١).

ثانياً: الإمالة:

الإمالة ضرب من ضروب المماثلة الصوتية، التي يتحقق بها الانسجام والتلاؤم بين الصوائت فهي في اللغة من الميل بمعنى "العدول إلى الشيء والإقبال عليه"^(٢)، وفي الاصطلاح فإن تعابير القدماء وألفاظهم قد اختلفت؛ فسيبويه لم يعرفها نصاً، ولكنه أشار إلى مفهوم الإمالة في "باب ما تمال فيه الألفات" فقال: "فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور... وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقربوها منها كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي"^(٣) ثم قال: "فالألف قد تشبه الياء، فأرادوا أن يقربوها منها"^(٤). واستفاد كثير من علماء اللغة والقراءات من ألفاظ سيبويه في تعريفهم للإمالة، إلا أنهم اختلفوا في أساليبهم وألفاظهم في بيان مفهومها^(٥).

وعند المحدثين، فإن الإمالة في طبيعتها هي "تقريب صوتي بين الصوائت. ومعناه الاتجاه بالصائت قصيراً كان أم طويلاً إلى حالة ارتكازية وسطى بين اثنين من قربنائته"^(٦). وبصورة خاصة، فإن الإمالة تعني "إمالة الألف نحو ياء المد، وإمالة الفتحة باتجاه الكسرة"^(٧)، أو "إمالة الفتحة والألف نحو الكسرة والياء"^(٨). وتوسع بعضهم في الإمالة، ولم يقصرها في اتجاه الفتحة والألف نحو الكسرة والياء، بل أدخل نوعاً آخر،

(١) أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، ص ١١٥.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة (ميل).

(٣) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤، ص ١١٧.

(٤) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤، ص ١١٧.

(٥) انظر: شلبي، عبد الفتاح، الإمالة في القراءات واللهجات العربية، ص ١٤.

(٦) عبد الجليل، عبد القادر، الأصوات اللغوية، ص ٣٠٦-٣٠٧.

(٧) استيتية، سمير، تحليل الظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن حبيب، ص ٤١.

(٨) براجمستراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص ٣٨.

وهو إمالة الفتحة نحو الضمة. وأطلق على الأول "الترخيم"، وعلى الآخر "التفخيم"، بيد أنه أقل شيوعاً من الأول^(١).

وقد وُصفت هيئة صوت الإمالة عند المحدثين، بأنه صوت يحدث من ارتفاع مقدم اللسان نحو منطقة الغار، ارتفاعاً يزيد على ارتفاعه مع الفتحة المرفقة، ويقل عن ارتفاعه مع الكسرة، ويكون وضع الشفتين مع الإمالة وضع انفراج إلا أنه دون الانفراج الذي يكون مع الكسرة^(٢). ولا ريب أن درجة الإمالة تختلف من سياق إلى آخر، ولذلك تم تحديد مستويين للإمالة^(٣):

أ- إمالة قصيرة: وتكون باتجاه الفتحة نحو الكسرة.

ب- إمالة طويلة: وتكون باتجاه الألف نحو الياء. (أي إمالة الفتحة الطويلة باتجاه الكسرة الطويلة).

والفراء في كتابه "معاني القرآن" لم يسهب في حديثه عن الإمالة، بل كانت إشارات موجزة عند بعض الآيات القرآنية، وخلت ألفاظ أخرى من حديث الفراء عنها، اشتهرت بإمالتها عن قراء الكوفة خاصة، كإمالة حمزة والكسائي وعاصم من رواية حفص "مَجْرَاهَا"^(٤)، من قول الله تعالى «بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا»^(٥). فكان الأصل أن يتحدث عنها الفراء، فضلاً عن الإشارة إلى هؤلاء القراء الذين كان على علم بقراءاتهم وما انفردوا به.

ويدل على ذلك ما عزي إلى الفراء من رأي في الإمالة، والمفاضلة بين القراء فيها. فقد نقل عنه أنه قال: "أفرط عاصم في الفتح، وأفرط حمزه في الكسر، وأحب إلي أن تكون القراءة بين ذلك. قال خلف^(٦): فقلت له: ومن يطيق هذا. قال الفراء: كذلك

(١) انظر: أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، ص ٦٥، والجندي، أحمد، اللهجات العربية في التراث، ج ١، ص ٢٨٣، وآل غنيم، صالح، اللهجات في الكتاب لسبويه، ص ٧٣-٧٤.

(٢) الأنطاكي، مصطفى، المحيط في الأصوات، ج ١، ص ٤٢.

(٣) المطليبي، غالب، دراسة في أصوات المد، ص ١٦٣.

(٤) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٣٣٣.

(٥) سورة هود، آية (٤١).

(٦) هو خلف بن هشام الأسدي البغدادي (١٥٠-٢٢٩) أحد القراء العشرة. انظر: ابن الجزري، طبقات القراء، رقم (١٢٣٥)، ج ١، ص ٢٧٢.

ينبغي أن تكون القراءة بين الفتح والكسر مثل قراءة أبي عمرو - رحمه الله -، وإنما يترك ذلك من يتركه لما لا يقدر عليه؛ لأنه أمرٌ صعبٌ شديدٌ^(١).

ومعلوم أن مصطلح (الفتح) هو المصطلح المقابل لمصطلح الإمالة الذي عبر عنه الفراء (بالكسر)، فهو أحد المصطلحات التي تطلق على الإمالة^(٢). ويتبين من النص السابق أن الفراء لم يكن يفضل الإمالة في القراءة القرآنية، وفي الوقت نفسه لم يكن يميل إلى "الفتح" المقابل للإمالة، فهو يبتغي صوتاً وسطياً بين الإمالة والفتح؛ ولذا أحب قراءة أبي عمرو ابن العلاء، وفضلها في هذا السياق على قراءة عاصم التي رآها تكثر من الفتح، وعلى قراءة حمزة التي رآها تفرط في الإمالة، أو على تعبيره "بالكسر". ولعل ذلك كان سبباً في قلة الإشارات المعبرة عن الإمالة في كتابه "معاني القرآن"، فقد وردت لمحات في بعض الآيات القرآنية، يذكر فيها الفراء وجوه الإمالة فيها، أو أن وجهاً من وجوه قراءتها يحتمل الإمالة أو "الكسر".

ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾^(٣). قال الفراء: "لم تكسر العرب (إنا) إلا في هذا الموضع - أي في "إنا لله" - مع اللام في التوجع خاصة. فإن لم يقولوا (لله) فتحوا، فقالوا: إنا لزيد محبون، وإنا لربنا حامدون عابدون. وإنما كسرت في (إنا لله) لأنها استعملت فصار كالحرف الواحد، فأشير إلى النون بالكسر لكسرة اللام التي في (الله)؛ كما قالوا: هالك وكافر، كسرت الكاف من كافر لكسرة الألف؛ لأنه حرف واحد، فصار (إنا لله) كالحرف الواحد لكثرة استعمالها إياها، كما قالوا: الحمد لله^(٤)."

وهو موافق لقول الكسائي الذي قال: "إن شئت كسرت الألف في (إنا) لاستعمالها وكثرتها"^(٥). على أن الضمير (نا) الذي ذكره الفراء، من الأسماء المبنية كغيره من الضمائر، والإمالة مخصوصة بالأسماء المعربة، فلا تمال الأسماء المبنية التي هي من موانع الإمالة، غير أن النحاة استثنوا من الأسماء المبنية ما ورد في إمالتها سماعاً، ومن

(١) أبو شامة، إبراز المعاني، ص ١٦٤.

(٢) ويطلق عليهما "الإضجاع" و"البطح". انظر: ابن الجزري، النشر، ج ٢، ص ٢٤، والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ٢، ص ٥٢٥.

(٣) سورة البقرة، آية (١٥٦).

(٤) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٩٤.

(٥) الكسائي، علي بن حمزة، معاني القرآن، ص ٨٢.

ذلك ضمير الغائبة (ها) والضمير (نا) للمتكلمين، إذا كان قبلها "كسرة أو ياء". يقول ابن مالك (٦٨٢هـ) في ألفيته:

وَلَا تُمِلُّ مَا لَمْ يَلِّ تَمَكَّنَا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ (هَا) وَغَيْرَ (نَا) (١)

قال ابن عقيل (٧٦٩هـ) - شارح ألفية ابن مالك -: "الإمالة من خواص الأسماء المتمكنة، فلا يمال غير المتمكن إلا سماعاً، إلا (ها) و(نا)، فإنهما يمالان قياساً مطرداً، نحو يريد أن "يضربها" و"مر بنا" (٢) (٣).

وفي قوله تعالى (٤): ﴿طِه﴾. قال الفراء: "قرأ رجل على ابن مسعود (طه) بالفتح. قال: فقال له عبد الله (طيه) بالكسر. قال: فقال له الرجل: يا أبا عبد الرحمن أليس إنما أمر أن يطأ قدمه. قال: فقال له: (طيه). هكذا قرأني رسول الله (ﷺ). وكان بعض القراء يقطعها (طه). قرأها أبو عمرو بن العلاء، طاهي (٥) هكذا (٦).

ومسألة إمالة (طه) من المسائل المختلف فيها بين القراء، ولذا ذكرها أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ) في "باب ما اختلفت القراءة فيه بالفتح والإمالة في حروف التهجي في فواتح السور" (٧). وهو ما صنعه ابن الجزري تحت عنوان: "فصل في إمالة أحرف الهجاء في أوائل السور" (٨).

وفي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾ (٩). قال الفراء: "أكثر العرب على ترك التنوين - أي في (تتري) -، تنزل بمنزلة تقوى، ومنهم من نون فيها، وجعلها ألفاً كألف الإعراب، فصارت في تغير واوها بمنزلة التراث والتجاه، وإن شئت جعلت الياء

(١) الأندلسي، محمد بن عبد الله بن مالك، ألفية ابن مالك، باب الإمالة، ص ٧٣.

(٢) العقيلي، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٢، ص ٤٨٤.

(٣) ذكر محي الدين عبد الحميد في تحقيقه لشرح ابن عقيل، أسماء أخرى مبنية كـ"ذا الإشارية"، و"حتى" و"أنى" ومن الحروف "بلى... الخ". انظر: شرح ابن عقيل، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، ج ٢، ص ٤٨٤.

(٤) سورة طه، آية (١).

(٥) أي بفتح الطاء، وإمالة الهاء للكسرة، وفي رواية أخرى أنه قرأها بكسر الطاء والهاء. انظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج ٣، ص ١٣٣.

(٦) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ١٧٤.

(٧) الداني، أبو عمرو، الفتح والإمالة، ص ٢٤٦.

(٨) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢، ص ٥٠.

(٩) سورة المؤمنون، آية (٤٤).

منها كأنها أصلية، فتكون بمنزلة المعزى تتون ولا تتون، ويكون الوقوف عليها حينئذ بالياء وإشارة إلى الكسر، وإن جعلتها ألف إعراب لم تشر؛ لأنك لا تشير إلى ألفات الإعراب الكسر، ولا تقول: رأيت زيدى ولا عمري^(١).

فشرط الإمالة في (تترا) - كما يرى الفراء - أن تكون الألف (الفتحة الطويلة) التي في آخرها هي من أصل بنية الكلمة، لا أن تكون ألف إعراب (تترا)، وقراءتها بغير تتوين، يكون على وزن (فعلى)^(٢)، التي في آخرها ألف التانيث، لا ألف الإعراب الدالة على النصب. فحينئذ "يكون الوقوف عليها بالياء وإشارة إلى الكسرة"، أي بإمالة الفتحة الطويلة إلى الكسر.

وفي قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾^(٣). قال الفراء: "ضحاهما: نهارها، وكذلك

قوله ﴿وَالضُّحَى﴾^(٤) هو النهار كله بكسر الضحى: من ضحاهما، وكل الآيات التي تشاكلها، وإن كان أصل بعضها بالواو. من ذلك تلاها، وطحاهما، ودحاهما لما ابتدئت السورة بحروف الياء والكسر اتبعها ما هو من الواو، ولو كان الابتداء للواو لجاز فتح ذلك كله. وكان حمزة يفتح ما كان من الواو، ويكسرهما ما كان من الياء، وذلك من قلة البصر بمجاري كلام العرب، فإذا انفرد جنس الواو فتحته، وإذا انفرد جنس الياء فأنت فيه بالخيار، إن فتحت وإن كسرت فصواب^(٥).

فمنظور الفراء أن رؤوس الآيات تتابعت في الإمالة، لكون رأس الآية الأولى - "وَضُحَاهَا" - جاءت من أصل يائي. (أضحى - يضحى) - فتتابعت الإمالة في الفواصل الأخرى "تلاها" و"دحاهما" مشاكلة لما سبقها، وإن كان أصل بعضها واوياً. وأضاف أبو عمرو الداني سبباً آخر لجواز إمالة ما كانت ألفه منقلبة عن واو في مثل هذا الموضع، فهو يرى: "أنه قد اجتمع أمران كل واحد منهما يجلب الإمالة ويحسنها:

أحدهما: إمالة ما قبلها وما بعدها من رؤوس الآيات.

(١) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٢٣٦.

(٢) الطبري، تفسير الطبري، ج ١٨، ص ٣١.

(٣) سورة الشمس، آية (١).

(٤) سورة الضحى، آية (١).

(٥) الفراء، معاني القرآن، ج ٣، ص ٣٦٦.

والآخر: أن ألفتها تتقلب بإيات إذا قيل (دحيت)، و(طحيت)، و(تليت)، و(سُجي) وإذا كانت الإمالة جائزة مسموعة في أحد هذين الأمرين كما قدمناه، كانا إذا اجتمعا أولى أن يجلبا الإمالة ويحسنها^(١).

أما القراء، فاختلفوا في إمالة هذه الكلمات، وقد ذكر الفراء منهم حمزة الذي كان يفتح ما كان من الواو، ويميل ما كان من الياء، واعتبر الفراء ما ذهب إليه حمزة من قلة المعرفة بكلام العرب - على الرغم أنه من القراء السبعة - وقرأ ابن كثير وابن عامر وعاصم بالفتح ولا يميلون، وقرأ نافع وأبو عمرو بين الفتح والإمالة، وانفرد الكسائي بإمالتها كلها^(٢)، وهي القراءة التي ارتضاها الفراء من بين القراءات الأخرى المختلفة.

وإذا كان الفراء قد ذكر بعض القراء كأبي عمرو بن العلاء وحمزة في سياق حديثه عن الإمالة، فإننا نلاحظ أنه لم يتحدث عن اللهجات التي كانت تتباين في إمالتها وفتحها، غير أن كتب النحو لم تخلوا من قول للفراء في إمالة القبائل. فقد نقل ابن يعيش عن الفراء قوله: "أهل الحجاز يفتحون ما كان مثل شاء وخاف وجاد وكاد، وما كان من ذوات الياء. وعامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس يسرون إلى الكسر من ذوات الياء في هذه الأشياء، ويفتحون من ذوات الواو، مثل: قال وجال"^(٣).

ومدلول كلام الفراء أن الإمالة شائعة في أهل نجد من تميم وأسد وقيس، أكثر من أهل الحجاز، فإن الفتح معهم سائد، ولذا قال ابن يعيش: "الإمالة لغة تميم، والفتح لغة أهل الحجاز"^(٤) وهو ما نصت عليه كثير من كتب اللغة^(٥) والقراءات^(٦).

لكن شهرة أهل نجد بالإمالة في حديثهم، لم يكن لينفي الإمالة عند الحجازيين، فقد

(١) الداني، أبي عمرو، الفتح والإمالة، ص ٣٣.

(٢) انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٦٨٨، وأبو شامة، إبراز المعاني، ص ١٥٩، والفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج ٤، ص ١٢٨، وشلبي، الإمالة في القراءات واللهجات، ص ١٩٣.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٩، ص ٥٤.

(٤) نفسه، ج ٩، ص ٥٤.

(٥) انظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ٢، ص ٥٢٥، والأزهري، التصريح على التوضيح، ج ٢، ص ٣٥٠، وأنيس، إبراهيم، وفي اللهجات العربية، ص ٦٠، ومحيسن، محمد، المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية، ص ٩٤.

(٦) انظر: أبو شامة، إبراز المعاني، ص ١٥٢، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢، ص ٢٤، والسيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج ١، ص ١٢٠.

أشار سيبويه^(١) وغيره من النحاة^(٢) إلى إمالة أهل الحجاز في بعض المواضع، وضرب سيبويه أمثلة على إمالتهم، كما صنع الفراء في النص الذي نقله ابن يعيش عنه. وأضح د. عبد الفتاح شلبي مواضع الخلاف بين الفراء وسيبويه من خلال الأمثلة التي ضربها كل واحد منهما، وخلص إلى أن "الإمالة لم تكن مقصورة على تلك القبائل التي أشار إليها الأقدمون في كتبهم، وإنما كانت ظاهرة أكثر شيوعاً مما ذكروه؛ فقد كانت تنتظم معظم القبائل العربية وإن تفاوتت قلة وكثرة، فهي إذن صفة كثيرة الشيوع جداً عن العرب في نطقهم"^(٣)، نتيجة تفاوت النصوص في نسبة الإمالة إلى أهل نجد من تميم وأسد وقيس في كثير منها، وضم أهل الحجاز في بعضها، أو اختصاص كل جانب بألفاظ في الإمالة وألفاظ أخرى في الفتح.

وإلى جانب هذا الذي نقله ابن يعيش عن الفراء، نجد أبا الحسن الأشموني (٩٢٩هـ) يعزو إلى الفراء إمالته (الحروف المتقطعة) في فواتح سور القرآن الكريم^(٤)، مثل: (حم، طه)، وعلل الفراء إمالتها؛ بأنها إذا تئبت رُدّت إلى الياء، فيقال: طيان، وحيان، مخالفاً رأي أصحابه الكوفيين الذين عللوا إمالتها لأنها مقصورة، والمقصور يغلب عليه الإمالة، ورُدّ عليهم بأن كثيراً من المقصور لا يمال، كما خالف رأياً آخر، علل إمالة هذه الأصوات للإشعار بأنها قد صارت من حيز الأسماء التي تمتنع فيها الإمالة^(٥).

ورأى الفراء - كما عزا له الأشموني - إمالة (حروف المعجم)^(٦) نحو: (با) و(تا) و(ثا) التي ليست في فواتح السور، باعتبارها أسماء لحروف المعجم على لغة قصرها^(٧)، وهو رأي ذكره سيبويه عن بعض العرب، "لأنها أسماء ما يلفظ به، وليست فيها ما في (قد) و(لا)، وإنما جاءت كسائر الأسماء لا لمعنى آخر"^(٨).

ومن هنا يتبين، أن الفراء قد أشار إلى الإمالة، وكانت له فيها آراء منفردة، سواء ما ذكره في كتابه "معاني القرآن"، أو ما عُرِي له من الأقوال المنثورة في كتب اللغة. وقد

(١) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤، ص ١٢٠ (وما بعدها).

(٢) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص ١٦٠.

(٣) شلبي، عبد الفتاح، الإمالة في القراءات واللهجات العربية، ص ٨٤.

(٤) الأشموني، أبو الحسن، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ٢، ص ٥٣٥.

(٥) المصدر السابق، ج ٢، ص ٥٣٥.

(٦) نفسه، ج ٢، ص ٥٣٥. وانظر: الفراء، المذكر والمؤنث، ص ٣٦.

(٧) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٤، ص ٢٢٣.

(٨) انظر: سنيّبة، سمير، تحليل الظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن حبيب، ص ٤٢-٤٥.

رأينا أنه أخذ على حمزة الكوفي - أحد القراء السبعة - تفرده بالإمالة في بعض المواضع، ومعلوم أن القراءات القرآنية جاءت بالتواتر عن النبي (ﷺ)، وهو ما دعا عبد القادر البغدادي (١٠٩٣هـ) إلى أن يتعقب الفراء في مثل هذه المواضع، ويرد على كل ما أخذ على القراءات، بقوله: "وهذه الأقوال كلها لا ينبغي أن يلتفت إليها لأنها طعن في المتواتر، وإن كانت صادرة من أئمة كبار"^(١).

(١) البغدادي، عبد القادر، خزنة الأدب، ج٤، ص٤٢٣.

المبحث الرابع:

إثباتها وحذفها

تواجه الصوائت في مختلف مواقعها نوعاً من الإبدال بينها، ويكون لعامل اللهجات العربية أثر كبير في هذا الإبدال، وقد يتعدى الأمر إلى أكثر من ذلك؛ فتستعين العربية بحذف الصائت طلباً للخفة والسهولة، وابتعاداً عن ظواهر صوتية حاولت اللغة التخلص منها، كتوالي الأمثال، أو كثرة الصوائت المتتالية.

وقد يحدث خلاف السابق، من إثبات الصائت بديلاً عن حذفه؛ لجلب نوع من الانسجام بين الصوائت في توافقها. ولا ريب أن ظاهرة الصائت محل السكون أو السكون محل الصائت لا يمكن في العربية أن يكون في (فاء) الكلمة، لأن القاعدة المتفق عليها في الفصاحة (لا يبدأ بساكن)، ومن ثم كان لا بد لهذه الظاهرة ألا تقع إلا في وسط الكلمة أو في آخرها؛ ولهذا كانت مباحث الفراء الصائتية في هذا الباب، تقف عند أمرين:

أولاً: وسط الكلمة.

ثانياً: آخر الكلمة.

أولاً: وسط الكلمة (الصوائت الحلقية):

تنتاب عين الكلمة في وسطها تغيرات صائتية، ترتبط في كثير منها إلى اختلاف اللهجات العربية في نطقها، وقد يكون لهذا التغيير ارتباطاً بنوع الصامت الوارد في وسط الكلمة، وهو ما وقع فعلاً فيما يعرف "بالصوائت الحلقية"^(١).

فقد اختلفت اللهجات العربية إذا وقع في موضع العين صوت ساكن من الصوائت الحلقية، وكان مسبقاً بصامت مفتوح، هل يبقى على سكونه؟ أم يجوز أن يتحول السكون

(١) المقصود بالصوائت الحلقية هي: الهمزة والهاء، والعين والحاء، والغين والخاء. وقد قسم المحدثون هذه الأصوات إلى مخارج مختلفة، طبقية - طبق الصلب - (الغين والحاء)، وحلقية (العين والحاء)، وحنجرية (الهمزة والهاء). أما تسميتها بالصوائت الحلقية مجتمعة، فهي إشارة إلى منطقة الحلق الواسعة، التي جمع فيها القدماء هذه الأصوات، وأطلقوا عليها (الحروف الحلقية) أو (الحروف الستة)، وجعلوها في ثلاثة مراتب - (أدنى الحلق، وسط الحلق، أقصى الحلق)؛ وأطلق عليها المحدثون (الصوائت الحلقية). انظر: أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ص ٣٤، وهلال، عبد الغفار، اللهجات العربية، ص ٣٠١، والشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٢٨٨، والراجحي، عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص ١١٣.

ويتضح بذلك، أن الفراء أخذ بمذهب أصحابه الكوفيين، إذ المسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، فالبصريون يقصرون هذا الباب على ما ورد من كلام العرب سماعاً لا يجوز القياس عليه، وخالفهم الكوفيون في جعله مقياساً مطرداً فيما لم يسمع.

وقد أبرز هذا الخلاف بين الفريقين ابن جني، الذي أخذ بمذهب البصريين حيناً من الدهر، بيد أنه مع تقدم العهد، اتضح له صحة ما ذهب إليه الكوفيون^(١). فهو يقول في الخصائص: "وسمعت الشجري أبا عبد الله غير دفعة بفتح الحرف الحلقى في نحو (بعدو) (هو محموم) ولم أسمعها من غيره من (عُقيل)، فقد كان يرد علينا منهم من يؤنس به ولا يبعد عن الأخذ بلغته. وما أظن الشجري إلا استهواه كثرة ما جاء عنهم من تحريك الحرف الحلقى بالفتح إذا انفتح ما قبله في الاسم على مذهب البغداديين؛ نحو قول كثير:

لَه نَعْلٌ لَا تَطْبَى الْكَلْبَ رِيحُهَا وَإِنْ جُعِلَتْ وَسَطُ الْمَجَالِسِ شُمَّتْ
وقول أبي النجم:

وَجَبَلًا طَالَ مَعَدًّا فَاشْمَخَ أَسْمٌ لَا يَسْطِيعُهُ النَّاسُ الدَّهْرَ^(٢)

وهذا قد قاسه الكوفيون، وإن كنا نحن لا نراه قياساً، لكن مثل (بعدو، وهو محموم) لم يرو عنهم فيما علمت...^(٣).

ويؤيد هذا المذهب في موضع آخر، بقوله: "إن حروف الحلق لا تحرك ساكناً، ولا تسكن متحركاً، بل لعمرى إنه يراد فيها الإتيان، وتجانس الصوت. فأما تسكين متحرك، أو تحريك ساكن فلا يجب لها"^(٤).

ورغم هذا الدفاع المستميت عن رأي البصريين، إلا أنه يرجع عنه، ويوافق الفراء والكوفيين في كتابه "المحتسب"، فيقول: "مذهب أصحابنا - أي البصريين - في كل شيء من هذا النحو مما فيه حرف حلقى ساكن بعد حرف مفتوح، أنه لا يحرك إلا على أنه لغة فيه، كالزهرة والزهرة، والنهر والنهر، والشعر والشعر...، ومذهب الكوفيين فيه أنه

(١) انظر: النعمي، حسام، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص ٢٣٠؛ وهلال، عبد الغفار، اللهجات العربية، ص ٣٠٨.

(٢) انظر: ديوان أبي النجم العجلي، تحقيق: سجع جبيلي، ص ٨٩-٩٠.

(٣) ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٩-١٠.

(٤) ابن جني، المنصف، ج ٢، ص ٣٠٧.

يحرك الثاني لكونه حلقياً، فيميزون فيه الفتح وإن لم يسموه، كالبحر والبحر، والصخر والصخر. وما أرى القول من بعد إلا معهم، والحق إلا في أيديهم، وذلك أنني سمعت عامة عقيل تقول ذلك، ولا تقف فيه سائغاً غير مستكره^(١)، فكثرة سماعه من قبيلة عقيل، كان سبباً في خروجه عن رأي البصريين الذين قصرُوا هذه اللغة على السماع، دون القياس عليها، خلافاً للكوفيين الذين توسعوا بجواز القياس عليها.

ويبدو أن اختيارهم الفتحة دون الضمة والكسرة، لجلب الانسجام بين الصوائت بالإتباع بينها، لأنها مسبوقة بفتحة مماثلة لها. ومن ناحية أخرى، فإن الباحثين المحدثين أيدوا قول الفراء والكوفيين، وعلل د. إبراهيم أنيس^(٢) لهذه الظاهرة، بأن الأصوات الحلقية بعد صدورها من مخرجها الحلق، تحتاج إلى اتساع في مجراها بالفم، فليس هناك ما يعوق هذا المجرى في زوايا الفم، ولهذا ناسبها من الصوائت أكثرها اتساعاً، وتلك هي الفتحة. وهو ما وافقه عليه د. عبده الراجحي^(٣) ورأى أن التفسير العلمي لهذه الظاهرة هو أن تحريك الصوت الحلقى أخف من تسكينه.

ويتضح ذلك أكثر "بالعلاقة الوطيدة بين آلية النطق في الحنجريات - (الصوائت الحلقية) - وبين الفتحة، وذلك لأن انقباض الحلق في أثناء نطق الحلقيات، يقابله من الجهة الأخرى انفتاح في التجويف الفموي"^(٤). وفوق ذلك كله؛ فإن التجارب الحديثة أكدت ارتباطاً وثيقاً بين النطق بأصوات الحلق والفتحة؛ وذلك لأن الأصوات الحلقية تناسب في الغالب وضعاً خاصاً للسان، تتفق مع وضع الفتحة^(٥). وبذلك يتبين أن قول الفراء والكوفيين من جواز تحريك هذه الصوائت "الهمزة والهاء، والعين والحاء، والغين والخاء" في وسط الكلمة بالفتحة، له ما يعضده في القوانين الصوتية الحديثة.

أما لهجة هذه القبيلة، فقد رأينا أن الفراء لم يشر إلى متكلمي هذه اللهجة من العرب، ونسبها ابن جنى - كما ذكرنا - إلى (عقيل)، غير أن أبا حيان الأندلسي ينسبها إلى بعض من (بكر بن وائل)^(٦)، لكن هذا الخلاف بين نسبتها إلى إحدى القبيلتين يزول

(١) ابن جنى، المحتسب، ج ١، ص ٨٤.

(٢) أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، ص ١٧٠.

(٣) الراجحي، عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص ١١٣.

(٤) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٢٨٨.

(٥) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ص ٣٤.

(٦) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج ٣، ص ٢٥٧.

عند معرفتنا بالتقارب المكاني بينهما، فقبيلة "عُقيل" كانت تقيم في البحرين^(١)، ولم تكن على بعد منها بنو بكر بن وائل، الذين كانوا يقطنون اليمامة إلى البحرين^(٢)، وبهذا يمكن أن نعزو هذه اللهجة إلى بني عُقيل وبكر بن وائل، وندرك "سر التشابه في اللهجة بين القبيلتين"^(٣).

ثانياً: آخر الكلمة (توالي الصوائت):

تتجنب العربية في نطقها اجتماع الأصوات المتماثلة، وتحاول التخلص منه، وهو ما عُرف عند علماء اللغة "بكراهية توالي الأمثال"^(٤)، وعبر عنه المحدثون بقانون المخالفة الصوتية أو المغايرة الصوتية (Dissimilation)^(٥).

ويسعى هذا القانون إلى طلب الخفة والسهولة في النطق، وتجنب الثقل والتكرار، إذ المخالفة "تجري بتغيير أحد الصوتين المتماثلين إلى صوت مخالف، تيسيراً للنطق وتحقيقاً للانسجام الصوتي في الكلام"^(٦)، أو هي "تعديل الصوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور، ولكنه تعديل عكسي يؤدي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصوتين"^(٧).

ويأتي حذف الصائت من بنية الكلمة، جانباً من جوانب التخلص من تواليها، وتطبيقاً لقانون المخالفة الصوتية، لأن توالي الصوائت المتتابعة يؤدي إلى صعوبة في النطق، وجعله ثقيلًا على اللسان؛ مما يترتب عليه إضعاف للنظام المقطعي الصوتي^(٨)، وينتج عنه توالي مقاطع كثيرة متتالية، تولد عند العربي رتابة صوتية غير مرغوب فيها^(٩).

(١) انظر: كحالة، عمر رضا، معجم قبائل العرب، ج ٢، ص ٨٠١.

(٢) نفسه، ج ١، ص ٩٤.

(٣) الراجحي، عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص ١١٣.

(٤) انظر: الخليل، عبد القادر مرعي، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ص ١٥١.

(٥) عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي، ص ٥٧.

(٦) الخليل، عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي، ص ١٣٩.

(٧) عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٨٤.

(٨) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٧٤.

(٩) عمارة، إسماعيل أحمد، تطبيقات في المناهج اللغوية، ص ١٨٩.

وقد تحدث الفراء عن استئقال العرب توالي الصوائت في مواضع متعددة، واستشهد بالآيات القرآنية والشعر العربي. فعند قوله تعالى: ﴿بَيْتَ طَائِفَةٍ...﴾^(١). قال الفراء: "جزمها حمزة، وقرأها «بَيْتُ طَائِفَةٍ»، جزمها لكثرة الحركات، فلما سكنت التاء اندغمت في الطاء"^(٢). فوجه قراءة حمزة في إسكان التاء في الفعل "بيت" لكثرة الصوائت المتتالية، ثم حصل إدغام بين الطاء والتاء لاتحاد مخرجيهما.

وفي قوله تعالى: ﴿أَنْلِزِمُكُمْوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾^(٣). يفصل الفراء القول في "أَنْلِزِمُكُمْوهَا" فيقول: "العرب تسكن الميم من اللزوم. فيقولون: أنلزمكموها. وذلك أن الحركات قد توالى فسكنت الميم لحركتها، وحركتين بعدها وأنها مرفوعة. فلو كانت منصوبة لم يستقل فتخفف، إنما يستقلون كسرة بعدها ضمة، أو ضمة بعدها كسرة، أو كسرتين متواليين، أو ضميتين متواليين. فأما الضمتان، فقله: "لا يجرّزْنهم"^(٤) جزموا النون لأن قبلها ضمة فخفت^(٥)، كما قال (رُسل). فأما الكسرتان فمثل قوله الإبل إذا خفت، وأما الضمة والكسرة، فمثل قول الشاعر:

وناع يُخْبِرُنَا بِمُهْلِكِ سَيْدٍ تَقَطَّعَ مِنْ وَجْدٍ عَلَيْهِ الْأَتَامِلُ^(٦)

وإن شئت تُقَطَّع. وقوله في الكسرتين:

إذا اعْوَجَجْنَ قَلْتُ صَاحِبُ قَوْمٍ^(٧)

يريد صاحبي"^(٨).

-
- (١) سورة النساء، آية (٨١).
 (٢) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٢٧٩.
 (٣) سورة هود، آية (٢٨).
 (٤) سورة الأنبياء، آية (١٠٣).
 (٥) هي قراءة أبي عمرو بن العلاء. انظر: الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٣٧١.
 (٦) لم يذكر قائله.
 (٧) البيت من الرجز لأبي نخيلة، وعجز البيت: بالدو أمثال السفين العوم. انظر: كتاب سيبويه، ج ٤، ص ٢٠٣؛ والسيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج ٢، ص ٣٩٨، وابن جني، الخصائص، ج ١، ص ٥، وابن منظور، لسان العرب، مادة (عوم).
 (٨) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ١٢.

وقول الفراء: "العرب تسكن الميم من اللزوم" إشارة إلى وجوده بين لغات العرب، أما موضع الآية في القراءات القرآنية فلم يرد بالجزم بين القراء السبعة، أما حديثه: "إنما يستتقلون كسرة بعدها ضمة..." فهو ما عقد له سبويه باباً منفرداً في كتابه، وسيكون الحديث عنه بعد نصوص الفراء الواردة عن توالي الصوائت.

وفي قول المولى عز وجل: «وَلَا يَحِيْقُ الْمَكْرُ السَّيِّءُ إِلَّا بِأَوْلِيهِ»^(١). قال الفراء: "وقوله: (وَمَكْرُ السَّيِّءِ) الهمزة في (السيء) مخفوضة. وقد جزمها الأعمش وحمزة لكثرة الحركات..."^(٢). ويعلل أبو حيان الأندلسي هذا التسكين بأكثر من وجه، في قوله: "الأعمش وحمزة بإسكانها. أي (السيء) - فإما إجراء للوصل مجرى الوقف، وإما إسكاناً لتوالي الحركات، وإجراء للمنفصل مجرى المتصل"^(٣). ورأى الزمخشري (٥٣٨هـ) احتمال الاختلاس في هذه القراءة، حين قال: "قرأ حمزة (مَكْرُ السَّيِّءِ) بإسكان الهمزة، وذلك لاستتقاله الحركات مع الياء والهمزة، ولعله اختلس فظن سكوناً أو وقف وقفة حقيقية، ثم ابتداء (وَلَا يَحِيْقُ)"^(٤). وعلى الرغم من التوجيهات الأخرى التي ذكرها أبو حيان والزمخشري؛ إلا أنهما يوافقان الفراء، أن توالي الصوائت كان سبباً للتخفيف بالتسكين. وفي ضوء هذا التعليل وجه الفراء سَكَّنَ الفعل (أستدرج) في قول الشاعر:

فأبْلُونِي بَلِيَّ تَكْمَ لَعْلِي
أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرَجُ نَوِيًّا^(٥)

قال الفراء: "فجزم (وأستدرج) فإن شئت رددته إلى موضع الفاء المضمره في لعلى، وإن شئت جعلته في موضع رفع، فسكنت الجيم لكثرة توالي الحركات"^(٦).

فالفراء قد رأى أن هذه الألفاظ توالى فيها الصوائت، فاستتقل نطقها، فخففت بوسيلة الجزم أو السكون في موضع النقل على اختلاف الأسباب، سواء بكثرة الصوائت،

(١) سورة فاطر، آية (٤٣).

(٢) الفراء، معاني القرآن، ج٢، ص٣٧١.

(٣) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج٧، ص٣٠٥.

(٤) الزمخشري، الكشاف، ج٣، ص٦١٩.

(٥) البيت لأبي داود الأيادي. انظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ص٦٦٩، وابن جني، الخصائص، ج١، ص١٧٦.

(٦) الفراء، معاني القرآن، ج١، ص٨٨.

أو توالي صائتين متماثلين، أو اجتماع صائتين مختلفين، يستقل أن يأتي أحدهما بعد الآخر، كما ذكر الفراء من خلال هذه الألفاظ:

الألفاظ	نطقها	السبب عند الفراء
بَيْتَ	بَيْتَ	كثرة الحركات "الصوائت"
أَنْزَمُومَها	أَنْزَمُومَها	توالي الحركات "الصوائت"
لا يَحْرُئُهُم	لا يَحْرُئُهُم	توالي ضميتين
يَخْبِرُنَا	يَخْبِرُنَا	توالي ضمة بعد كسرة
صاحبي	صاحباً	توالي كسرتين
المكر السيء	المكر السيء	توالي الحركات "الصوائت"
أَسْتَدْرَجُ	أَسْتَدْرَجُ	توالي الحركات "الصوائت"

إضافة إلى الأمثلة التي تخللت النصوص، فيما ورد في وسط الكلمة، من توالي

ضميتين في (رُسُل - رُسُل)، وتوالي كسرتين في (إِبِل - إِبِل).

وقد وضع سيبويه باباً منفرداً في حذف الصائت، تحت عنوان "هذا ما يسكن استخفافاً وهو في الأصل متحرك"^(١)، وضرب أمثلة له، ونسب هذه اللغة إلى بكر بن وائل، وأناس كثير من بني تميم، ورأى أن هؤلاء كانوا يميلون إلى التخفف في حديثهم، ومظاهره عندهم - كما يذكر سيبويه -^(٢):

- "كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخف عليهم، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل".

- "كرهوا... الكسرة بعد الضمة، كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع".

- "إذا تابعت ضمتان، فإن هؤلاء يخففون، وكذلك الكسرتان تکرهان... كما تکره الياءان في مواضع".

(١) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤، ص ١١٣.

(٢) نفسه، ج ٤، ص ١١٤-١١٥.

- "ما توالى فيه الفتحان، فإنهم لا يسكنون منه، لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر".

ونلاحظ أن ثمة اتفاقاً واختلافاً بين ما ذكره الفراء، وما نقله سيبويه عن بعض العرب في هذه الظاهرة، فهما يتفقان في أسباب حذف الصائت وإبداله بالسكون، كتتابع الكسرتين، أو توالي الضمتين، أو أن تأتي كسرة بعد ضمة أو ضمة بعد كسرة، وأما ما توالى فيه فتحان، فإنه يختلف عن حالة الضم والكسر، كما قال سيبويه: "لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر"، وكما يقول الفراء: "فلو كانت منصوبة لم يستقل فتخفف".

وعلى الرغم من اتفاقهما في شأن الفتحة، بأنها لا تستبدل سكوناً، فإن ابن جني في كتابه "المحتسب"، يثبت خلاف هذه القاعدة، يخالف فيه ما نص عليه سيبويه والفراء، ويخص تميماً بهذه الظاهرة في كثير من المواضع، كقراءة سعيد بن جبير ﴿صُحُفًا مُنْشَرَّةً﴾^(١) بسكون الحاء والنون، قال ابن جني: "أما سكون الحاء فلغة تميمية"^(٢). غير أنه يرى شدوذه، ولذلك قال: "وما جاء عنهم في المفتوح - أي إسكانه - فشاذا لا يقاس عليه"^(٣)، وعقب د. عبد الصبور شاهين على رأي ابن جني في دراسته لهذه الظاهرة، بقوله: "ليس من المعقول أن يقال بشدوذ ما سقنا من شواهد قرآنية"^(٤). ويؤيد رأيه بما ورد في قراءة أبي عمرو بن العلاء من إسكان المفتوح في مواضع متعددة^(٥).

وأما الاختلاف فيما نقله سيبويه، وما ذكره الفراء، فبارز من عدة وجوه:

أولاً: أن سيبويه نسب هذه اللغة إلى فئة بعينها، وهي لغة "بكر بن وائل وأناس كثير من تميم". أما الفراء فقد نسبها إلى العرب عامة، ويظهر ذلك من عباراته "العرب تسكن"، وقوله: "إنما يستقلون" والضمير عائد إلى العرب، دون تخصيص للهجة قبيلة من قبائلهم التي كانت تتخاطب بها، وهو ما أشار إليه الفراء في مواضع متعددة في كتابه "معاني الفراء" من ذكره لمختلف اللهجات، دون الإشارة إلى أصحابها.

(١) سورة المدثر، آية (٥٢).

(٢) ابن جني، المحتسب، ج ٢، ص ٢٤٠.

(٣) نفسه، ج ١، ص ٥٣.

(٤) شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص ٣٣٠.

(٥) نفسه، ص ٣١٨-٣١٩.

وقد رأينا ابن جني - سابقاً - ينسب لغة حذف الصائت من وسط الكلمة في كثير من المواضع إلى بني تميم، وينسب إثبات الصائت في بعض المواضع إلى الحجازيين، لأن أهل الحجاز - كما يرى ابن الحاجب - "لا يغيرون البناء ولا يفرعون"^(١). وقد خلص د. إبراهيم أنيس في دراسته له عن "صيغ الاسم الثلاثي المجرد"^(٢)، إلى أن الأصل في الكلمات من مثل: عُتُق، وفخذ، وعَضُد السكون، وأن صيغة إثبات الصائت هي الفرع، وفي ذلك دلالة على شيوع حذف الصائت في العربية لتجنب تواليها؛ وبالتالي يكون نوعاً من التخفيف، وتوفيراً للجهد على المتكلم. كما يثبت أن كلتا اللغتين أو الصيغتين - على إثبات الصائت أو حذفه - واردتان في اللغة، سواءً أكانت إحداهما الأصل أم الأخرى الفرع، ويؤيده استعمال القراء للوجهين، وفي مقدمتهم أبو عمرو بن العلاء.

ثانياً: استشهد سيبويه في حذف الصائت، بما حكى عن بعض العرب، وبما روي من الشعر، ولم يستشهد بالقراءات القرآنية، بخلاف القراء الذي كان يعضد آراءه بالقراءات القرآنية.

ثالثاً: اكتفى سيبويه في حذف الصائت - "إسكان المتحرك" - بما ورد في وسط الكلمة، ولم يذكر ما ورد في آخرها، وذلك لأن سيبويه لم يجوز حذف الصائت في آخر الكلمة؛ لأجل الخفة في غير الشعر، فهو يقول: "وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر... ولم يجئ هذا في النصب"^(٣).

ومقتضى كلام سيبويه أنه لا يجوز حذف الصائت في آخر الكلمة في غير الشعر، لأن الشعر يساغ له من الضرورة ما لا يجوز في غيره، وخص المجرور والمرفوع دون المنصوب، لأن الفتح - كما يقول - أخف عليهم، فالخفة - على رأي سيبويه - متحققة في النصب، فلا حاجة إليه إلى الجزم أو السكون. وإذا كان ذلك مقتصراً على الشعر، فإن ما ورد في غير الشعر فلا يفسر بحذف الصائت عند سيبويه، وهو ما يظهر في تعليقه لقراءة أبي عمرو: «إِلَى بَأْوِكُمْ»^(٤) بسكون الهمزة أنه اختلاس^(٥). والاختلاس وإن كان

(١) الأستراباذي، شرح الشافية، ج ١، ص ٣٩.

(٢) أنيس، صيغ الاسم الثلاثي المجرد، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ١٠، ١٩٥٩م، ص ٨٣.

(٣) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤، ص ٢٠٣-٢٠٤.

(٤) سورة البقرة، آية (٥٤).

(٥) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤، ص ٢٠٢.

قريباً من حالة السكون، لضعف الصوت فيه، إلا أنه "بمنزلة التحريك، لأن المختلس على وزن المتحرك، فلا يبلغ أن يكون ساكناً"^(١).

وإذا كان سيبويه قد حصر جواز حذف الصائت من آخر الكلمة في الشعر؛ للضرورة دون غيره، فإن المبرد تجاوز ذلك فمنعه حتى في الشعر، وروى الأبيات التي احتج بها سيبويه والفراء بروايات أخرى تعضد رأيه. غير أن بعض العلماء تعقب المبرد مناصرة لقول سيبويه، منهم أبو علي الفارسي الذي يقول: "من زعم أن حذف هذه الحركة لا يجوز من حيث كانت علماً للإعراب، فليس قوله بمستقيم، وذلك أن حركات الإعراب قد تحذف لأشياء، ألا ترى أنه تحذف في الوقف، وتحذف من الأسماء والأفعال المعتلة. فلو كانت حركات الإعراب لا يجوز حذفها من حيث كانت دلالة الإعراب، لم يجز حذفها في هذه المواضع. فإذا جاز حذفها في هذه المواضع لعوارض تعرض، جاز حذفها أيضاً في ما ذهب إليه سيبويه وهو التشبيه بحركة البناء، والجامع بينهما جمعياً زائدان. وأنها قد تسقط في الوقف والاعتلال، كما تسقط التي للبناء للتخفيف"^(٢).

وتعقب ابن جني المبرد بقوله: "وأما اعتراض أبي العباس هنا على الكتاب، فإنما هو على العرب لا على صاحب الكتاب، لأنه حكاة كما سمعه..."^(٣). ونلاحظ اختلاف اعتراض أبي علي الفارسي وابن جني على المبرد، فأبو علي الفارسي كانت أدلته عقلية قياسية، وأما ابن جني فحمل الاستدلال السمعي النقلي الذي أخذه سيبويه من أشعار العرب.

هذا ما ذهب إليه سيبويه، وقد خالفه الفراء في هذه المسألة، فحذف الصائت عند الفراء في آخر الكلمة جائز في غير الشعر؛ ومن ثم لم يؤول قراءة أبي عمرو بالاختلاس، لأن توالي الصوائت أو كثرتها - عند الفراء - سبب لحذف الصائت في وسط الكلمة وآخرها، ولو أدى إلى إلغاء الحركة الإعرابية. والعربية بطبيعتها تميل إلى التخلص من

(١) ابن أبي مريم، الموضح في وجوه القراءات وعللها، ج ١، ص ٢٧٦.

(٢) الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج ١، ص ٣٠٢.

(٣) ابن جني، المحتسب، ج ١، ص ١١٠.

توالي المقاطع المتماثلة، فتحذف واحدا منها، وهو ما أطلق عليه اللغويون "بكراهة توالي الأمثال"^(١).

فاستثقل العرب كثرة النطق بمقاطع مفتوحة متوالية، فعمدوا إلى إقفال هذه المقاطع المفتوحة بصور مختلفة، كان من بينها حذف الصائت، إذ طبيعة الأصوات الصائتة انطلاقية وتواليها مضعف للنظام المقطعي، وبالأخص عندما ينتهي بها المقطع في الكلام المتصل^(٢). وعند حذف إحدى هذه الصوائت، فإن مقطعين قصيرين مفتوحين (ص ح، ص ح)، سيشكلان مقطعا صوتياً مغلقاً (ص ح ص)، وبذلك يسهل النطق، ويتجنب توالي المقاطع القصيرة المفتوحة، التي عبّر عنها الفراء بكثرة الحركات أو تواليها.

ويظل الخلاف بين الفريقين محصوراً في الأمثلة التي وردت بينهما، فما منعه سيبويه في غير الشعر، أجازته الفراء، وعلل به وجوهاً من القراءات القرآنية، ولكن ليس على جواز القياس عليه حيثما تواتت الصوائت، لأن قياسه يترتب عليه المساس بقواعد النحو العربي^(٣). ولا ينطبق هذا على القراءات؛ لأنه لا يشترط فيها أن توافق المقيس المطرد، بل تكتفي بموافقتها وجهاً من وجوه اللغة. يقول أبو عمرو الداني: "وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل والرواية. إذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربية، ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها"^(٤)، وهو ما صنعه الفراء في كثير من توجيهاته للقراءات القرآنية.

(١) عبد التواب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، ص ٢٧.

(٢) شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٧٤.

(٣) شاهين، عبد الصبور، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص ٣٣٨.

(٤) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١، ص ١٦.

الفصل الثالث:

ظواهر صوتية أخرى عند القراءة:

المبحث الأول: الإعلال والإبدال والإدغام.

المطلب الأول: الإعلال _____.

المطلب الثاني: الإبدال _____.

المطلب الثالث: الإدغام _____.

المبحث الثاني: الوقف والتنغيم.

المطلب الأول: الوقف _____.

المطلب الثاني: التنغيم _____.

المبحث الأول:

المطلب الأول: الإعلال:

أولاً: تعريف الإعلال:

يعدّ الإعلال ضرباً من ضروب التغيير الصوتي الذي يلحق بنية الكلمة العربية، وقد عرفه علماء اللغة بأنه: "تغيير يطرأ على أحد أحرف العلة الثلاثة (الواو والألف والياء)، وما يلحق بها -الهمزة - ليؤدي هذا التغيير إلى حذف الحرف، أو تسكينه، أو قلبه حرفاً آخر من الأربعة، مع جريانه في كل ما سبق على قواعد ثابتة يجب مراعاتها"^(١). والغرض منه هو منع الثقل، وجلب الخفة، و"حفظ انتماء الكلمة إلى مادتها وميزانها الصرفي"^(٢).

وأطلق عليه سيبويه مصطلح (الاعتلال)، في مثل قوله: "وإنما كان هذا الاعتلال؛ لكثرة ما ذكرت لك من استعمالهم إياهما - (الياء والواو) - وكثرة دخولهما في الكلام"^(٣)، وتبعه بعض العلماء في هذا المصطلح كالزمخشري^(٤). وعالج علماء اللغة (الإعلال) في أبواب الصرف العربي، وجمعه بعض العلماء مع الإبدال في صورته الواسعة^(٥)، وأطلقوا على أصواته (حروف العلة)، لأنها - في نظرهم - تنماز عن غيرها بكثرة تغييرها، أو كما يقول رضي الدين الأسترابادي: "تتغير ولا تبقى على حال، كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالاً بحال"^(٦).

أما المحدثون، فقد ذهب أكثرهم إلى الفصل بين الإعلال والإبدال، ولم يختلف بعضهم كثيراً عما جاء به علماء اللغة في مفهومهم لهذه الظاهرة، كالقول بأن الإعلال: "نوع من الدراسة الصرفية لما تتعرض له الحركات، وأنصاف الحركات، وهي التي أطلق عليها القدماء مصطلح (حروف العلة)، والهمزة في بعض البنى اللغوية من تغييرات تتم

-
- (١) حسن، عباس، النحو الوافي، ج٤، ص٥٦٩، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١٠، ص٥٤، والأسترابادي، شرح الشافية، ج٣، ص٦٦، والمبرد، المقتضب، ج١، ص٦١.
 (٢) الطحان، راسم، حقيقة الإعلال والإعراب، ص٨٧.
 (٣) سيبويه، كتاب سيبويه، ج٤، ص٣٣٩.
 (٤) الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص٣٩٢.
 (٥) انظر: المبرد، المقتضب، ج١، ص٦١، وابن عصفور، الممتع في التصريف، ج٢، ص٤٢٦، وابن يعيش، شرح المفصل، ج١٠، ص٥٤.
 (٦) الأسترابادي، شرح الشافية، ج٣، ص٦٨.

بحلول بعضها محل بعض، وهو ما يسمى (الإعلال بالقلب)، أو بسقوط بعض هذه الأصوات بكاملها، وهو ما يسمى (الإعلال بالحذف)، أو بسقوط بعض عناصر صوت العلة، وهو ما يسمونه (الإعلال بالنقل أو التسكين)^(١).

غير أن صورة الإعلال عند علماء اللغة المتقدمين، لا يقره كثير من الباحثين المحدثين، فثمة مسائل في الإعلال يختلف فيها هؤلاء عن المتقدمين من المنظور الصوتي، ومن ذلك^(٢):

- أن الهمزة لا تدخل في نطاق الإعلال؛ لأن الهمزة صوت صامت، والإعلال لا يكون في الصوامت.

- أن الإعلال لا يكون في الألف (الفتحة الطويلة)، وإنما يكون في أنصاف الصوائت (الياء والواو)^(٣).

- أن الإعلال (بالتسكين أو النقل)، هو في حقيقته إعلال بالحذف، وبهذا يكون الإعلال في نوعين: إعلال بالقلب، وإعلال بالحذف.

وفي ضوء هذه الاعتبارات السابقة عند المحدثين، نُظر إلى الإعلال بأنه تطور صوتي يصيب أنصاف الصوائت (الواو والياء)، ويكون هذا التطور بإبدال أحدهما بالآخر - (الواو والياء) - أو بإسقاطه^(٤).

ثانياً: ظواهر الإعلال عند الفراء:

تناول الفراء موضوع الإعلال في بعض ألفاظ القرآن الكريم بصورة موجزة، وسنعالج هذه الألفاظ بما يتناسب مع المنظور الصوتي عند المحدثين، الذي يصور الإعلال بأنه تماثل نطقي بين المقاطع الصوتية.

(١) النوري، محمد جواد، علم الأصوات اللغوية، ص ٣٢٠.

(٢) انظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٦٧، وحسين، المدخل إلى علم الأصوات، ص ١٧٣، وشاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٦٧.

(٣) الحموي، أحمد، (١٩٨٩). محاولة ألسنية في الإعلال، مجلة عالم الفكر، المجلد (٢٠)، العدد (٣)، ص ١٦٧.

(٤) الخليل، عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي، ص ١٦٦.

أ- الإعلال بالقلب:

ويكون بقلب الواو ياء، أو الياء واوا، أو قلبهما ألفاً (فتحة طويلة)، في مواضع معينة حددها الصرفيون في قواعدهم^(١). ومن أمثلة ما ورد من إعلال بالقلب عند الفراء، ما جاء في قوله تعالى: «**أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتِي عَلَى مَا فَرَطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ**»^(٢)، قال الفراء: "وقوله: (يَا حَسْرَتًا): يا ويلتنا، مضاف إلى المتكلم، يحول العرب الياء إلى الألف في كل كلام كان معناه الاستغاثة، يخرج على لفظ الدعاء"^(٣).

فالأصل في اللفظ أن يكون (يا حسرتي)، فقلبت (ياء المتكلم) إلى ألف (فتحة طويلة)، فصارت (يَا حَسْرَتًا)؛ لعلّة تنغيمية صوتية وهي الاستغاثة. فالمقام مقام استغاثة، ومعلوم أن المستغيث يبذل جهداً صوتياً في إعلاء نطقه، مما يتطلب فتحة طويلة تعطى تنغيماً متصاعداً، بخلاف الكسرة الطويلة التي تعطى تنغيماً تنازلياً.

يا حسرتا	←	يا حسرتي
ya: ḥ asra ta:		ya: ḥ a sra ti:
قلبت الكسرة الطويلة (ياء المتكلم) إلى فتحة طويلة لمناسبة السياق.		

ومن صور الإعلال بالقلب، ما ذكره الفراء في بعض الأفعال، وما ورد من أسماء المعجم، يقول الفراء: "والعرب إذا جعلت مثل: (حَطَّى) وأشباهه اسماً، فأرادوا أن يغيروه عن مذهب الفعل، حولوا الياء ألفاً، فقالوا: (حَطًّا)، (أَصِيرًا)، (وَصِيرًا)^(٤). وكذلك ما كان من أسماء العجم آخره ياء؛ مثل: (مَاهِي)، (شَاهِي)، (وَشَيْي)، حولوه إلى ألف، فقالوا: (مَاهًا)، (وَشَاهًا) و(شَيْيَا)^(٥).

(١) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٢، ص ٥٠٨-٥٢٠، وابن جني، التصريف الملوكي، ص ٩٠-١١٨.

(٢) سورة الزمر، آية (٥٦).

(٣) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٤٢١.

(٤) قال ابن فارس: "الهمزة والصاد والراء: أصل واحد يتفرع منه أشياء متقاربة، فالأص: الحبس والعطف وما في معناهما، وتفسير ذلك أن العهد يقال له إصر، والقراية تسمى أصرة، وكل عقد وقراية وعهد إصر. والباب كله واحد، والعرب تقول: "ما تأصيرني على فلان أصرة"، أي ما تعطيني عليه قراية". ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، ج ١، ص ١١٠.

(٥) انظر: الشمسان، دروس في علم الصرف، ج ٣، ص ١١٧، والصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ص ٢٥٢.

فحوّلت صيغة الفعل إلى صيغة الاسم؛ بقلب الكسرة الطويلة فتحة طويلة؛ للتمييز بينهما، وما ورد عن أسماء غير عربية، فإن استئقال الكسرة الطويلة، حوّلت إلى فتحة طويلة، أو كما عبّر الفراء "حوّلت الياء ألفاً".

ب- الإعلال بالحذف:

الإعلال بالحذف هو الذي يكون فيه إسقاط (الواو والياء) أنصاف الصوائت من بنية الكلمة، وقد ورد في العربية سماعياً وقياسياً، فاقترصر السماعي على ما سمع من العرب محذوفاً، وأما القياسي فهو ما كان مطرداً لعلّة صرفية صوتية، ويكمن - في نظر علماء اللغة - في سببين: أولاً: التخفف من الثقل. ثانياً: التقاء الساكنين^(١).

أما التخفف من الثقل، فنتيجة لحالات تكون فيها - مثلاً - الياء متبوعة بضمة، أو الواو متبوعة بكسرة؛ مما يسبب ثقلاً في النطق، فتحذف الواو أو الياء من بنية الكلمة؛ فيؤدي ذلك إلى إعادة تشكيل النسيج المقطعي للكلمة. وأما التقاء الساكنين، فبناء على تصور علماء اللغة أن (حروف العلة) هي أصوات صوامت ساكنة؛ ولذا فإن أي صوت صامت غير متبوع بصائت يليها، عدّ من قبيل التقاء الساكنين. وهو ما رفضه الباحثون المحدثون، باعتبار أن أصوات العلة من الصوائت، وليس من قبيل الصوامت^(٢).

ومن صور هذا النوع من الإعلال، ما يكون في الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم، وقد ضرب الفراء أمثلة لبعض الأفعال في سياق حديثه عن تقصير الصوائت الطويلة. إذ يقول: "وكل ياء أو واو تسكنان، وما قبل الواو مضموم، وما قبل الياء مكسور، فإن العرب تحذفهما، وتجتزئ بالضمة من الواو، وبالكسرة من الياء... كما قيل: (لم يرم.)، و(لم يقض.)"^(٣). وعلّة ذلك عند ابن عصفور: "لئلا يكون لفظ المرفوع

(١) انظر: الشمسان، دروس في علم الصرف، ج٣، ص١١٧، والصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ص٢٥٢.

(٢) انظر: عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص٤١٣.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ج٢، ص٢٧.

كلفظ المجزوم، لو أبقيت الياء والواو. وأيضاً فإن الواو والياء لما عاقبتا الضمة فلم تظهر معهما، أجرينا مجرى الضمة، فحذفنا للجزم كما تحذف الضمة^(١).

وعند النظر في المثالين اللذين ذكرهما الفراء (لم يرم، لم يقض)، فإن المعالجة المقطعية الصوتية، تكشف لنا أن ما حدث ليس من قبيل حذف الياء والواو، بل تقصير للصائت الطويل نتيجة تأثير الجازم.

لم يرم:

استعمال الجازم	يرمي	←	يرمى
←			
لم يرم			
yarmi	yar mi:		yar miyu
(ص ح ص. ص ح) فُصِّرَت الكسرة لتأثير الجازم عليها	(ص ح ص. ص ح ح) حُذِفَت الضمة من الياء، فأصبحت كسرة طويلة		(البنية العميقة) استثقلت الضمة على الياء (نصف الصائت)

وهو ما حدث فعلاً في (لم يقض)، فالبناء المقطعي اختلف بدخول (لم) الجازمة، فتحول المقطع الصوتي المتوسط المفتوح (ص ح ح)، إلى مقطع قصير مفتوح (ص ح).

ج- الإعلال بالنقل:

ويطلق عليه - أيضاً - (الإعلال بالتسكين)، وهو أن يتم "نقل حركة حرف علة متحرك، إلى حرف صحيح ساكن قبله"^(٢)، أو "نقل حركة المعتل إلى الصحيح قبله"^(٣). ومن ظواهر هذا الصنف من الإعلال، ما جاء عند الفراء في حديثه عن المصدر. يقول الفراء: "إن المصدر من ذوات الثلاثة إذا قلت: أفعلت كقبلك: أقمت وأجرت وأجبت، يقال فيه كله: إقامة وإجارة وإجابة، لا يسقط منه الهاء. وإنما أدخلت لأن الحرف قد سقطت منه العين، كان ينبغي أن يقال: أقمته إقوماً وإجواباً، فلما سكتت الواو وبعدها ألف الإفعال فسكنتا؛ سقطت الأولى منهما، فجعلوا فيه الهاء كأنها تكثير للحرف"^(٤).

(١) ابن جني، الممتع في التصريف، ج ٢، ص ٤٤٩.

(٢) انظر: عباس، النحو الوافي، ج ٤، ص ٦٠٣، والشمسان، دروس في علم الصرف، ج ٣، ص ١١٤.

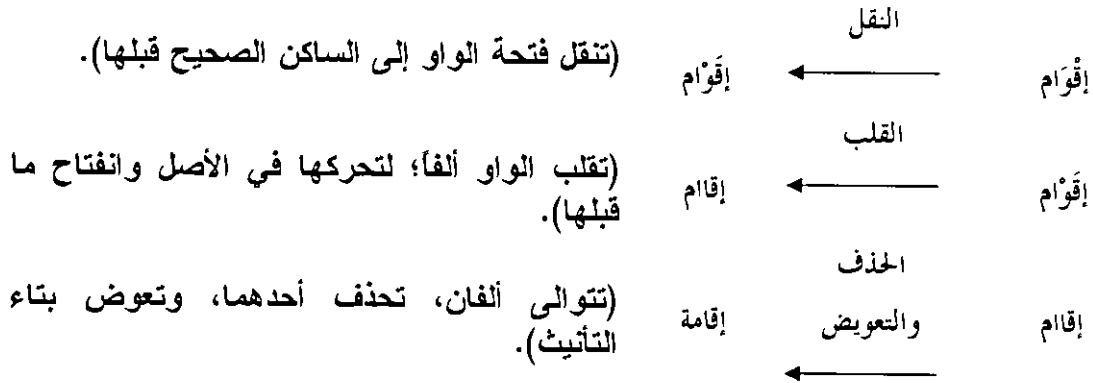
(٣) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج ٢، ص ٤٤٩.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٢٥٤.

وخالف الفراء بقوله: (لا يسقط منه الهاء)، حين عدّ سيبويه ذلك بالتخيير: "إن شئت لم تعوض، وتركت الحروف على الأصل"^(١)، واستشهد سيبويه على قوله بالآية - «وَأَقَامِ الصَّلَاةَ» - التي استشهد بها الفراء، وبما حكاه من كلام العرب.

أما إعلال هذه المصادر، فإن علماء اللغة يصورون ما حدث على مراحل متعددة، حتى تصل الكلمة إلى بنيتها السطحية، ويوضح هذه المراحل ابن عصفور في قوله: "فإنك تنتقل الفتحة من العين إلى الفاء الساكنة قبلها، ثم تقلب حرف العلة، لتحركه في الأصل وانفتاح ما قبله، فيلتقى ألفان: الألف المبدلة من حرف العلة، والألف الزائدة قبل الآخر، فتحذف الواحدة لإلتقاء الساكنين"^(٢).

فمراحل الإعلال عند علماء اللغة في (إقامة) يكون على الصورة التالية :



وبناءً على اختلافهم في حذف الألف الأصلية أو الزائدة، اختلفوا في وزن المصدر. فالذين ذهبوا إلى أن الحذف وقع على الزائدة، يكون المصدر عندهم على وزن (إفعلة)، والذين رجحوا أن الحذف وقع على الأصلية، يكون المصدر عندهم على وزن (إفالة)^(٣). ويبدو أن الفراء أخذ بالرأي الأخير، كما يظهر من قوله: "وإنما أدخلت - أي الهاء -؛ لأن الحرف قد سقطت منه العين"، ويؤكد بقوله: "فلما سكنت الواو، وبعدها ألف

(١) سيبويه، كتاب سيبويه، ج٤، ص٨٣.

(٢) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج٢، ص٤٩٠.

(٣) انظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج٢، ص٤٩٠، والحملوي، شذا العرف في فن الصرف، ص١٤٠.

الإفعال، فسكننا سقطت الأولى منهما^(١)، والأولى منهما هي عين الفعل، وبهذا يكون الفراء قد خالف مذهب الخليل وسيبويه^(٢).

غير أن البناء المقطعي في درس الصوتي الحديث، يوضح جانباً صوتياً آخر، ليس من قبيل التقاء الساكنين، بل لأن البناء المقطعي قد حدث فيه حذف وإسقاط، فتشكل نسيج مقطعي يختلف عن البناء السابق. ونلاحظ ذلك من خلال المقاطع الصوتية، والرموز الصوتية للكلمة:

حذفت الواو للتخفيف من الثقل	إقام	←	إقوام
	? iqa: m		? iqwa: m
	ص ح ح ص		ص ح ح ص

زيادة التاء للتفريق بين بنية الفعل والمصدر	إقامة	←	إقام
	? iqa: mat		? iqa: m

إن كل ما يحدث هو حذف للواو، فيتغير النسيج المقطعي لبنية الكلمة، فيصبح المقطع الأول المتوسط المغلق (ص ح ص) مقطعا قصيراً مفتوحاً (ص ح)، ثم يعوض عن هذا الحذف بإضافة تاء التانيث في آخر الكلمة؛ للتفريق بين بنية الفعل وبنية الاسم (المصدر)^(٣).

وهو ما دعا بعض الباحثين المحدثين إلى أن يصنفوا الإعلال بالنقل في دائرة الإعلال بالحذف^(٤)؛ لأن ما يحدث هو حذف لنصف الصائت من بنية الكلمة، وينطبق ما ذكرناه في (إقامة) على المصادر الأخرى التي ذكرها الفراء (إجارة، وإجابة).

(١) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٢٥٤.

(٢) انظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج ٢، ص ٤٩٠.

(٣) انظر: سقال، ديزيرة، الصرف وعلم الأصوات، ص ١٦٩، وشاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٩٨-٢٠٠.

(٤) انظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٦٧، وحسنين، المدخل إلى علم الأصوات، ص ١٧٣، وشاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٦٧.

المطلب الثاني: الإبدال:

أولاً: تعريفه:

يدخل الإبدال في نطاق الظواهر الصوتية الناتجة عن التغييرات التركيبية في بنية الكلمة، وتتجسد فيها عملية المماثلة الصوتية، نتيجة لتفاعل صوتي بين صوتين يتقاربان في المخرج أو في الصفة.

وقد ارتبط مصطلح الإبدال في مفهومه الدلالي، بالمعنى اللغوي المعجمي، فالإبدال في اللغة "أبدل الشيء من الشيء، وبدله: تخذ منه بدلاً. والأصل في الإبدال: جعل الشيء مكان شيء آخر"^(١). وجاء المصطلح في الدلالة، ليخصص العمومية التي يكون فيها جعل الشيء مكان شيء آخر مطلقاً، ليكون الإبدال في الأصوات اللغوية خاصة، أي وضع صوت مكان صوت آخر، وبصورة أكثر إيضاحاً في بنية الكلمة: "أن نقيم صوتاً مقام آخر، يُسلم إلى تشابه البنيتين إلا في هذا الصوت، وما يترتب على هذا التباين الصوتي من تباين في الرسم الكتابي"^(٢).

وقد عالج علماء اللغة الإبدال في أبواب الصرف العربي إلى جانب الإعلال، غير أن الإبدال كان عندهم مصطلحاً أعم من الإعلال^(٣)؛ لأن الإبدال يشمل جميع حالات التبادل بين الأصوات. وعند التفريق بينهما، يكون الإعلال - كما أشرنا سابقاً - مخصوصاً فيما عرف عند علماء اللغة (بحروف العلة)، ويكون الإبدال فيما عدا ذلك، كالإبدال بين الصوامت، أو بين الصوامت والصوائت، كإبدال الهمزة من الألف (الفتحة الطويلة)^(٤).

ولم يكن مصطلح الإبدال اللفظ الوحيد الذي عبّر به علماء اللغة عن هذا التغيير الصوتي، بل تعددت مصطلحات أخرى، وهو ما يظهر عند الفراء الذي عبّر عن هذه

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة (بدل).

(٢) عناتي، وليد، التباين وأثره في تشكيل النظرية اللغوية العربية، ص ٧٥.

(٣) انظر: المبرد، المقتضب، ج ١، ص ٦١، وابن عصفور، الممتع في التصريف، ج ٢، ص ٢٦، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ١٠، ص ٥٤.

(٤) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٦٧.

الظاهرة الصوتية إلى جانب الإبدال^(١)، بالبدل^(٢) والتعاقب^(٣) والعض^(٤). وورد عن علماء اللغة مصطلحات أخرى، كالمبدول، والمقلوب، والمحول، والمضارعة، والمعاقبة، والنظائر، والاشتقاق الكبير أو الأكبر^(٥).

ثانياً: ظواهر الإبدال عند الفراء:

يحقق الإبدال بين الأصوات انسجاماً صوتياً، وذلك تجنباً للتقل، حين تتأثر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض في السياقات التركيبية. وقد عرفت العربية نوعين من الإبدال، وهما:

أولاً: الإبدال القياسي (الصرفي).

ثانياً: الإبدال السماعي (اللغوي).

ونجد أن كلا النوعين من الإبدال، وردا عند الفراء، وعالجهما في كتابه (معاني القرآن)، وضرب لهما أمثلة متعددة، نسب بعضها إلى لهجات كانت تتحدث بها بعض أحياء العرب، مما كان له الأثر البيّن في القراءات القرآنية لاحقاً.

أ- الإبدال القياسي (الصرفي):

الإبدال القياسي، هو الإبدال الذي يكون في أصوات مخصوصة، وفق قوانين وقواعد صوتية؛ بغية تيسير اللفظ وتسهيله، وعند إطلاق مصطلح الإبدال دون تقييد، يكون هو المقصود؛ بسبب قياسيته واطراده، ووجوب إجرائه^(٦).

وقد قصده ابن يعيش في تعريفه للإبدال: "أن تقيم حرفاً مقام حرف، إما ضرورة، وإما استحساناً"^(٧)، فالإبدال السماعي - كما سيأتي - لا يقتضي الضرورة والاستحسان؛

(١) الفراء، معاني القرآن، ج٢، ص٥٢.

(٢) نفسه، ج١، ص٤١.

(٣) نفسه، ج٣، ص٢٤١.

(٤) نفسه، ج٢، ص٢٥٢.

(٥) انظر: الزجاجي، أبو القاسم، الإبدال، ص٣، السامرائي، إبراهيم، التطور التاريخ اللغوي، ص١، الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، ص١٣١.

(٦) حسن، عباس، النحو الوافي، ج٤، ص٥٧١.

(٧) ابن يعيش، شرح المفصل، ج١٠، ص٧.

ولذلك أطلق على الإبدال القياسي (بالإبدال الضروري)^(١).

وإذا كان علماء اللغة قد حصروا أصوات هذا الإبدال، فإنهم اختلفوا في عدها، فقصرها بعضهم على ثمانية أصوات، وهي المجموعة في قولهم: (طويت دائماً)، وأوصلها بعضهم إلى واحد وعشرين صوتاً، مجموعة في قولهم: (لجدّ صرفاً شكس أمين طىّ ثوباً عزّيته)^(٢). ورأى غيرهم أن الأصل في أصوات الإبدال الصرفي تسعة، مجموعة في (هدأت موطياً)، وما عدا هذه الأصوات، فإبدالها من غيرها شاذ أو قليل^(٣).

١- إبدال التاء دالاً:

تبدل تاء (افتعل) ومشتقاته ومصدره دالاً، إذا كانت فاؤه دالاً أو ذالاً أو زايًا^(٤). يقول الفراء: "إذا كان الحرف أوله زاي؛ صارت تاء الافتعال فيه دالاً، من ذلك: (زجر)، و(ازدجر) و(مزدجر)، ومن ذلك (المزدلف)، و(يزداد) هي من الفعل، فقس عليه ما ورد"^(٥).

فتبدل تاء (الافتعال) دالاً، إذا كانت فاؤه زايًا - كما ذكر الفراء -، أو دالاً أو ذالاً، وليس مخصوصاً بالزاي. ويعلل ابن يعيش هذا الإبدال بقوله: "فلما كانت الزاي مجهورة، والتاء مهموسة، وكانت الدال أخت التاء في المخرج، وأخت الزاي في الجهر؛ قربوا صوت أحدهما من الآخر، وأبدلوا التاء أشبه الحروف من موضعها بالزاي وهي الدال، فقالوا: (ازدجر) و(ازدان)"^(٦).

فأبدلت التاء دالاً؛ لوجود مخالفة صوتية في صفات الأصوات المتجاورة. فالتاء صوت مهموس، لا يبرز صوتياً عند مجاورته صوت الزاي المجهور، مما استلزم جلب صوت آخر بديلاً لصوت التاء. فكان اختيار الدال؛ لعلاقتها أو شبهها بالزاي في صفة الجهر. ويمكن أن نتبين ذلك بالصورة الآتية^(٧):

(١) حسن، عباس، النحو الوافي، ج ٥، ص ٥٧١.

(٢) انظر: التونجي، محمد، معجم علوم العربية، ص ١٥.

(٣) انظر: الأندلسي، ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص ٧٥، وشرح ابن عقيل، ج ٢، ص ٥٠٣.

(٤) انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ١٤٥، وابن جني، التصريف الملوكي، ص ١٤٩، والحملوي، شذا العرف، ص ١٣٨.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ج ٣، ص ١٠٦.

(٦) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١٠، ص ٤٨.

(٧) انظر: العناتي، التباين وأثره في تشكيل النظرية اللغوية العربية، ص ١٠٢-١٠٣.

الفعل الثلاثي	البنية العميقة لصيغة افتعل	المماثلة بين الصوتين	البنية السطحية
زَجَرَ	ازتجر	(+ مجهور + / - مجهور ← (ز) (ت) (د)	ازنجر ←

وقال الفراء في الذال^(١): "إذا قلت: (مفتعل) فيما أوله ذال، صارت الذال وتاء الافتعال ذالاً مشددة. وبعض بني أسد يقولون: مُدَكِّر، فيغلبون الذال؛ فتصير ذالاً مشددة". فما حدث في صيغة (افتعل)، هو اجتماع الذال المجهورة، والتاء المهموسة، فلزمت المماثلة والمقاربة بينهما، فأبدلت التاء ذالاً؛ لاجتماعها مع الذال في الجهر. وعند اجتماع الذال والذال، فإن صيغة افتعل، يجوز أن تظهر (ادكر)، بإدغام الذال في الدال، ويجوز أن تظهر - كما حكى الفراء - (ادكر)، بإدغام الدال في الذال، خلافاً لأصل الإدغام.

الفعل الثلاثي	صيغة افتعل في البنية العميقة	المماثلة بين الصوتين	صيغة افتعل في البنية السطحية
ذَكَرَ	اذتكر	(+ مجهور + / - مجهور ← (ذ) (ت) (د) أو (ذ)	اذكر و اذكر
			إدغام الذال في الذال

وقد علل الفراء جواز الوجهين بقوله: "فأما الذين يقولون: (يدخر)، و(يدكر)، و(مدكر)، فإنهم وجدوا التاء إذا سكنت واستقبلتها ذال؛ دخلت التاء في الذال فصارت ذالاً، فكرهوا أن تصير التاء ذالاً، فلا يعرف الافتعال من ذلك. فنظروا إلى حرف يكون عدلاً بينهما في المقاربة، فجعلوه مكان التاء ومكان الذال. وأما الذين غلبوا الذال فأمضوا في القياس، ولم يلتفتوا إلى أنه حرف واحد، فأدغموا تاء الافتعال عند الذال والتاء والطاء"^(٢).

(١) الفراء، معاني القرآن، ج٣، ص١٠٧.

(٢) نفسه، ج١، ص٢١٥-٢١٦.

وقد رأينا أن الفراء أخذ بالوجه الأول^(١) - (اذكر) -، إذ الأفصح في الإدغام، وجرى عليه أكثر القراء. وأما الوجه الآخر - (اذكر) -، فإن الفراء نسب شيوعه إلى لسان قبيلة من قبائل العرب، وهم بنو أسد أو بعضهم، فهو يقول: "وبعض بني أسد يقولون: (مُدَّكِر)، فيغلبون الذال، فتصير ذالاً مشددة"^(٢). والظاهر أن بني أسد لا يقتصرون على هذا الموضع، في شيوع هذا الوجه في صيغة (افتعل) على ألسنتهم، عندما تكون فاؤها ذالاً، بل حتى في التاء والطاء. فالفراء يصف شيوع هذه اللغة في حديثهم، بقوله: "وسمعت بعض بني أسد يقول: قد (اتغر)، وهذه اللغة كثيرة فيهم خاصة، وغيرهم قد (اتغر)"^(٣). فلهجة بني أسد اشتهر في لسانها إبدال الأصوات، خلاف الشائع العام في ألسنة أكثر العرب، في صيغة (افتعل)، كالألفاظ الآتية التي ذكرها الفراء:

صيغة افتعل		الفعل الثلاثي
بنو أسد	أكثر العرب	
أذكر	اذكر	ذَكَرَ
أذخر	اذخر	ذَخَرَ
أظلم	اظلم	ظَلَّمَ
اتغر	اتغر	تَغَرَّ

٢- إبدال التاء طاء:

أما إبدال التاء طاء في الإبدال القياسي، فهو ما يرد في تاء (افتعل)، عندما تكون فاؤها صاداً، أو ضاداً، أو طاءً أو ظاءً، وهي التي يطلق عليها (حروف الإطباق)^(٤). يقول الفراء: "تاء الافتعال تصير مع الصاد والضاد طاءً. كذلك الفصح من الكلام، كما قال الله عز وجل: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِيهِ مَخْمَصَةٌ﴾"^(٥)، ومعناها (افتعل) من الضرر، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾"^(٦)، فجعلوا التاء طاءً في الافتعال"^(٧).

(١) الفراء، معاني القرآن، ج٣، ص١٠٧.

(٢) نفسه، ج٣، ص١٠٧.

(٣) نفسه، ج١، ص٢١٥. (اتغر) و(اتغر) بمعنى سقطت أسنانه.

(٤) سيبويه، كتاب سيبويه، ج٤، ص٤٣٦.

(٥) سورة المائدة، آية (٣).

(٦) سورة طه، آية (١٣٢).

(٧) الفراء، معاني القرآن، ج١، ص٢١٦.

ونلاحظ أن الفراء ذكر الصاد والضاد، دون الطاء والظاء؛ وذلك لأن سياق حديثه كان في الصاد، ثم ذكر إلى جانبها الضاد، فلا يدل على حصره في الصاد والضاد، ولا يقع على الطاء والظاء.

وقد تنبه علماء اللغة إلى الجانب الصوتي لهذا الإبدال، يقول مكي: "الطاء حرف قوي متمكن لجهره ولشدته، وإطباقه واستعلائه. والتاء حرف مهموس فيه ضعف، والقوي من الحروف إذا تقدمه الضعيف مجاوراً له؛ جذبته إلى نفسه إذا كان من مخرجها؛ ليعمل اللسان عملاً واحداً في القوة من جهة واحدة"^(١).

فحسب التفسير الصوتي فإن ذلك يكون نتيجة لاجتماع التاء المنفتحة المرفقة، مع الأصوات المطبقة المفخمة (ص، ض، ط، ظ)، فحدث تماثل صوتي بينهما، فتكتسب التاء صفة الإطباق، فتبدل طاء. وذلك لأن التاء تشبه الطاء في جميع صفاتها ومخرجها إلا في الإطباق^(٢).

الفعل الثلاثي	البنية العميقة لصيغة (افتعل)	المماثلة بين الصوتين	البنية السطحية لصيغة (افتعل)
صَبَّرَ	اصتَبِرَ	(+ مطبق (ص) ← - مطبق (ت) ← +/مطبق (ط))	اصنَطَبِرَ
ضَرَّرَ	اضتَرَ	(+ مطبق (ض) ← - مطبق (ت) ← +/مطبق (ط))	اضنَطَرَ

ب- الإبدال السماعي (اللغوي):

الصنف الآخر من الإبدال، هو الإبدال السماعي اللغوي، الذي ورد سماعاً عن العرب دون القياس عليه، غير مقتصر على أصوات مخصوصة، بحيث يتسع لأصوات لا يشملها الإبدال الصرفي. وعُدَّ هذا النوع من الإبدال، من قبيل الإبدال اللهجي، أي أنه شاع في قبيلة أو قبائل معينة، وأصبح ينسب إليها، وبعضه يكون قد سُمع وشاع دون أن يُنسب إلى قبيلة من قبائل العرب^(٣).

(١) القيسي، مكي بن أبي طالب، الرعاية، ص ٢٠٦.

(٢) العناتي، التباين، ص ٩٧.

(٣) الخليل، عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي، ص ١٧٢.

أولاً: شروطه:

إذا كان الإبدال السماعي غير مقتصر على أصوات محددة، فإنه لا يعني جواز الإبدال مطلقاً بين كل صوتين، فقد وُضعت له شروط حتى يتحقق هذا الإبدال، واختلف علماء اللغة في هذه الشروط، أوصلها بعضهم^(١) إلى ثلاثة شروط:

أولاً: قرب مخرجي الصوتين المبدلين.

ثانياً: صدور اللفظين من قبيلة واحدة، بحيث يدور في لسانها اللفظان المبدلان.

ثالثاً: الترادف بين اللفظين في المعنى.

أما الشرط الأول، فهو الذي كان الفراء يردده في ثانياً كتابه، فالتقارب بين الأصوات في المخرج شرط للإبدال بينها؛ ولذا وضع قاعدة عامة للإبدال بين اللهجات، إذ يقول: "إذا تقارب الحرفان في المخرج؛ تعاقبا في اللغات"^(٢). وذهب إليه أبو علي الفارسي^(٣)، وحصره ابن جنى في الضرورة، وما عداها فلا يمكن أن يبدل صوت بصوت آخر^(٤).

وقد دعا اشتراط التقارب المخرجي في الإبدال، إلى إخراج ما لم يتحقق فيه هذا الشرط عند بعض علماء اللغة، وهو ما نص عليه ابن سيده (٤٥٨هـ) في قوله: "أما ما لم يتقارب مخرجاه البتة، فقليل على حرفين غير متقاربين، فلا يسمى بدلاً. وذلك كإبدال حرف من حروف الفم، من حرف من حروف الحلق"^(٥).

ورغم أن ابن السكيت (٢٢٤هـ)، وأبا الطيب اللغوي (٣٥١هـ)، هما في مقدمة من اعتنى بموضوع الإبدال السماعي اللغوي، إلا أننا لا نجد في ثانياً كتابيهما الشرط الذي اشتراطه الفراء وغيره من العلماء، لحدوث الإبدال بين الأصوات، بل نجد ما يدل على خلاف ذلك، من جواز الإبدال بين صوتين تباعد مخرجاها، كالإبدال بين الحاء

(١) انظر: ألتونجي، محمد، معجم علوم العربية، ص١٦، ويعقوب، أميل بديع، موسوعة النحو والصرف، ص١٨.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ج٣، ص٢٤١.

(٣) انظر: ابن جنى، سر صناعة الإعراب، ج١، ص١٨٠.

(٤) ابن جنى، الخصائص، ج٢، ص٨٢.

(٥) الأندلسي، ابن سيده، المخصص، المجلد (٤)، ج١٣، ٢٧٤.

والجيم^(١)، والإبدال بين الدال والعين^(٢)، والإبدال بين الجيم والميم^(٣). وهو ما ذهب إليه ابن فارس، حين جعل الإبدال ستة من سنن كلام العرب، دون ارتباطه بقيد التقارب المخرجي^(٤).

أما الشرط الثاني، فإن أبا الطيب اللغوي صرح بخلافه، ورأى أنه ليس من المعقول أن يصدر اللفظان من قبيلة واحدة، فهو يقول: "إن قبيلة واحدة، لا تتكلم بكلمة طوراً مهموزة وطوراً غير مهموزة، ولا بالصاد مرة وبالسين مرة... لا تشترك العرب في شيء من ذلك، إنما يقول هذا قوم وذاك آخرون"^(٥).

ويلحظ عند الفراء، أنه ينسب أنواعاً من الإبدال إلى بعض أفراد القبيلة الواحدة من قبائل العرب، كقوله: "سمعت بعض بني أسد"^(٦)، أو "سمعت كثيراً من بني أسد"^(٧)، مما يعني أن القبيلة الواحدة قد يصدر عنها اللفظان المبدلان، ولكن على أن تكون فئة منها تتحدث بلفظ، وأخرى تنطق باللفظ الآخر. ويؤيد ذلك، ما يرويه ابن السكيت في قوله: "حضرني أعرابيان من بني كلاب، فقال أحدهما: (إِنْفَحَةَ)، والآخر: (مِنْفَحَةَ)، ثم افترقا على أن يسألا أشياخ بني كلاب، فاتفق جماعة منهم على قول ذاء، وجماعة على قول ذاء"^(٨)، وهو شاهد على أن بعض القبائل قد تتباين فيها الألفاظ بين أبنائها، لمعان متفقة.

أما الشرط الثالث - الترادف بين اللفظين - فهو ما كان الفراء يشير إليه في مواضع الإبدال بقوله: "ومعناهما واحد"^(٩). وهو ما عناه أبو الطيب اللغوي في قوله: "ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد، حتى لا يختلفان إلا في حرف"^(١٠). فالتباين بين اللفظين المبدلين، يكون في الجانب الصوتي بينهما، غير أنهما يتفقان في الجانب الدلالي.

(١) انظر: ابن السكيت، الإبدال، ص ٩٧، واللغوي، أبو الطيب، الإبدال، ج ١، ص ٢٠٥.

(٢) اللغوي، أبو الطيب، الإبدال، ج ١، ص ٣٧٨.

(٣) نفسه، ج ١، ص ٢٥٤، وابن السكيت، الإبدال، ص ١٤٥.

(٤) ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة، ص ٢٠٣.

(٥) السيوطي، جلال الدين، المزهري في علوم اللغة، ج ١، ص ٤٦١.

(٦) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٢١٥.

(٧) نفسه، ج ١، ص ٤١.

(٨) السيوطي، المزهري، ج ١، ص ٤٧٥.

(٩) انظر: معاني القرآن، ج ٢، ١٠١، وابن السكيت، الإبدال، ص ١٠٠.

(١٠) السيوطي، جلال الدين، المزهري في علوم اللغة، ج ١، ص ٤٦٠.

وقد نظر الدارسون المحدثون إلى ظاهرة الإبدال اللغوي، وتبين لهم أن حالات الإبدال التي لم يتوافر فيها قيد التقارب المخرجي بين اللفظين المبدلين، يمكن أن تفسر بمسوغ آخر، كان السبب في العلاقة الصوتية في ظاهرة الإبدال، وهو التقارب في صفات الأصوات. فالمحدثون ينظرون إلى القرابة في الإبدال من جهتين:

أولاً: التقارب في المخرج.

ثانياً: التقارب في الصفة^(١).

وفي ضوء ذلك، رأى د. إبراهيم أنيس أن الإبدال نتيجة التطور الصوتي، وربط الإبدال بالشيوع في الاستعمال^(٢). فالكلمة التي لم تكثر في الألسنة - في رأيه - هي التي حدث فيها التغيير. وهو ضابط وضعه ابن الحاجب - من قبل - لمعرفة المبدل من البديل منه، إلى جانب غرابة البناء، ومراجعة اشتقاقات المادة وتصرفاتها^(٣).

ثانياً: ظواهره:

أشرنا سابقاً إلى أن الإبدال القياسي الصرفي قد قصره العلماء على أصوات محددة، بخلاف الإبدال السماعي اللغوي. وبناء عليه، فإن صور الإبدال السماعي ستكون أوسع حضوراً، وأكثر ألفاظاً، وهو ما نجده عند الفراء، من ذكره لكثير من حالات هذا الإبدال، التي ورد بعضها في القراءات القرآنية، واشتهر غيرها عند بعض القبائل، أو شاع دون نسبتها إلى قبيلة، أو حي من أحياء العرب. وسنذكر هذه الصور التي ذكرها الفراء، مع بيان الرابط بين اللفظين المبدلين.

١- الإبدال بين الباء والميم:

نقل الفراء عن العرب في كلامهم، أنهم يبدلون بين الباء والميم، إذ يقول: "العرب تقول: ليس هذا بضربة لازب ولازم، يبدلون الباء ميماً؛ لتقارب المخرج"^(٤). ويؤيد حديث الفراء، ما ورد على ألسن الشعراء من الإبدال بين هذين اللفظين. يقول الشاعر:

(١) انظر: أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ص ٥٨، وشاهين، عبد الصبور، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص ٢٩٢، والخليل، عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي، ص ١٨٠.
(٢) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ص ٧٩.
(٣) الأسترابادي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، ج ٣، ص ١٩٧.
(٤) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٣٨٤.

ولا يَحْسَبُونَ الْخَيْرَ لَّا شَرًّا بَعْدَهُ ولا يَحْسَبُونَ الشَّرَّ ضَرْبَةً لَّا زَبٍ^(١)
وقال آخر:

فَمَا وَرَقُ الدُّنْيَا بِيَاقٍ لِأَهْلِهِ ولا شِدَّةُ الْبَلَاوِي بِضَرْبَةٍ لَّا زِمٍ^(٢)
فاستعمل الأول: (لازب)، واستعمل الآخر: (لازم).

وروى ابن السكيت^(٣)، وأبو الطيب اللغوي^(٤) ألفاظاً أخرى عن الفراء في إبدال العرب بين الباء والميم. كما نسب إلى الفراء أنه حكى عن بني أسد إبدالهم الميم بباء، خلاف السابق، فقال: "يقال: اطمأنتت إليه، ولغة بني أسد: اطمأنتت"^(٥).

فالإبدال بين الباء والميم في الألفاظ السابقة، إنما هو - كما ذكر الفراء - نتيجة تقارب المخرج، فالباء صامت شفوي انفجاري مجهور، والميم صامت شفوي أنفي مجهور، فكلاهما من الأصوات الشفوية، ويجتمعان في صفة الجهر؛ ولذا فإن اتحاد مخرجيهما، واتفاقهما في صفة الجهر؛ سهل الإبدال أو التعاقب بينهما في السنة القبائل العربية.

٢- الإبدال بين الجيم والشين:

ذكر الفراء أن إبدال الجيم شينا لغة تميمية، ففي قوله تعالى: ﴿فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ﴾^(٦)، يقول الفراء: وقوله: (فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ) من جنّت، كما تقول: ف جاء بها المخاض إلى جذع النخلة... ولغة أخرى لا تصلح في الكتاب، وهي تميمية: (فأشاءها) المخاض، ومن أمثال العرب: شرما ألجأك إلى مغة عرقوب. وأهل

(١) انظر: اللغوي، أبو الطيب، الإبدال، ج ١، ص ٥٠، ابن منظور، لسان العرب، مادة (لزب).

(٢) كثير، ديوان كثير عزة، ص ٣١٥ من قصيدة مطلعها:

لك الويل من عيني خبيب وثابت وحمزة أشباه الجداء الثوالم

(٣) انظر: ابن السكيت، الإبدال، ص ٧٦.

(٤) انظر: اللغوي، أبو الطيب، الإبدال، ج ١، ص ٤٠، ٥١.

(٥) ابن السكيت، الكنز اللغوي في اللسان العربي (كتاب القلب والإبدال)، (تحقيق: أوغست هفتر)، ص ١٣.

(٦) سورة مريم، آية (٢٣).

الحجاز، وأهل العالية يقولون: شرما أجاك إلى مخة عرقوب، والمعنى واحد. وتميم تقول: شر ما أشاءك إلى مخة عرقوب^(١).

ونلاحظ أن الإبدال حصل بين صوتين، اتحدا مخرجا، واختلفا في الصفات. فالجيم صامت غاري (الحنك الصلب) مركب مجهور، والشين صامت غاري احتكاكي مهموس، فوق الإبدال بينهما؛ للقرب المخرجي بين الصوتين. فنطقت تميم بالشين المهموسة، للتخفيف في اللفظ، ولما عليه طبع البداوة من الاسترسال في الحديث، وذلك بخلاف الثاني الحاصل في الحضر عند الحجازيين^(٢)، فلم يبدلوا الجيم المجهورة شيئا مهموسة.

٣- الإبدال بين الخاء والحاء:

من صور الإبدال السماعي، الإبدال بين الخاء والحاء، وقد جرى ذلك في ألفاظ القرآن الكريم، فيما جاءت به القراءات القرآنية. يقول الفراء: "وقوله تعالى: ﴿أَوْ يَا خُذْهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ﴾^(٣)، جاء التفسير بأنه التنقص، والعرب تقول: (تحوفته) بالحاء: تنقصته من حافاته، فهذا الذي سمعت. وقد أتى التفسير بالحاء، ومثله مما قرئ به بوجهين قوله: ﴿إِنَّ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْحًا طَوِيلًا﴾^(٤)، و(سبخا) بالحاء^(٥)، والحاء. والسبخ: السعة، وسمعت العرب تقول: (سبّخى صُوفك)، وهو شبيه بالندف، والسبخ نحو من ذلك، وكل صواب بحمد الله^(٦). ويوضح أبو الطيب اللغوي كلام الفراء في الآية: ﴿سَبْحًا طَوِيلًا﴾، فيقول: "هي بالحاء المعجمة قراءة يحيى بن يعمر، قال الفراء: وهما بمعنى واحد، وهو الفراغ، وقال غيره: سبخا: نوما، وسبخا: فراغا"^(٧).

فالإبدال وقع بين صوتي الخاء والحاء، وهما صوتان متباعدان في المخرج. فالحاء صامت طبقي من أقصى الحنك وما جاوره من اللهاة، والحاء صامت حلقي، بيد أن

(١) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ١٦٤.

(٢) انظر: أنيس، في اللهجات العربية، ص ١٣٢.

(٣) سورة النحل، آية (٤٧).

(٤) سورة المزمل، آية (٧).

(٥) هي قراءة ابن يعمر وعكرمة وابن أبي عيطة. انظر: الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج ٨، ص ٣٥٥.

(٦) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ١٠١-١٠٢.

(٧) اللغوي، أبو الطيب، الإبدال، ج ١، ص ٢٨٢.

بعض صفات الصوتية تجمعهما. فكلاهما صوت مهموس احتكاكي، مما جعل الإبدال بينهما ممكناً. فكلما تقاربت الأصوات في المخرج أو الصفات، حصل الإبدال بينها.

٤- الإبدال بين الزاي والتاء:

ومن صور الإبدال السماعي التي ذكرها الفراء، إبدال الزاي تاء في لغة قيس. يقول الفراء: "قوله تعالى: ﴿مِنْ طَبِينٍ لَّازِبٍ﴾^(١)، اللازب: اللاصق، وقيس تقول: طين لاتب". أنشدني بعضهم:

صُدَاعٌ وَتَوْصِيمُ الْعِظَامِ وَفُتْرَةٌ وَغَثَى مَعَ الْإِشْرَاقِ فِي الْجَوْفِ لِاتِبٍ^(٢)

وتعليل الإبدال بين الزاي والتاء؛ لوجود القرابة المخرجية بين الصوتين. فالزاي من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا^(٣)، فهي صامت أسناني لثوي، والتاء من بين مقدم اللسان وأول اللثة^(٤)، فهي - أيضاً - من الأصوات الأسنانية اللثوية، أو لثوي أمامي^(٥). فتقارب مخرجا الصوتين، وفضّلت قيس التاء المهموسة على الزاي المجهورة.

٥- الإبدال بين السين والصاد:

جاء في كلام العرب أنهم يبدلون السين صاداً، وقد ذكر الفراء ذلك في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا ذَهَبَ الْخَوْفُ سَلَقُوكُمْ بِالسِّنَةِ حِدَادٍ﴾^(٦). يقول الفراء: "العرب تقول (صلقوكم) ولا يجوز في القراءة لمخالفتها إياه، أنشدني بعضهم:

أَصْلَقَ نَابَاهُ صِيَاخَ الْعُصْفُورِ إِنَّ زَلَّ فَوْهَ عَن جَوَادٍ مَّشِيرٍ^(٧)

(١) سورة الصافات، آية (١١).

(٢) نسب ابن منظور هذا البيت لأبي الجراح، وقبل هذا البيت:

فإن يك هذا من نبيذ شربته

صداع وتوصيم العظام وفرة

انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (لتب).

(٣) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤، ص ٤٣٣.

(٤) نفسه، ج ٤، ص ٤٣٣.

(٥) الحمد، غانم قدوري، المدخل إلى علم الأصوات، ص ٩٥.

(٦) سورة الأحزاب، آية (١٩).

(٧) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (صلق).

فإني من شرب النبيذ لتائب
وغم مع الإشراق في الجوف لاتب

وذلك إذا ضرب النَّابُ النَّابَ، فسمعت صوته^(١).

والسبب في هذا الإبدال بين السين والصاد، هو القرابة الصوتية بينهما في المخرج والصفات، مما يجعل الإبدال يسهل بينهما. فالسين والصاد من الأصوات الأسنانية اللثوية، وعلى وصف سيبويه، فهما من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا^(٢). ومن جانب الصفات، فكلا الصوتين من الأصوات المهموسة، وتجمعها صفة الاحتكاكية، فضلاً على صفة الصفير في لفظهما، التي شبهها القدماء بصفير الطائر^(٣).

٦- الإبدال بين الدال والتاء:

روى الفراء الإبدال بين الدال والتاء، وفيه إشارة إلى نسبة هذا الإبدال إلى قبيلة قضاة. يقول الفراء: "الفندق: مثل الخان. قال: وسمعت إعرابيا من قضاة يقول: فننق"^(٤).

ومعلوم أن الخليل وضع صوتي الدال والتاء من الأصوات النطعية^(٥)، وهما من مخرج بين طرف اللسان وأصول الثنايا على رأي سيبويه^(٦). فكلا الصوتين من الأصوات الأسنانية اللثوية، ويجتمعان في صفة الانفجارية. وفي ظل هذه الروابط الصوتية، وقع الإبدال بينهما، وأثرت قبيلة قضاة التاء المهموسة على الدال المجهورة.

٧- الإبدال بين الفاء والثاء:

وقع الإبدال بين الفاء والثاء في كثير من كلام العرب، يقول الفراء: "العرب تبدل الفاء بالثاء، فيقولون: جَدَفَ وَجَدَثَ، ووقعوا في عَائور شر وعَافورشر، والأثافي والأثافي. وسمعت كثيراً من بني أسد يسمى المَغَافير: المَغَاثِير"^(٧).

(١) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٣٣٩.

(٢) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤، ص ٤٣٣.

(٣) الجريسي، محمد مكي، نهاية القول المفيد، ص ٦١.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٢٤٩.

(٥) الفراهيدي، العين، ج ١، ص ٥٨.

(٦) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤، ص ٤٣٣.

(٧) الفراء، معاني القرآن، ج ٣، ص ٢٤١.

ولا عجب من كثرة الإبدال بين هذين الصوتين في كلام العرب، فالروابط الصوتية بينهما قوية، وذلك بسبب القرب المخرجي بين الفاء والثاء، فالفاء صامت شفوي أسناني، والثاء صامت أسناني، وعليه فهما صوتان من مخرجين متقاربين.

وتزداد هذه الرابطة الصوتية بين الصوتين، باتفاقهما في صفتين أساسيتين، وهما: صفة الهمس والاحتكاكية، فهما صوتان مهموسان احتكاكيان، مما جعل الإبدال يقع بينهما في كثير من كلام العرب.

٨- الإبدال بين العين والحاء:

عزا الفراء الإبدال بين العين والحاء لبعض بني أسد، ووصل أثره في القراءات القرآنية. ففي الآية: «أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ»^(١)، قال الفراء: "رأيتها في مصحف عبد الله: (إِذَا بُحِثَ)^(٢) ما في القبور"، وسمعت بعض أعراب بني أسد، وقرأها فقال: بَحْثِرَ^(٣)، وهما لغتان: بَحْثِرَ وَبُعْثِرَ^(٤). وتعليل ظاهرة الإبدال بين العين والحاء؛ لاتحادهما في مخرج واحد، فهما صوتان حلقيان احتكاكيان، يخرجان من وسط الحلق. وافترقا في صفة الجهر والهمس، فالعين مجهورة، والحاء مهموسة، فأبدلت العين حاء عند بني أسد.

٩- الإبدال بين القاف والكاف:

الإبدال بين القاف والكاف من الظواهر الصوتية البارزة أكثر من غيرها في الإبدال السماعي، وبقيت آثارها تنتشر بين اللهجات العربية حتى وقتنا الحاضر، فيبدل بعضهم القاف كافاً، ويبدل آخرون الكاف قافاً.

(١) سورة العاديات، آية (٩).

(٢) هي قراءة الصحابي عبد الله بن مسعود والأسود بن يزيد ومحمد بن أبي معاذ. انظر: الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج ٢، ص ٥٠٥، والطبري، تفسير الطبري، ج ٣٠، ص ١٨١.

(٣) هي قراءة نضر بن عاصم على بنانه للفاعل. انظر: الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج ٨، ص ٥٠٢.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ج ٣، ص ٢٨٦.

ونجد أثر ذلك في القراءات القرآنية، ففي قول الله عز وجل: ﴿وَإِذَا السَّمَاءُ

كُشِطَتْ﴾^(١). قال الفراء: "في قراءة عبد الله: (قشطت) بالقاف، وهما لغتان، والعرب تقول: القافور والكافور^(٢)، والقف والكف^(٣). إذا تقارب الحرفان تعاقبا في اللغات"^(٤).

ولا شك أن التقارب المخرجي بين الصوتين، كان سبباً في هذا الإبدال الشائع بين اللهجات - قديماً وحديثاً -، وهو ما عناه الفراء بقوله: "إذا تقارب الحرفان في المخرج؛ تعاقبا في اللغات". فالكاف صامت طبقي - أقصى الحنك - انفجاري مهموس، والقاف صامت لهوي انفجاري مهموس. فهذه الروابط الصوتية بين القاف والكاف، في القرب المخرجي، والاشتراك في صفتي الانفجار والهمس، جعلت الإبدال بينهما ميسوراً في كلام العرب.

فمالت بعض اللهجات إلى الصوت الأقرب مخرجاً، فأبدلت القاف كافاً في ألفاظها؛ لأن "الكاف أيسر نطقاً من القاف، من ناحيتي مخرجها، وعدم تدخل مؤخر اللسان - بحركة ثانوية - في أثناء نطقها. أما القاف فمخرجها متطرف من ناحية، ونطقها يصحب بحركة ثانوية لمؤخر اللسان من ناحية أخرى، مما يكسبه بعض القيمة التفخيمية"^(٥).

وأبدلت لهجات أخرى الكاف قافاً، ونسبت إلى القبائل البدوية، لأن "البيئة البدوية كانت تؤثر القاف، في حين أن البيئة الحضرية قد آثرت الكاف"^(٦). فكان لفظ بني أسد بالكاف مكان القاف، من تأثرها بالحياة الحضرية.

فهذه صور مختلفة، وحالات متعددة من ظواهر الإبدال السماعي اللغوي في كلام العرب، ذكرها الفراء في كتابه "معاني القرآن"، وأطالت فيها كتب الإبدال عند علماء اللغة، كما صنع ابن السكيت، وأبو القاسم الزجاجي (٣٣٧هـ)، وأبو الطيب اللغوي.

(١) سورة التكوير، الآية (١١)

(٢) الكافور: شجرة من الفصيلة الغارية، يتخذ منها مادة شفافة بلورية الشكل، يميل لونها إلى البياض. انظر: المعجم الوسيط، مادة: (كفر).

(٣) القف: ما ارتفع من متون الأرض وصلبت حجارته، وقبل غير ذلك. انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة: (قف).

(٤) الفراء، معاني القرآن، ج ٣، ص ٢٤١، ص ٢٧٤.

(٥) عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٩٧.

(٦) أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، ص ١٣١.

ومن خلال الصور المختلفة للإبدال السماعي اللغوي، التي عرضها الفراء، يمكن أن نخلص إلى أمور في موضوع الإبدال منها:

١- أن الإبدال اللغوي السماعي يطرد كثيراً في اللهجات العربية، ولا يخضع لقاعدة صوتية محددة تستلزم الضرورة والاستحسان في اللفظ، كما هو الشأن في الإبدال القياسي الصرفي.

٢- أن الإبدال السماعي اللغوي يشيع في القبائل البدوية أكثر من القبائل الحضرية؛ ولذا نلاحظ أن كثيراً من صور الإبدال كانت تنسب إلى أسد وتميم وقيس، وأخذت قبيلة بني أسد بحظ وافر من هذه الظاهرة الصوتية. أما البيئة الحضرية كأهل الحجاز، فيندر شيوع الإبدال لديهم، نظراً إلى ميلهم تحقيق الأصوات.

٣- أن صور الإبدال المختلفة السابقة التي ذكرها الفراء، يلحظ فيها ميل القبائل البدوية إلى الأصوات المهموسة، فتبدل المجهور مهموساً، كإبدال الجيم شينا في لغة تميم، وإبدال الزاي تاء في لغة قيس، وإبدال الدال تاء في لغة قضاة، وإبدال العين حاء في لغة أسد. وبناء عليه؛ فإن القول بأن القبائل البدوية كانت تميل إلى الجهر بالأصوات^(١)، ليس على إطلاقه، ففي كثير من شواهد الإبدال السماعي ما يثبت خلاف هذا الرأي.

(١) صالح، سرين رفعت أمين، لهجة بني أسد وسماتها الصوتية والصرفية. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، ص ٥١.

المطلب الثالث: الإدغام:

أولاً: تعريفه وأنواعه:

لا ريب أن الأصوات اللغوية في نطقها المجرد، تحتفظ بعلامتها المميزة الخاصة، وعندما تكون في تركيبها السياقي في بنية الكلمة، فإن الأصوات تتفاعل مع بعضها، وتتأثر في صفاتها؛ فتتكون ظواهر صوتية صرفية كالإعلال والإبدال - كما رأينا سابقاً - . وقد يحدث تجاذب بين الأصوات، فيندمج أحدهما في الآخر، نتيجة تجاور صوتين متماثلين أو متقاربين في المخرج والصفات، وهو ما يعرف عند النحاة أو الصرفيين خاصة (بالإدغام)، الذي تتجلى فيه المماثلة الصوتية بين الصوامت.

فالإدغام في اللغة: "إدخال الشيء في الشيء"^(١)، ومنه إدغام الأصوات. وفي الاصطلاح "أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله متحرك، من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف؛ فيصيران لشدة اتصالهما كحرف واحد، ترتفع اللسان عنهما رفعة واحدة شديدة"^(٢). أو هو "رفعك اللسان بالحرفين رفعة واحدة، ووضعك إياه موضعاً واحداً"^(٣).

وأشار الجوهري (٣٩٣هـ) إلى اختلاف في لفظ المصطلح بين البصريين والكوفيين، فمصطلح البصريين (الإدغام) على وزن الافتعال، ولفظ الكوفيين (الإدغام) على وزن الإفعال^(٤)، وهو ما ورد عند الفراء. فدلالة المصطلح البصري على حدوث الظاهرة في اللغة، ودلالة المصطلح الكوفي على فعل المتكلم^(٥)، وظل المصطلح الكوفي هو السائد على أسنة النحاة واللغويين والباحثين المحدثين.

وأطلق الباحثون المحدثون على الإدغام: (المماثلة الكاملة)^(٦) ولم يختلف تصورهم لطبيعة الإدغام كثيراً عن اللغويين المتقدمين، فتعريف الإدغام عند بعضهم، هو: "عبارة

(١) انظر: الزبيدي، تاج العروس، مادة (دغم)، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ١٠، ص ١٢١، والمرعشي، جهد المقل، ص ١٨١.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١٠، ص ١٢١.

(٣) ابن جنبي، الممتع في التصريف، ج ٢، ص ١٦٣.

(٤) الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح، مادة (دغم)، وانظر: الحملاوي، شذا العرف، ص ١٤٢.

(٥) الشمسان، أبو أوس إبراهيم، دروس في علم الصرف، ج ٣، ص ١٢٤.

(٦) عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٨٧.

عن فناء الصوت الأول في الثاني، بحيث يُنطق بالصوتين صوتاً واحداً كالثاني^(١)، أو هو: "إدماج الصوتين المتتاليين، ونطقهما دفعة واحدة؛ قصدًا التيسير والتخفيف"^(٢).

أما تعريفه بأنه "إحلال صوت ساكن طويل، محل الصوتين الساكنين القصيرين"^(٣)، فقد اعترض عليه د. جعفر عابنه، وأثبت أن الإدغام يشمل دائماً صوتين مثلين لا صوتاً واحداً؛ اعتماداً على جملة حقائق صوتية وصرفية ومعجمية^(٤).

ويظهر من التعريفات السابقة، أن الإدغام وسيلة من وسائل التخفيف من الثقل، والتخلص من الأصوات المتماثلة أو المتقاربة؛ لأن "العرب كرهت أن يُجمع بين حرفين متحركين من جنس واحد، فأسقطوا حركة الأول وأدغموه في الثاني"^(٥)، فذلك يتطلب جهداً لأعضاء النطق في تكرار عملها، مما يسبب تكلفاً في إخراج الصوت^(٦). وهو ما توصل إليه الفراء من وضع قاعدة عامة في الإدغام، لا تنبني على التقاء صوتين متماثلين أو متقاربين، بل هي أعم من ذلك، تنظر إلى الثقل الذي يحصل لعضو النطق الأساسي - (اللسان) - في إخراج الصوت في حالة الإدغام. يقول الفراء: "ما ثَقُلَ على اللسان إظهاره فأدغم، وما سَهَّلَ لك فيه الإظهار فأظهره ولا تدغم"^(٧). فالمرجع الأول عنده ثَقُلَ الصوت على اللسان؛ فيكون الملجأ إلى الإدغام، وحين تتوافر الخفة، فإن إظهار الأصوات مقدم على إدغامها.

وقد قسم الإدغام إلى أقسام مختلفة، بحسب الاعتبار الذي يقوم عليه أساس التصنيف، فبالنظر إلى مقدار التشابه بين الأصوات التي يحصل فيها الإدغام، ينقسم الإدغام إلى ثلاثة أقسام:

- ١- إدغام المتماثلين: ما اجتمع فيه الصوتان المدغمان صفة ومخرجاً.
- ٢- إدغام المتجانسين: ما اتفق فيه الصوتان المدغمان مخرجاً، واختلفا صفة.
- ٣- إدغام المتقاربين: ما تقارب فيه الصوتان المدغمان صفة ومخرجاً.

(١) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ١٥٢.

(٢) عبد القادر، عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص ٣٠١.

(٣) عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٨٨.

(٤) عابنه، جعفر، في حقيقة الإدغام، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد (٣)، العدد (٢)، ص ٤٧.

(٥) الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، شرح القصائد السبع، ص ٣٥.

(٦) الجبوري، مي فاضل، القراءات القرآنية، ص ٨٢.

(٧) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٣٥٤.

وكان بعض علماء اللغة يقصرون تقسيم الإدغام بهذا الاعتبار إلى متمائلين ومتقاربين^(١)، ثم جاء التمييز متأخراً بين مصطلحي المتقاربين والمتمائلين^(٢).

وباعتبار ما يتبع الصوت المدغم من صائت أو عذمه، ينقسم الإدغام إلى: (إدغام صغير)، و(إدغام كبير)^(٣). فالإدغام الصغير يكون في صوتين صامتين، الأول غير متبوع بصائت (ساكن)، والآخر متبوع بصائت، سواء أكانا في كلمة أم في كلمتين، والإدغام الكبير، يكون في صوتين صامتين من كلمتين، كلاهما متبوع بصائت، فيحذف الصائت الأول، ويقع الإدغام بينهما، كقوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَازَانَ﴾^(٤).

وينقسم الإدغام - أيضاً - إلى (إدغام تام)، و(إدغام ناقص)، وذلك باعتبار نوع المماثلة الصوتية الحادثة بين الصوتين المدغمين. فالإدغام التام، ما تحققت فيه المماثلة الكلية بين الصوتين المدغمين، والإدغام الناقص، ما تكون فيه المماثلة الصوتية جزئية، بحيث تبقى فيه صفة الصوت المدغم^(٥).

وينقسم الإدغام كذلك باعتبار التأثير الناتج عن قانون المماثلة الصوتية، إلى (مقبل) و(مدبر) و(متبادل). فالمقبل ما كانت فيه المماثلة الصوتية في الإدغام تقديمية، والمدبر ما كانت فيه المماثلة الصوتية رجعية، والمتبادل ما قلب فيه الصوتان المدغمان إلى صوت ثالث مخالف لهما^(٦).

وأما مصطلح (الإدغام الخفي) فهو مصطلح استخدمه الفراء في جواز الجمع بين الساكنين، كقوله: "من جمع بين الساكنين، فإنه كمن بنى على التبيان، إلا أنه إدغام خفي"^(٧)، مخالفاً بذلك سيبويه والبصريين، الذين لم يروا جواز الجمع بين الساكنين^(٨).

- (١) انظر: سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤، ص ٤٧٣، وابن جنى، الخصائص، ج ٢، ص ١٣٩، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ١٠، ص ١٢٣، وابن عصفور، الممتع في التصريف، ج ٢، ص ٦٢١.
- (٢) الحمد، غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٣٢٧.
- (٣) الشمسان، دروس في علم الصرف، ج ٣، ص ١٢٥، والحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٢٣٨، والصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ص ٢٤١.
- (٤) سورة البقرة، آية (١٨٥).
- (٥) انظر: المرعشي، محمد بن أبي بكر، جهد المقل، ص ١٩٨، والجبوري، مي فاضل، القراءات القرآنية، ص ٨٨.
- (٦) براجستراسر، التطور النحوي، ص ١٨-١٩، والجبوري، مي فاضل، القراءات القرآنية، ص ٩٠.
- (٧) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٨.
- (٨) انظر: سيبويه، كتاب سيبويه ج ٤، ص ٤٣٨، السيرافي، إدغام القراء، ص ٤، ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١٠، ص ١٤٧.

ثانياً: ظواهر الإدغام عند الفراء:

تنبه الفراء إلى ظواهر مختلفة في الإدغام، ولم يقتصر على معالجة الألفاظ التي ورد فيها الإدغام، بل تجاوز إلى بيان علتها وأسبابها في كثير من المواضع، وفضل في مواضع أخرى فك الإدغام، وإظهار الأصوات دون إدغامها، لأنه لا يلزم في رأيه. فالمعول عنده الثقل - كما ذكرنا سابقاً -، وعند انعدامه، فإن الخفة توجب ترك الإدغام، وعبر عن هذا الترك بثلاثة ألفاظ^(١):

أولاً: الإظهار: كقوله: "وما سهل لك فيه الإظهار فأظهره ولا تدغم"^(٢)، وقوله: "قرأ بعضهم: (حَبِيبٍ عَن بَيِّنَةٍ)"^(٣) بإظهارها"^(٤).

ثانياً: التبيين: ويتردد في مواطن متعددة، كقوله: "تبيانه أحب إلي من إدغامه"^(٥)، وقوله: "من جمع بين الساكنين، فإنه كمن بنى على التبيان"^(٦).

ثالثاً: البيان: وتردد هذا المصطلح كثيراً عند سيبويه في باب الإدغام^(٧)، واستعمله الفراء كقوله: "ألا ترى أنك تقول: (فنجي) بالبيان"^(٨).

وعند النظر إلى الحالات المتعددة التي بحث فيها الفراء الإدغام، نجد أن محورها الكبير - في الأغلب - يرتكز على صوت التاء، فقد خص الفراء هذا الصوت لحالات الإدغام من الجانبين، من جانب الصوت المدغم، ومن جانب الصوت المدغم فيه. فهو يأتي على الوجهين، موافقاً سيبويه الذي رأى أن التاء من الأصوات التي تدغم في غيرها، ويدغم غيرها فيها^(٩). واختلف الفراء عن سيبويه في مسألة إدغام الياء في الياء، فجوزّه الفراء ونقله عن العرب^(١٠)، وخالف سيبويه الذي رأى أن الياء من الأصوات التي لا تدغم

(١) انظر: الخليل، عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي، ص ١٨٣.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٣٥٣.

(٣) سورة الأنفال، آية (٤٢). وهي قراءة عاصم في رواية أبي بكر ونافع، ابن كثير في رواية البزي. انظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج ٢، ص ٢٩٣.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٤١، ج ١، ص ١٤١.

(٥) نفسه، ج ١، ص ٤٤١.

(٦) نفسه، ج ١، ص ١٨.

(٧) انظر: سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤، ص ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٤٩، ٤٥١، ٤٦٦.

(٨) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٥٦.

(٩) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤، ص ٤٦٠.

(١٠) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٤١١.

ولا يدغم فيها غيرها^(١). كما عرض الفراء مسائل أخرى في الإدغام، وسنقف عند هذه الأمثلة، ونقارنها بالنظرة الصوتية عند المحدثين.

أ- إدغام التاء:

عالج الفراء إدغام التاء في موضعين:

١- إدغام التاء في السين والشين:

عرض الفراء إدغام التاء في السين والشين في صيغة (تفاعل)، فيقول في السين: "قرأ بعضهم^(٢) ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ﴾^(٣) يريد: تتساءلون به، فادغم التاء عند السين"^(٤). وقال في الشين: "لا يجوز (تشابهت) بالتثقيل، لأنه لا يستقيم دخول تاعين زائدتين في تفاعل، ولا في أشباهها. وإنما يجوز الإدغام إذا قلت في الاستقبال: تتشابه عن قليل، فتدغم التاء الثانية عند الشين"^(٥).

فقد رأى الفراء في صيغة (تفاعل) جواز الإدغام على غير وجوب، وذلك واضح من قوله: "وإنما يجوز الإدغام"، وبهذا تأتي صيغة الفعل على الإظهار والإدغام، وهو ما كان في اختلاف القراءات.

الإظهار ← (تتساءل)، (تتشابه)
الإدغام ← (تساءل)، (تشابه)

واشترط الفراء أن تدل صيغة الإدغام على الاستقبال لا على الماضي، والعلة في ذلك - كما يقول الفراء -: "لا يستقيم دخول تاعين زائدتين في تفاعل، ولا في أشباهها"، وقد سهل إدغام التاء في السين والشين اجتماعهما في صفة الهمس، فضلا على التقارب المخرجي بين الصوتين.

(١) كتاب سيبويه، ج٤، ص٤٤٦.

(٢) هي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر. انظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج٢، ص٦٠، وابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٢٦٦.

(٣) سورة النساء، آية (١).

(٤) الفراء، معاني القرآن، ج١، ص٢٥٣.

(٥) نفسه، ج١، ص٧٥.

وفي حال الإدغام، فإنه يلزم حذف إحدى التاءين، وهو ما اختلف فيه النحاة، هل المحذوف التاء الأولى؟ أم التاء الثانية؟ أم جواز الأمرين؟^(١). ونقل ابن خالويه عن الفراء في أن المحذوفة إحدى التاءين دون تعيين^(٢)، وهو ما نص عليه الفراء في قوله: "كُلُّ موضع اجتمع فيه تاءان، جاز فيه إضمارُ إحداهما"^(٣). وأيده باحثون محدثون، لأن حركة التاءين واحدة، والدلالة على المضارعة تدل على صيغة الفعل، فالمضارع مرفوع، والماضي مبني على الفتح^(٤).

٢- إدغام التاء في التاء:

تحدث الفراء عن إدغام التاء في التاء في قوله تعالى: **﴿مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ﴾**^(٥). يقول الفراء: "معناه - والله أعلم - (ثاقلتم)، فإذا وصلتها العرب بكلام أدغموا التاء في التاء؛ لأنها مناسبة لها، ويحدثون ألفاً لم يكن؛ ليينوا الحرف على الإدغام في الابتداء والوصل. وكان إحداثهم الألف ليقع بها الابتداء، ولو حذف لأظهروا التاء لأنها مبتدأة، والمبتدأ لا يكون إلا متحركاً. وكذلك قوله: **﴿حَتَّى إِذَا آدَرَكُوا فِيهَا جَمِيعاً﴾**^(٦)، وقوله: **﴿وَأَزَيَّنْتَ﴾**^(٧) المعنى - والله أعلم - تزينت، و**﴿قَالُوا اطَّيَّرْنَا﴾**^(٨) معناه: تطيرنا"^(٩).

فالأصل في الفعل قبل الإدغام - كما ذكر الفراء - (ثاقلتم)، وهي قراءة الأعمش (١٤٨هـ)^(١٠)، وعند الإدغام، فإن التاء تدغم في التاء، فتصير الصيغة (ثاقلتم)، وهو ما لا يجوز في العربية؛ لأنه سيتشكل في بداية المقطع الصوتي صوتان صامتان متتاليان لا

(١) الأستراباذي، شرح الشافية، ج ٣، ص ٢٩٠، والباقولي، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، ج ١، ص ٣٦٦.

(٢) ابن خالويه، الحجة، ص ٨٤.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٢٨٤.

(٤) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٣١١.

(٥) سورة التوبة، آية (٣٨).

(٦) سورة الأعراف، آية (٣٨).

(٧) سورة يونس، آية (٢٤).

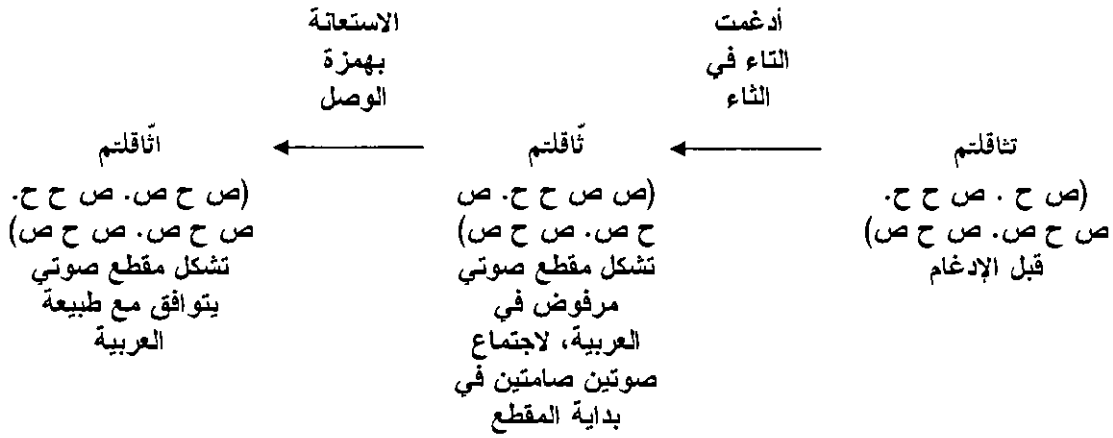
(٨) سورة النمل، آية (٤٧).

(٩) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٤٣٧-٤٣٨.

(١٠) أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج ٥، ص ٤٣.

يفصل بينهما صائت، وعبر عنه علماء العربية بقولهم: "لا يبدأ بساكن"^(١)، أو كما يقول الفراء: "لا يبدأ إلا بمتحرك".

ولذا كان لا بد من الاستعانة بهمزة الوصل؛ حتى يتم الإدغام؛ لأن الصوت المدغم (التاء) غير متبوع بصائت، وهو ما تنبه له الفراء في قوله: "كان إحدائهم الألف؛ ليقع بها الابتداء" فتشكل مقطع صوتي موافق لطبيعة العربية.



وكل ذلك ينطبق - أيضاً - مع الأمثلة الأخرى التي ذكرها الفراء، في (أذراكوا)، و(أزبنت)، و(أطيرنا). أما قوله: "أدغموا التاء في التاء؛ لأنها مناسبة لها"، فهو نتيجة القرابة الصوتية بين الصوتين في المخرج، فالتاء صامت أسناني، والتاء صامت أسناني لثوي، واجتمعت صفة الهمس في كلا الصوتين، فناسبهما الإدغام.

ب- الإدغام في التاء:

١- إدغام التاء والذال والطاء والظاء في التاء:

تحدث الفراء عن إدغام هذه الأصوات في التاء، في موضعين:

الموضع الأول: في قوله تعالى: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ﴾^(٢). يقول الفراء: "وقوله: ﴿كَمْ

(١) رضي الدين الأستراباذي، شرح الشافية، ج ٢، ص ٢٥١.

(٢) سورة البقرة، آية (٢٥٩).

لَبِثْتُ» وقد جرى الكلام بالإدغام للنَّاءِ، لَقِيتُ النَّاءَ وهي مجزومة. وفي قراءة عبد الله: «اتَّخِمْ الْعَجْلَ»^(١)، «وَأِنِّي عَتُّ بَرَبِي وَرَبِّكُمْ»^(٢)، فأدغمت الذال أيضاً عند النَّاءِ. وذلك أنهما متناسبتان في قرب المخرج، والنَّاءِ والذال مخرجهما ثقيل، فأنزل الإدغام بهما لتقلهما؛ ألا ترى أن مخرجهما من طرف اللسان. وكذلك الظاء تشاركهن في الثقل. فما أتاك من هذه الثلاثة الأحرف فأدغم، وليس تركك الإدغام بخطأ، إنما هو استتقال^(٣).

والموضع الآخر: في قوله تعالى: «فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لِمِ

نَحِطُ بِهِ»^(٤). قال الفراء: "قال بعض العرب: (أحط)، فأدخل الطاء مكان النَّاءِ. والعرب إذا لقيت الطاء النَّاءِ، فسكنت الطاء قبلها؛ صيروا الطاء تاء، فيقولون: (أحت)، كما يحولون الظاء تاء في قوله (أوعت أم لم تكن من الواعظين)^(٥)، والذال والذال تاء مثل: (أختم)^(٦)، ورأيتها في بعض مصاحف عبد الله (وأختم). ومن العرب من يحول النَّاءِ إذا كانت بعد الطاء طاء، فيقول: (أحط)^(٧).

إن تقارب هذه الأصوات (ث، د، ذ، ط، ظ) في مخرجها مع النَّاءِ، كان سبباً صوتياً لتحقيق الإدغام بينهما، وسار الإدغام بصورته الأصلية بالمماثلة الرجعية، لتأثير الصوت اللاحق (النَّاءِ) في الصوت السابق، كما يبدو من الأمثلة:

لَبِثْتُ	←	لَبِثْتُ
أَوْعَتُّ	←	أَوْعَطْتُ
اتَّخِمْ	←	اتَّخِذْتُ
أَخِمْ	←	أَخِذْتُ
عَتُّ	←	عَذْتُ
أَحْتُ	←	أَحَطْتُ

(١) سورة البقرة، آية (٩٢).

(٢) سورة الدخان، آية (٢٠).

(٣) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٧٢.

(٤) سورة النمل، آية (٢٢).

(٥) سورة الشعراء، آية (١٣٦).

(٦) سورة آل عمران، آية (٨١).

(٧) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٢٨٩.

وبالنظر إلى هذه الأصوات التي أدغمت في التاء، نلاحظ أن بعضها أقوى من التاء المهموسة بالجهر، كالدال والذال والطاء، إضافة إلى تميز الطاء والظاء بالإطباق والتفخيم. ومع ذلك تغلبت التاء في الإدغام على هذه الأصوات، نظراً لوقوعها في بداية مقطع صوتي اعتمدت فيه على درجة إسماع قوي، بخلاف الأصوات المدغمة التي وقعت في نهاية مقطع صوتي مغلق، كان له الأثر في إضعافها، مما جعل للتاء القوة والتأثير لموقعها المقطعي، سواء أكانت مجهورة أم مهموسة^(١).

بيد أن الفراء يذكر وجهاً آخر عن العرب في (أحطت)، إذ يقول: "قال بعض العرب: (أحط) فادخل الطاء مكان التاء"^(٢). ويندرج كلامه تحت المماثلة التقديمية، خلافاً لأصل الإدغام، وهو بذلك يختلف عن سيبويه في هذه الرواية. فسيبويه في (باب الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا) يقول: "الطاء مع الدال كقولك: اضبطَ لما أي: (اضبطَ لَمًا) -، لأنهما من موضع واحد، وهي مثلها في الشدة، إلا أنك قد تدع الإطباق على حاله فلا تذهبه... وكذلك الطاء مع التاء... ومما أخلصت فيه الطاء تاء سماعاً من العرب قولهم: حُطُّهم، يريدون: حُطَّتْهم"^(٣).

ومفهوم كلام الفراء أن العرب قد نُقِلَ عنهم وجهان، غير أن اللفظ الشائع عندهم - كما يبدو من كلامه - ما ذكره سيبويه، وجاء على أصل الإدغام (أحُتْ)؛ ولذلك نسب الفراء هذه اللغة إلى بعض العرب. ونخلص من كلام سيبويه والفراء، أن العرب في إدغام الطاء في التاء في مثل (أحطت)، ثلاثة مذاهب^(٤):

١- الإدغام الكامل بالمماثلة الرجعية، وذلك بجعل الطاء تاء وإدغامها في التاء، فيكون اللفظ: (أحُتْ)، وهو الأصل في الإدغام.

٢- الإدغام الكامل بالمماثلة التقديمية، وذلك بجعل التاء طاء وإدغامها في الطاء، فيكون اللفظ: (أحطت)، وهو على أصل الإدغام، ولذا فشيوعه في العربية قليل.

(١) انظر: الشايب، فوزي، أثر القوائين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٢١٥.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٢٨٩.

(٣) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤، ص ٤٦٠.

(٤) انظر: الحمد، المدخل إلى علم أصوات العربية، ص ٢٢٣، والحمد، الدراسات الصوتية في علم التجويد، ص ٣٥٦.

٣- الإدغام الناقص، وذلك بإدغام الطاء في التاء، مع بقاء صفة الإطباق في الطاء، فيرتفع اللسان بالطاء والتاء ارتفاعاً واحدة، مع المحافظة على إطباق الطاء، وإخلاص لفظ التاء. وهي القراءة المعتمدة عند أهل التجويد؛ "ثلاثاً يَحَلُّ بها ما لا خلاف فيه بين القراء"^(١).

فالوجه الأول والثاني إنما جاء على لغات العرب، والوجه الثالث هو المشهور عند القراء، وأطلقوا عليه (الإدغام الناقص) لبقاء صفة الصوت المدغم مع إدغامه في الصوت الآخر^(٢).

٢- إدغام لام (هل وبل) في التاء والنون:

اختلف القراء في إدغام لام (هل وبل) في بعض الأصوات القريبة منها في المخرج، يقول ابن الجزري: "لام (هل وبل) اختلفوا في إدغامها وإظهارها عند ثمانية أحرف، وهي (التاء، والتاء، والزاي، والسين، والضاد، والطاء، والظاء، والنون)"^(٣). وقد ذكر الفراء من هذه الأصوات صوتي النون والتاء.

أما النون، فقد قال الفراء في إدغامها مع اللام: "العرب تدغم اللام عند النون إذا سكنت اللام وتحركت النون؛ وذلك أنها قريبة المخرج منها"^(٤). وهو ما كان يصنعه الكسائي^(٥)، كما في قوله تعالى: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ﴾^(٦)، وبالإدغام: "هتدلكم". وعلل الفراء هذا الإدغام للتقارب المخرجي بين الصوتين، وبالتالي فليس هناك مانع صوتي من الإدغام بينهما.

وأما إدغام لام (هل وبل) في التاء، فيقول الفراء: "العرب تدغم اللام من (هل)، و(بل) عند التاء خاصة. وهو في كلامهم عال كثير، يقول: هل تدري، (هتدري)، فقرأها القراء على ذلك، وإنما أستحب في القراءة خاصة تبيان ذلك، لأنهما منفصلان ليسا من

(١) الداني، أبو عمرو، الإدغام الكبير في القرآن، ص ٦٠.

(٢) انظر: المرعشي، جهد المقل، ص ١٨٤، وابن الجزري، النشر، ج ٢، ص ٢٢، والقيسي، الرعاية، ص ٢٠٦، والقرطبي، الموضح في التجويد، ص ١٥٠.

(٣) ابن الجزري، النشر، ج ٢، ص ٦.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٣٥٣.

(٥) ابن الجزري، النشر، ج ٢، ص ٧.

(٦) سورة سباء، آية (٧).

حرف واحد، وإنما بنى القرآن على الترسل والترتيل وإشباع الكلام، فتبين أنه أحب إلي من إدغامه، وقد أدغم القراء الكبار^(١)، وكل صواب^(٢).

وعلى الرغم مما ذكره القراء من جواز إدغام لام (هل وبل) في التاء والنون، وما جاء على ألسنة القراء، إلا أنه مال إلى الإظهار وعدم الإدغام، بل رأى أن الإدغام جاء من تأثير الصنعة وليس من السليقة والطبع، فهو يقول: "وإنما صرت أختار (هل) تَسْتَطِيعُ"^(٣) و(بَلْ نَظُنُّكُمْ)^(٤) فأظهر، لأن القراءة من المولدين مصنوعة، لم يأخذوها بطباع الأعراب، إنما أخذوها بالصنعة"^(٥).

فالقراء يخص الإظهار في تلاوة القرآن، ولا ينكر جواز الإدغام، لأنه ورد في كلام العرب، كما نقل سيبويه عن شاعر من عقيل:

فَدَعْ ذَا وَلَكِنْ هُنَّ عَيْنٌ مُتِيمَا على ضوءِ بَرَقِ آخِرِ اللَّيْلِ نَاصِبِ^(٦)

فأصل الكلمة على الإظهار (هل تُعِينُ)، إلا أن الشاعر العقيلي نطقها بالإدغام، وبنو عقيل من القبائل البدوية الضاربة في صحراء نجد، وكانت على صلة قوية بالقبائل التي تفضل الإدغام كتميم وأسد^(٧).

وأما القراء السبعة، فهم متباينون في إدغام لام (هل وبل) في الأصوات الثمانية (ت، ث، ز، س، ض، ط، ظ، ن) على ثلاث مراتب^(٨):

أولاً: انفرد الكسائي بالإدغام في جميع هذه الأصوات.

ثانياً: أظهر نافع وابن كثير وعاصم عند جميع هذه الأصوات.

ثالثاً: أدغم أبو عمرو وحمزة عند بعض هذه الأصوات، وأظهرا عند بعضها.

(١) هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: السيرافي، أبو سعيد، إدغام القراء، تحقيق: محمد علي الرديني، ص ٢١.

(٢) معاني القرآن، ج ١، ص ٤٤١.

(٣) سورة المائدة، آية (١١٢). والقراءة بالتاء للكسائي. انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص ٢٤٠.

(٤) سورة هود، آية (٢٧).

(٥) القراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٣٥٣.

(٦) هو مزاحم العقيلي. انظر: سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٢، ص ٤١٧.

(٧) الجندي، أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، ج ١، ص ٣٠١.

(٨) انظر: الجريسي، محمد مكي، نهاية القول المفيد، ص ١٣٥.

وإذا كان إدغام اللام في التاء قد ورد في كلام العرب، وجاء على ألسنة القراء، فلا ريب أن الإدغام جائز، لأن العلاقة واضحة بين اللام والتاء، فأخر مخرج اللام قريب من مخرج التاء^(١). وليس في معارضة الفراء لهذه القراءة، إلا لتجنب أثر البدوأة في القراءة القرآنية، والميل إلى الجانب الحضري الذي يحرص على التحقيق في الأصوات، وإعطاء كل صوت لغوي حقه حين النطق به^(٢). غير أن ورع الفراء من هذا الإدغام، لا يمكن منعه؛ لأنه ورد في القراءات القرآنية المتواترة عن المصطفى (ﷺ)؛ ولذا فلم يكن من الخلل القراءة بها، أو تطبيقه في أحكام التلاوة.

(١) الجندي، أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، ج ١، ص ٣٠١-٣٠٢.
 (٢) عبد الرؤوف، محمد عوني، القافية والأصوات اللغوية، ص ١٧، والعطية، خليل، جهود الكوفيين في علم الأصوات، ص ٧٩.

المبحث الثاني:

المطلب الأول: الوقف

أولاً: تعريفه:

الوقف في اللغة: الحبس والتلُّبُّ^(١)، ووقف على الكلمة: "نطق بها مُسَكِّنة الآخر، قاطعاً لها عما بعدها"^(٢). وفي الاصطلاح، فالوقف هو: "عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمنًا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله، لا بنية الإعراض"^(٣).

وقد أطلق الفراء على الوقف في بعض المواضع (السكت)^(٤)، وصنع مثله أبو الحسن الأخفش^(٥)، مما يثبت صحة قول ابن الجزري أن المتقدمين من العلماء لم يكونوا يفرقون بين الوقف والسكت والقطع، فالمراد بها - عندهم - الوقف غالباً^(٦).

وأما المتأخرون، فإنهم فرقوا بين هذه المصطلحات الثلاثة، فالقطع هو: "عبارة عن قطع القراءة رأساً، والانتهاء منها. ولا يكون إلا على رأس آية؛ لأن رؤوس الآي في نفسها مقاطع"^(٧)، وأما السكت فهو: "عبارة عن قطع الصوت زمنًا دون زمن الوقف عادة، من غير تنفس"^(٨).

ولا ريب أن كل متحدث أو متكلم قد يعمد إلى الوقف في أثناء عملية الكلام لأسباب كثيرة، منها ما يرجع إلى الطبيعة البشرية، كحاجة المتحدث إلى النفس أو التزود من الهواء، ومنها أسباب ترجع إلى طبيعة اللغة، كإظهار الفواصل بين الألفاظ والتراكيب والجمل، ومنها ما يقتضيه الموقف الذي يمر به، كتمام الغرض من الكلام، أو تمام النظم في الشعر، أو تمام السجع في النثر^(٩).

(١) الزمخشري، جار الله أبو عمرو، أساس البلاغة، مادة (وقف).

(٢) معجم الوسيط، مادة (وقف).

(٣) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١، ص ١٨١.

(٤) انظر: الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٩٦، ١٤٩.

(٥) الأخفش، أبو الحسن، معاني القرآن، ج ١، ص ١١.

(٦) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١، ص ١٨٨.

(٧) نفسه، ج ١، ص ١٨٨-١٨٩.

(٨) نفسه، ج ١، ص ١٩٠.

(٩) فرج، محمد خليل نصر الله، الوقف ووظائفه عند النحويين والقراء، ص ١٥.

ولا تقتصر وسيلة الوقف في العربية على حذف الصائت (السكون) من آخر الكلمة، فثمة وسائل أخرى مختلفة، كالروم، والإشمام، والإبدال، والحذف^(١). ودلالة الوقف في طابعه بوسائله المتعددة، مفصل من مفاصل الكلام، يمكن عنده قطع السلسلة النطقية، فينضم السياق بذلك إلى دفعات كلامية، فإذا كان المعنى كاملاً، كانت كل دفعة (واقعة تكليمية)، وإذا لم يكن المعنى مكتملاً، فإن الواقعة التكليمية حينئذ تشتمل على أكثر من دفعة كلامية واحدة^(٢).

ثانياً: ظواهر الوقف عند الفراء:

تعددت أوجه الوقف عند الفراء، وأثبت الكيفية التي يوقف بها في هذه المواضع في تلاوة القرآن الكريم. ومن خلال استقراء كتاب "معاني القرآن" للفراء، تبرز ثلاثة مواضع أشار إليها الفراء بالوقف أو السكت، وهي:

أ- الوقف بالروم والإشمام:

الروم والإشمام حالتان من حالات الوقف المختلفة على الصوائت، يرتبط كل واحد منهما بطريقة نطق خاصة، تميزه عن غيره، ويختلفان في درجة إظهار الصائت الموقوف عليه عند استعمالهما.

فالإشمام كما يصوره ابن يعيش هو: "تهيئة العضو للنطق من غير تصويت، وذلك بأن تضم شفتيك بعد الإسكان، وتدع بينهما بعض الانفراج، فهو شيء يختص بالعين دون الأذن، وذلك إنما يدركه البصير دون الأعمى، لأنه ليس بصوت يسمع، وإنما هو بمنزلة تحريك عضو من جسدك"^(٣). فالإشمام ليس صوتاً، وإنما هو: "عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت"^(٤)، وقصره جمهور النحاة والقراء في حالة الرفع أو الضم^(٥)، وأطلقه بعض العلماء على التوسط في النطق بين الضمة والكسرة في القراءات^(٦).

(١) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ج ٢، ص ٣٠٢.

(٢) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٧٠.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٩، ص ٦٧.

(٤) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢، ص ٩٠.

(٥) انظر: سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤، ص ١٧٢، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢، ص ٩٠.

(٦) الجريسي، محمد مكي، نهاية القول المفيد، ص ٢٦١.

واللهجات العربية^(١). وقد ورد مثل ذلك عند الفراء، في قوله: "وإن أشرت إلى الضمة قلت: (رئياً)، فرفعت الراء فجائز"^(٢). فالإشارة هنا إلى الضمة في (رئياً)، هو ما عبر عنه بعض العلماء - كما أشرنا سابقاً - بالإشمام، أي الإتيان بصوت بين الضمة والكسرة. وعلى هذا؛ فإن الإشمام بهذه الدلالة لا يكون وجهاً من أوجه الوقف، كما أن لهذا المصطلح دلالات أخرى، تخرج عن سياق حالات الوقف^(٣).

وأما الروم فهو: "عبارة عن النطق ببعض الحركة"^(٤)، أو هو: "تضعيف الصوت بالحركة، حتى يذهب معظمها"^(٥)، وأجازه أكثر النحاة في الحالات الثلاث^(٦) - الفتح والكسر والضم -، وخالفهم أكثر القراء في حصره في حالتي الضم والكسر^(٧)، وعللوا رأيهم: "لأن المفتوح أخف، وحركته أسرع ظهوراً، فلو رام الرائم الإتيان ببعضها وجزئها، جاء كلها وجملتها"^(٨).

ويتبين مما سبق، أن الروم هيئة في نطق الصائت يسمعها القريب دون البعيد، وأن الإشمام هيئة في نطق الصائت تُرى ولا تُسمع، غير أنه نُقل عن الكوفيين قول مخالف لما عليه جمهور النحاة والقراء، وهو أنهم يطلقون على الإشمام روماً، وعلى الروم إشماماً^(٩). وألتمس لهم العذر في تسمية الروم إشماماً، والإشمام روماً، "كأن الروم عندهم من رمت فعل كذا وأنت لم تفعله، والإشمام من أشممت كذا إذا وجدت ريحه"^(١٠)، وعقب ابن الجزري: "ولا مشاحة في التسمية إذا عرفت الحقائق"^(١١).

ولم يرد عند الفراء أي من المصطلحين بلفظيهما في "معاني القرآن"، وإنما كان يصف الهيئة التي ينطق بها القارئ، دون التعبير عنها بمصطلحها، ويتضح ذلك من خلال نصين أورد فيهما الفراء إشارة إلى الروم والإشمام.

- (١) انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٥٦، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٤٥٨.
- (٢) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٣٥.
- (٣) انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٠٥، والجريسي، نهاية القول المفيد، ص ٢٦١.
- (٤) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢، ص ٩٠.
- (٥) نفسه، ج ٢، ص ٩٠.
- (٦) انظر: سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤، ص ١٧١.
- (٧) الجريسي، نهاية القول المفيد، ص ٢٦٣.
- (٨) القرطبي، عبد الوهاب، الموضح في التجويد، ص ٢٠٩.
- (٩) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢، ص ٩٠.
- (١٠) القيسي، مكي بن أبي طالب، التنصرة في القراءات، تحقيق: رمضان عبد التواب، ص ١٠٥.
- (١١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢، ص ٩١.

ففي قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ تَأْمَنًا﴾^(١)، قال الفراء: "قوله (لا تأمنا) تشير إلى الرفع، وإن تركت فصواب، كلّ قد قرئ به"^(٢). والإشارة إلى الرفع التي ذكرها الفراء، هي الإشارة إلى الضمة التي تبرز بفك الإدغام، فالأصل (تأمنا)، وصارت من أوجه الوقف بالإدغام، لأن الصوت المدغم كالموقوف عليه، كما يقول أبو علي الفارسي: "الحرف المدغم بمنزلة الحرف الموقوف عليه من حيث جمعها السكون، فمن حيث أشموا الحرف الموقوف عليه إذا كان مرفوعاً في الإدراج أشموا النون المدغمة في (تأمنا)، وليس ذلك بصوت خارج إلى اللفظ، إنما تهينة العضو لإخراج ذلك الصوت به، ليعلم بالتهينة أنه يريد ذلك المتهاً له"^(٣). وواضح من كلام الفراء، وما أيده به أبو علي الفارسي، أن المقصود هو الإشمام.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّا بَرَاءٌ مِنْكُمْ﴾^(٤)، قال الفراء: "وقوله: (إنا براء منكم)، إن تركت الهمزة من براء أشرت إليه بصدرك فقلت: (براء). وقال الفراء: مدّه، وإشارة إلى الهمز، وليس يضبط إلا بالسمع"^(٥).

فقول الفراء: "وليس يضبط إلا بالسمع"، هو دلالة واضحة لما يكون عليه الروم؛ لأن الروم - كما ذكرنا سابقاً - هيئة في نطق الصائت يسمعها القريب دون البعيد، فضابطها السماع. ومن خلال حديث الفراء في النصين السابقين، نلاحظ أن الفراء لم يذكر الروم والإشمام نصاً، وإنما أشار لهما بطريقة نطقهما، ويلمح ذلك من خلال قوله: "تشير إلى الرفع"، "وليس يضبط إلا بالسمع"، ولم يتضح من كلامه إطلاق الروم على الإشمام، والإشمام على الروم، كما نقل عن الكوفيين^(٦).

ب-الوقف على (هيهات):

تلحق تاء التانيث أصناف الكلمة الثلاث - الاسم والفعل والحرف - ويتباين رسمها ونطقها من حال إلى حال، فمن جانب الرسم، فإنها ترسم في مواضع تاء مفتوحة أو

(١) سورة يوسف، آية (١١).

(٢) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٣٨.

(٣) الفارسي، أبو علي، الحجة للقراء السبعة، ج ٢، ص ٤٣٢.

(٤) سورة الممتحنة، آية (٤).

(٥) الفراء، معاني القرآن، ج ٣، ص ١٤٩.

(٦) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢، ص ٩٢.

مبسوطة، وترسم في مواضع أخرى تاء مربوطة. ومن جانب اللفظ أو النطق، فإنها تلفظ في مواضع تاء كما رسمت، وتلفظ في مواطن أخرى هاء؛ ولذلك أطلق عليها "هاء التانيث"^(١).

وقد ألحق الفراء بتاء التانيث ست كلمات مخصوصة وردت في القرآن الكريم، وهي: (أبت، وهيئات، ومرضات، ولات، واللات، وذات)^(٢)، فوقف عليها بعض القراء بالهاء خلافاً للرسم، ووقف عليها آخرون بالتاء كما رسمت^(٣).

وقد ذكر الفراء من بين هذه الكلمات الوقف في (هيئات)، في سياق تفسيره للآية: ﴿هِيَئَاتٌ هِيَئَاتٌ لِمَا تُوعَدُونَ﴾^(٤). يقول الفراء: "إذا وقفت على هيئات، وقفت بالتاء في كليهما، فصارت بمنزلة (دراك)، و(نظار)"^(٥).

فالوقف عند الفراء في (هيئات) يكون بالتاء، وخالف بذلك سيبويه فيما نقل عنه النحاس أنه كان يقف بالهاء^(٦)، وهو ما عمل به الكسائي بنص الفراء في قوله: "واختار الكسائي الهاء، وأنا أقف على التاء"^(٧). واستدل الفراء على الوقف بالتاء، بما نقله عن بعض العرب، أنهم يكسرون التاء، فكان ذلك دليلاً - عنده - أنها ليست بتاء التانيث أو (هاء التانيث) - كما أطلق عليها الفراء - فهي بمنزلة اسم الفعل كما في (دراك)، و(نظار) على وزن فعال. وجاء البناء على الفتح في (هيئات)؛ لمعاملتها معاملة العدد المركب - كما يقول الفراء -: "أداتان جمعتا، فصارتا بمنزلة خمسة عشر"^(٨)، وهو ما ذهب إليه أبو حيان في قوله: "ولا تستعمل هذه الكلمة - أي هيئات - غالباً إلا مكررة"^(٩).

ونسب أبو حيان فتح التاء إلى لغة الحجاز، ولكنه أشار بعد ذلك إلى لغات متعددة في (هيئات) بقوله: "وهذه الكلمة تلاعبت بها العرب تلاعباً كبيراً بالحذف والإبدال

(١) المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٣٥، ونصر، عطية قابل، غاية المرید في علم التجويد، ص ٢٦٥.

(٢) انظر: فراج، محمد خليل، الوقف ووظائفه، ص ٦٣.

(٣) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١، ص ٩٨، والأندلسي، البحر المحيط، ج ٦، ص ٢٧٤، وابن جني، المحتسب، ج ٢، ص ٩٠.

(٤) سورة المؤمنون، آية (٣٦).

(٥) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٢٥٣.

(٦) ابن النحاس، إعراب القرآن، ج ٢، ص ٤١٨.

(٧) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٢٣٦.

(٨) نفسه، ج ٢، ص ٢٣٥.

(٩) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج ٦، ص ٣٧٤.

والتنوين وغيره، وقد ذكرنا في التكميل لشرح التسهيل ما ينيف على أربعين لغة^(١). وكان ثمرة اختلاف اللغات في كيفية لفظها، ما اختلف القراء بينهم في قراءتها في القرآن الكريم، سواءً أكان في الوقف أم في الوصل، وأوضح ابن جنى توجيه هذه القراءات في كتابه "المحتسب"^(٢).

ج- الوقف على (الحروف المقطعة) في القرآن الكريم:

وهي ما أطلق عليها (بالحروف المقطعة)، أو (الكلمات المقطعة)، "تسرد سرداً غير مركبة تركيب الجمل، افتتحت بها مجموعة من السور في القرآن الكريم"^(٣)، واختلف المفسرون في دلالتها ومعانيها اختلافاً كبيراً.

وقد رأى الفراء أنها من مواضع الوقف في القرآن الكريم، وأن حذف الصائت منها ليس يقصد به علامة إعرابية كالجزم، وليس من قبيل المبني، بل لنية الوقف عليها. يقول الفراء: "الهجاء موقوف في كل القرآن، وليس بجزم يسمى جزماً، إنما هو كلام جزمه نية الوقوف على كل حرف منه، فافعل ذلك بجميع الهجاء فيما قل أو كثر"^(٤). ورأى أن رسم هذه الأصوات الهجائية التي ترد في مطالع السور، له وجهان في العربية: الأول: إن فُصِدَ بها الهجاء، نطقت صوتياً بالسكون، ورسمت حرفاً واحداً، مثل (ق، ن). الآخر: إن فُصِدَ بها اسم للسورة، أو في مذهب قسم، كتبت على هجائها: (نون، قاف)؛ لأن الصوت - كما يقول الفراء - "قد صار كأنه أداة"^(٥).

وعلل أبو عبيدة التيمي (٢١٠هـ) حذف الصائت من هذه الأصوات؛ "لأنها هجاء، ولا يدخل في حروف الهجاء إعراب"^(٦)، واستقصى أبو جعفر النحاس مسألة الوقف

(١) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج٦، ص٣٧٤.

(٢) ابن جنى، المحتسب، ج٢، ص٩٠-٩٤.

(٣) انظر: الخليلي، أحمد بن حمد، جواهر التفسير، ج٢، ص٥٧، وابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، ج١، ص٢٠٧.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ج١، ص٩.

(٥) نفسه، ج١، ص١٠.

(٦) التيمي، أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج١، ص٢٨.

والوصل في هذه الأصوات (الحروف المقطعة) في أوائل السور، وخص الآية الأولى من سورة البقرة التي وقف عليها الفراء، وانتهى أبو جعفر النحاس إلى أربعة أقوال^(١):

أولاً: الوقف التام على كل صوت منها، لأنها أصوات هجاء، بمعنى أن كل صوت مستقل بنفسه، ولا يتعلق بما بعده لا في اللفظ ولا في المعنى. ونسب هذا القول إلى الفراء وأبو عبيدة التيمي.

ثانياً: الوقف عليها كاف، وليس تاماً، فهي وإن كانت مستقلة في اللفظ، غير أنها متعلقة بما بعدها في المعنى.

ثالثاً: الوقف عليها ليس تاماً ولا كافياً، فقد تعلقت بما بعدها لفظاً ومعنى، فالمعنى "حروف المعجم ذلك الكتاب".

رابعاً: الوقف تام على آخرها، لأنها اسم للسورة، أو أن كل حرف منها يفيد معنى الكلمة.

وقد أشار الفراء إلى القول الثالث والرابع، فالتقدير: "حروف المعجم ذلك الكتاب" نص عليه الفراء في قوله: "هذه الحروف يا أحمد، ذلك الكتاب الذي أن أوحيه إليك"^(٢)، وعلى التعليل أن هذه الحروف أسماء للسور، قال الفراء: "وإن جعلته اسماً للسورة، أو في مذهب قسم كتبته على هجائه"^(٣).

ونخلص مما سبق أن الوقف على ما أطلق عليها (بالحروف المقطعة)، هي من مواضع الوقف في القرآن الكريم - كما ذكر الفراء - سواء أكان هذا الوقف تاماً أم كافياً أم غير ذلك. ومجمل الحديث هو صعوبة إدراك سر هذه الأصوات في فواتح السور، مما جعل الخلاف يطرقها في نواح متعددة، كإعرابها وتفسيرها، ومواضع الوقف عليها.

(١) النحاس، أبو جعفر، القطع والانتشاف، ص ١٠٩-١١٠.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٠.

(٣) نفسه، ج ١، ص ١٠.

المطلب الثاني: التنغيم:

أولاً: تعريفه:

التنغيم (Intonation) مصطلح صوتي وظيفي معاصر، أشار إلى مفهومه علماء اللغة المتقدمون، ولكنهم لم يفرّدوا له باباً، ولم يضعوا له مصطلحاً^(١). وجاء الدرس الصوتي الحديث، فعالج قضايا صوتية متعلقة بالدلالة والتراكيب، كان من بينها التنغيم الذي يعتبر قمة الظواهر الصوتية التي تكسو المنطوق كله.

فهو في الكلام المنطوق - كما يصوره أحد الباحثين - بمنزلة الترقيم في الكلام المكتوب^(٢)، فتتنظم في أثناءه جملة الظواهر الصوتية الأخرى، كالنبر ومطّ بعض الأصوات، والاختلاف في درجة النغمة وتنوعاتها^(٣)؛ ولذا أطلق عليه - إلى جانب التنغيم - (النبر الموسيقي)، و(النغمة الصوتية)^(٤)، و(موسيقى الكلام)^(٥).

ونتيجة لحدائثة هذا المصطلح بين اللغويين؛ فإنه من الطبيعي أن نجد له تعريفات متعددة؛ لاختلاف التصورات بين الباحثين. غير أن معظم هذه التعريفات تختلف في ألفاظها، وتتفق في دلالتها ومقصودها، ويتسم بعضها بالإيجاز كالقول بأن التنغيم: "تتابع النغمات الموسيقية في حدث كلامي معين"^(٦)، وبصورة أكثر إيجازاً هو: "تنوع في درجات الصوت"^(٧)، أو "ارتفاع الصوت وانخفاضه أثناء الكلام"^(٨).

وتتسم تعريفات أخرى بتفصيل أكثر من السابقة، فالتنغيم عند بعض المحدثين هو: "المصطلح الصوتي الدال على الارتفاع (الصعود)، والانخفاض (الهبوط) في درجة الجهر

(١) انظر: ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٣٧١، والفارابي، الموسيقى الكبير، ص ١٠٧١.

(٢) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٦٦.

(٣) بشر، كمال، علم الأصوات، ص ٥٣١.

(٤) الصيغ، عبد العزيز، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ص ٢٦٣.

(٥) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ١٤٢.

(٦) ماريوباي، أسس علم اللغة، ص ٩٣.

(٧) مالبرج، بيرتيل، الصوتيات، ص ١٥١.

(٨) حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، ص ١٩٨.

في الكلام^(١)، أو "التغييرات التي تطرأ على درجة الصوت في الكلام المتصل، أي التغييرات الحاصلة في درجة النغمة بسبب اهتزاز الأوتار الصوتية"^(٢).

وبصورة عامة، فالتنغيم مصطلح صوتي وظيفي، حل الكثير من إشكاليات الدلالة اللغوية المتعلقة بالأصوات والسياقات التنظيمية، إذ يتم تحديد الصور النطقية بموجب نمط التنغيم^(٣). ويتضح بالتغييرات التي تتناوب الصوت من صعود إلى هبوط، أو من انخفاض إلى ارتفاع، يحدث أثناء الكلام والمخاطبة، وذلك حسب المشاعر والأحاسيس التي تعترى المتكلم، من سرور وغضب، واستغراب واستفهام، ونفي وإثبات بمقتضى سياق الحال. فيقوم التغيير النغمي بدور كبير في التفريق بين الجمل^(٤)، فنغمة التأكيد - مثلاً - تختلف عن نغمة الاستفهام، وكلا النغمتين تختلفان عن نغمة التقرير، والتنغيم بذلك له دور في العربية في الوظيفة النحوية والدلالية.

ثانياً: ظواهر التنغيم عند الفراء:

معلوم أن علماء اللغة - كما سلف - لم يرد عندهم مصطلح التنغيم بالدلالة الصوتية التي يتعامل بها الباحثون المحدثون، غير أنهم تنبهوا لهذه الظاهرة، وفسروا بها بعض المسائل النحوية، وكانت لها إشارات في أبواب البلاغة، من خلال سياقات الجمل التي تحمل معاني ومقاصد مختلفة.

وعلى المستوى اللفظي، فقد كان للتنغيم حضور في تعليل التناسق الصوتي بين فواصل القرآن الكريم، وهو ما يلحظ عند الفراء، الذي يعد من طليعة اللغويين الذين اعتنوا بالجانب اللفظي في رؤوس الآيات القرآنية، فعده من باب النغم الصوتي بين هذه الفواصل. ويتضح ذلك بالمعالجة الصوتية التي قدمها في بعض الألفاظ والسياقات المختلفة في الآيات القرآنية، وما ورد عند العرب في شعرهم ونثرهم، يمكن أن نضعها في قسمين، برزت فيهما ظاهرة التنغيم، وهما:

(١) السعران، علم اللغة، ص ١٩٢.

(٢) Jones, D., An Outline of English Phonetics, p.275.

(٣) العزاوي، سمير إبراهيم، التنغيم في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، ص ٧.

(٤) مجاهد، عبد الكريم، الدلالة اللغوية عند العرب، ص ١٧٨، وحنّا، سامي عياد، معجم اللسانيات الحديثة، ص ٦٧.

أ- في المسائل النحوية.

ب- في الفواصل القرآنية.

أ- التنغيم في المسائل النحوية:

يظهر التنغيم بصورة عالية في الجمل المكتملة المعنى، المكونة من مجموعة من الكلمات، ذلك لأن سياق الحال - كما مرّ - يكشف طبيعة ما يجيش في نفس المتكلم، فتتباين النغمات الصوتية في التعبير عن الحدث، فيظهر عن طريق التنغيم الأسلوب الذي ينتمي إليه الحدث الكلامي، كالخبر أو الاستفهام أو التقرير أو التعجب^(١). فيستغني المتكلم عن بعض الأدوات النحوية، وقد يعتمد إلى حذف بعض الأصوات لموازنة الإيقاع الصوتي من خلال التنغيم، وهي أساليب استثمرها الفراء في تفسير عدد من المسائل النحوية.

يقول الفراء: "ومما يشبه الاستفهام مما يرفع إذا تأخر عنه الفعل الذي يقع عليه قولهم: (كلُّ الناس ضربتُ)، وذلك أن في (كل) مثل معنى: هل أحدٌ إلا ضربتُ؟ ومثل معنى: أي رجل لم أضرب؟ وأي بلدةٍ لم أدخل؟ ألا ترى أنك إذا قلت: كل الناس ضربت، كان فيها معنى: ما منهم أحدٌ إلا قد ضربتُ، ومعنى أيهم لم أضرب"^(٢).

إن الجملة التي استشهد بها الفراء: (كلُّ الناس ضربتُ)، ورأى أنه يمكن أن تكون في بنيتها الداخلية معنى استفهامياً، مثل: (هل أحدٌ إلا ضربتُ)، هي نفسها يمكن أن تكون لمعنى التأكيد أو التقرير لما فعله أو صنعه المتكلم. بيد أن هذا المعنى المستحدث في هذه الجملة الخالية من أدوات الاستفهام، قد استفيد من النغمة الصوتية التي عبر عنها المتكلم، وأثارت استغراباً وتعجباً حمل في طياته استفهاماً لما حدث، دون الاستعانة بالأدوات النحوية التي تستلزم طبيعة الموقف^(٣)، وهو ما جعل الفراء يعدد معاني هذه الجملة إلى مقاصد مختلفة، تحددها طبيعة الإلقاء لها، بين نغمة هابطة، أو صاعدة، أو مستوية، تقرر الهدف الذي سعى إليه المتحدث.

(١) الشايب، فوزي، محاضرات في اللسانيات، ص ٢٥٧.

(٢) معاني القرآن، ج ١، ص ١٣٩.

(٣) انظر: البكاء، محمد كاظم، المنهج الصوتي للنحو العربي في (معاني القرآن)، ص ١١٠.

وفي قوله تعالى: **(قَالُوا اتَّخَذْنَا هُزُؤًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ)**^(١)، حذفت الفاء من

(قال). يقول الفراء: "وهذا في القرآن كثير بغير الفاء، وذلك لأنه جواب يستغنى أوله عن آخره بالوقفه عليه، فيقال: ماذا قال لك؟ فيقول القائل: قال كذا وكذا؛ فكأن حسن السكوت يجوز به طرح الفاء"^(٢). فعد الفراء السكوت دلالة أو قرينة على حذف الفاء، وهو ما يكون مفهوماً بقرينة النغمة، ويؤيد ذلك ما ورد على ألسنة الشعراء، كقول عمر بن أبي ربيعة:

ثُمَّ قَالُوا: تُحِبُّهَا؟ قَلْتُ بِهِرًا عددَ النجمِ والخصى والتراب^(٣)

فاستغنى عن أداة الاستفهام (أتحبها) بقرينة النغمة الصاعدة، التي عوضت هذا الحذف.

وفي ضوء هذه الظاهرة الصوتية، يسرد الفراء أمثلة متعددة في الحذف. ففي حذف الفاء، يقول الفراء: "وأنت تراه في رؤوس الآيات - لأنها فصول - حسناً، من ذلك: **(قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ. قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا)**^(٤)، وفي حذف الواو، استشهد

بقوله عز وجل: **(النَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ)**^(٥)، وقال في غير هذا: **(إِنَّ الَّذِينَ**

فَتَنَّاوَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ)^(٦)، ثم قال في الآية بعدها: **(إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا)**^(٧) ولم

يقول: وإن^(٨). وبعد سرد هذه الأمثلة، يخلص الفراء إلى قاعدة عامة، يُجرى عليها القياس في أمثلة لم يذكرها، إذ يقول: "قاعرف بما جرى تفسير ما بقى، فإنه لا يأتي إلا على الذي أنبأتك به من الفصول أو الكلام المكتفى يأتي له جواب"^(٩).

(١) سورة البقرة، آية (٦٧).

(٢) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٤٣.

(٣) ربيعة، ديوان عمر بن أبي ربيعة، ص ٦٠.

(٤) سورة الذاريات، آية (٣١-٣٢).

(٥) سورة التوبة، آية (١١٢).

(٦) سورة البروج، آية (١٠).

(٧) سورة البروج، آية (١١).

(٨) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٤٤.

(٩) نفسه، ج ١، ص ٤٤.

فالتنغيم هو الإطار الصوتي الذي تُؤدى به الجملة، ويعدُّ جزءاً من متطلبات النظام اللغوي على مستوى الأداة والصيغة والعلامة الإعرابية، وهو منهج يفسر لنا ظواهر نحوية اختلفت في تأويلها النحويون^(١)، كاختلاف العلامة الإعرابية بين الصفة والموصوف حين تتعدد الصفات، فتتفرد إحدى الصفات بعلامة إعرابية تختلف عن غيرها كقوله تعالى: **(وَالْمُؤْمِنُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ)**^(٢)، والأصل: (والصابرون) بالرفع، عطفاً على مطلع الآية (من آمن). ويوجه الفراء هذا النصب بقوله: "نصبت (الصابرين) لأنها من صفة (مَنْ)، وإنما نصبت لأنها من صفة اسم واحد، فكأنه ذهب به إلى المدح. والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح، أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعا، وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدد غير متبع لأول الكلام، من ذلك قول الشاعر:

لا يَبْعُدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَاةِ الْجَزُرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مَعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدِ الْأَزْرِ^(٣) (٤).

وهذا يدل على أن العرب تستخدم معالجة اطراد الصيغ المتتابعة، بإحداث تغيير صوتي يقاطع رتابة الأصوات إذا طالت على نسق واحد، فإذا كان الاسم رفعا وطالت له الصفات، نصبوا إحداهما للتنبيه على المدح المجدد غير المتبع لأول الكلام. وقد يجري للذم - أيضاً - مما يترتب عليه إجراء صوتي يتطلب تغييراً في درجة الصوت، وهو ما تنبه له الباحثون المحدثون، وأطلقوا عليه (بالنغمة الموقفة)^(٥).

إن الإيقاعات الصوتية المتتابعة في الجمل، تعين على فهم النصوص، فالتنغيم له وظيفة نحوية ذات أهمية خاصة في التمييز بين أنماط التراكيب، والتفريق بين أجناسها النحوية، وتصنيف الجمل إلى أنماطها المختلفة^(٦)، وكل ذلك يتوقف على طريقة الأداء الفعلي للكلام عند المتحدث.

(١) البكاء، محمد كاظم، المنهج الصوتي للنحو العربي، ص ١١٠.

(٢) سورة البقرة، آية (١٧٧).

(٣) الأبيات للشاعرة الخرنق ترثي زوجها، انظر: البغدادي، خزائن الأدب، ج ٢، ص ٣٠١.

(٤) معاني القرآن، ج ١، ص ١٠٥.

(٥) البكاء، محمد كاظم، المنهج الصوتي للنحو العربي، ص ١١١.

(٦) بشر، كمال، علم الأصوات، ص ٥٤١.

ب- التنغيم في الفواصل القرآنية:

لا ريب أن الفاصلة في القرآن الكريم، هي موضع اهتمام كثير من العلماء الذين اعتنوا ببلاغة القرآن وإعجازه، "قبواسطتها يتم معنى الآية، وبها يربط ما قبلها بما بعدها، وكان ما سبقها لم يكن إلا تمهيداً لها، بحيث لو حُذفت لاختل معنى الكلام، ولو سكت عنها لاستطاع السامع أن يختمه بها انسياقاً مع الطبع والذوق السليم"^(١)؛ ولذلك عرفها الرّماني (٣٨٤هـ) بأنها: "حروف متشاكلة في المقاطع، توجب حسن إفهام المعاني"^(٢).

وقد أولى الفراء الفواصل عناية واضحة، فتنبه إلى النغم الصوتي والتناسق اللفظي بينها، وأكد على مسألة التنغيم فيها، من خلال الاختيار الدقيق للألفاظ، وختم الآيات بفواصل متناسقة؛ تسعى إلى استنباط التفسير القرآني المستند إلى الإعجاز اللغوي. وكل ذلك جعل الفراء من أوائل العلماء الذين عنوا بفواصل القرآن صوتياً، وبحسن نظمها إيقاعياً.

ومعلوم أن مصطلح (الفاصلة) لم يكن في عهد الفراء مستقراً استقراراً تاماً، وهو ما دعا الفراء إلى أن يطلق عليها عدة مصطلحات تعبر جميعها عن مدلولها، وهي:

١- رؤوس الآيات: وهو المصطلح الذي كان أكثر استعمالاً عند الفراء، سواء أكان بالجمع (رؤوس الآيات)، أم بالإفراد (رأس الآية). فيتردد هذا المصطلح في ثنايا كتابه في كثير من المواضع^(٣)، ولم يكن مقصوراً على أربعة مواضع، كما ذكر أحد الباحثين^(٤).

٢- المقاطع: ورد هذا المصطلح للدلالة على الفواصل عند الفراء، في تفسيره للآية: **﴿سَيَهْرَمُ الْجَمْعُ وَيَوْلُونَ الدُّبُرَ﴾**^(٥). قال الفراء: "معناه الأدبار، وكان القرآن نزل

(١) لاشين عبد الفتاح، البديع في ضوء أساليب القرآن، ص ١٤٣.

(٢) الرماني، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص ٨١.

(٣) انظر: الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٦، ٢٠١، وج ٢، ص ١٧٦، وج ٣، ص ٢١٤، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٦٧.

(٤) الحناوي، محمد، الفاصلة في القرآن، ص ٣٧.

(٥) سورة القمر، آية (٤٥).

على ما يستحب من موافقة المقاطع^(١). وقد استخدم هذا المصطلح في تعريف الفواصل عند الرّماني^(٢) وأبي بكر الباقلاني^(٣) (٤٠٣هـ).

٣- آخر الآية: ولم يطرد استعمال هذا المصطلح كثيراً عند الفراء^(٤)، مقارنة (برؤوس الآيات) إلا أن هذا المصطلح استفاد منه بعض العلماء في تعريف الفاصلة، كتعريف الزركشي (٧٩٤هـ) للفاصلة بأنها: "كلمة آخر الآية، كقافية الشعر، وقرينة السجع"^(٥).

أما ما تُسبب إلى الفراء أنه استخدم (أواخر الحروف)، أو (آخر الحروف) للدلالة على الفاصلة^(٦)، فلم يثبت؛ لأن النصوص التي نقلت عنه في سياق هذه الألفاظ، إنما كانت للدلالة على ما يرد في آخر الكلمة^(٧)، ولم يكن المقصود بها للدلالة على الفاصلة، والدليل على ذلك؛ أن الفراء استشهد بـ(أواخر الحروف) بما قاله العرب في كلامهم، ولم يكن خاصاً بما يرد في القرآن الكريم.

والسؤال المطروح: هل استخدم الفراء مصطلح الفاصلة؟

لم يرد في (معاني القرآن) للفراء مصطلح (الفاصلة) بنصها، بيد أن الفراء استخدم لفظاً مقارباً لها للدلالة عليها، وهو مصطلح (فصول) في قوله: "وأنت تراه في رؤوس الآيات - لأنها فصول - حسنًا"^(٨). والمقصود (بالفصول) هي رؤوس الآيات، وبالنظر إلى اللفظين - (فصول) و(فاصلة) - يتضح أنها تخرج من جذر واحد: (فصل)، وبناء على استخدام الفراء لهذا اللفظ - (فصول) - رأى أحمد مكي الأنصاري أن الفراء نال قصب السبق في وضع تسمية (الفواصل)^(٩).

غير أن ثمة نصاً آخر أحرى بالاستشهاد به في هذا المقام، وهو ما نقله الزركشي عن الفراء، يصرح فيه باستخدام الفاصلة بلفظها، وذلك في سياق قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ

-
- (١) الفراء، معاني القرآن، ج ٣، ص ٢٢٤.
(٢) الرّماني، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص ٨٨.
(٣) الباقلاني، أبو بكر، إعجاز القرآن، ص ٢٤٩.
(٤) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٦.
(٥) الزركشي، محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، (تعليق: مصطفى عبد القادر عطا)، ج ١، ص ٨٣.
(٦) الحسنوي، محمد، الفاصلة في القرآن، ص ٣٨.
(٧) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٢٠٠-٢٠١.
(٨) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٤٤.
(٩) الأنصاري، أحمد مكي، أبو زكريا الفراء، ص ٣٠٢.

خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ»^(١)، إذ يقول الفراء: "وإنما ثناهما هنا لأجل الفاصلة، رعاية للتي قبلها والتي بعدها على هذا الوزن، والقوافي تحتل في الزيادة والنقصان ما لا يحتمله سائر الكلام"^(٢)، ويعضده نص آخر نقله السيوطي عن الفراء^(٣)، يستخدم فيه الفاصلة للدلالة على أواخر الآيات القرآنية.

وإذا ثبتت تلك النصوص عن الفراء، فإن ذلك يثبت نتائج هامة في هذا المجال، في مقدمتها:

١- وضوح دلالة مصطلح (الفاصلة) عند الفراء، وضوحاً لا يرتبط بمعنى آخر غير أواخر الآيات القرآنية، وهو خلاف ما عند سيوييه، الذي استخدم مصطلح الفاصلة في كتابه، إلا أنه أورده فيما يبدو للدلالة على آخر الجملة في حال الوقف، كما يحصل في القوافي؛ ولذا استشهد بمقطع من آية قرآنية - (ما كنا نبغ) - لا تشمل على فاصلة، وعدها من باب الفواصل.

٢- ثبوت استخدام مصطلح الفاصلة عند الفراء للدلالة على أواخر الآيات، يعني أن ما توصل إليه بعض الباحثين، أن الرّماني هو صاحب التسمية^(٤) فيه نظر؛ لأسبقية هذا المصطلح بدلالة رؤوس الآيات قبل الرّماني^(٥).

٣- أما نسبة مصطلح (الفاصلة) إلى الفراء، وجعل الأسبقية له، فينبغي لنا أخذ الحيطة والحذر منها، وذلك من جهتين:

الأولى: أن الفراء لم يصطلح على استخدام الفاصلة وحدها للدلالة على أواخر الآيات - كما ذكرنا سابقاً -، بل استخدم عدة مصطلحات للتعبير عنها.

الأخرى: أن كثيراً من المصطلحات تصعب نسبتها إلى علم من الأعلام، يكون مصدراً لمصطلح شاع لفظه، وأخذ برهنة من الزمن حتى يستقر استقراراً نهائياً كغيره

(١) سورة الرحمن، آية (٤٦).

(٢) الزركشي، محمد بن بهادر، البرهان في علوم القرآن، ج ١، ص ٥٣.

(٣) السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، (تحقيق: عصام الحرساني)، ج ٢، ص ٢٧٥.

(٤) انظر: سلام، محمد زغلول، أثر القرآن في النقد العربي، ص ٢٤٢.

(٥) انظر: الأنصاري، أحمد مكي، أبو زكريا الفراء، ص ٣٠٢.

من المصطلحات؛ ولذا فالأسلم القول إن مصطلح الفاصلة بدأ يأخذ ملامحه في عهد سيبويه والفراء، ليستقر بعد ذلك لدلالة أواخر الآيات القرآنية.

وأياً كان منبع هذا المصطلح، فإنه من الثابت أن الفراء أولى الفواصل عناية بالغة، وأظهر الجانب التنغمي في الفواصل، والتناسق اللفظي بينها. وكان اهتمامه بالنغمة الصوتية بين الفواصل في القراءات القرآنية؛ سبباً لتفضيله قراءة على أخرى.

ففي قوله تعالى: «والليل إذا يسر»^(١)، يقول الفراء: "قرأ القراء (يسري) بإثبات الباء"^(٢)، ويسر (بحذفها)^(٣)، وحذفها أحبُّ إلى لمشاكلتها رؤوس الآيات"^(٤). فكان الإيقاع الصوتي، والنغم الإيقاعي بين الفواصل سبباً لتفضيل الفراء القراءة التي تتشاكل فيها رؤوس الآيات؛ لأنها تسير حسب فواصل متساوية في الوزن، ولذا كانت قراءة (يسر) بتقصير الكسرة، مفضلة عند الفراء على (يسري) بإطالة الكسرة؛ لأن الأخيرة لا تتناسب مع الفواصل السابقة.

وهو ما صنعه الفراء في قوله تعالى: «أَيُّدًا كُنَّا عِظَامًا نَخْرَةً»^(٥)، فبعد أن عرض اختلاف القراء بين (نخرة)^(٦) و(ناخرة)^(٧)، قال: "(وناخرة) أجود الوجهين في القراءة؛ لأن الآيات بالألف"^(٨). فتقصير الصائت أو إطالته، أو بصورة عامة حذف الصوت أو زيادته في الفواصل، جاء رعاية للبعد الصوتي وعناية بالنسق القرآني، وهو أحد ظواهر الملحظ الصوتي في فواصل الآيات القرآنية^(٩).

وأشار الفراء إلى العدول عن التعبير القياسي للكلمة إلى صورة أخرى في الفواصل القرآنية، مراعاة للنغم الصوتي بينها، ويظهر ذلك في أمثلة كثيرة. فعند قوله

(١) سورة الفجر، آية (٤).

(٢) هي قراءة ابن كثير، ونافع في الوصل. انظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج٤، ص١١٧، وابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٦٨٣.

(٣) هي قراءة ابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي. انظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج٤، ص١١٧، وابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٦٨٣.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ج٣، ص٢٦٠.

(٥) سورة النازعات، آية (١١).

(٦) هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وحفص بن عاصم. انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٦٧٠، وابن زنجلة، حجة القراءات، ص٨٤٨.

(٧) هي قراءة الكسائي وحزمة وأبي بكر عن عاصم. انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٦٧٠، وابن زنجلة، حجة القراءات، ص٧٤٨.

(٨) الفراء، معاني القرآن، ج٣، ص٢٣١.

(٩) الصغير، محمد حسين علي، الصوت اللغوي في القرآن، ص١٥٢.

تعالى: **﴿كَلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾**^(١)، قال الفراء: "أهمزه في كل القرآن إلا في سورة الرحمن؛ لأنه مع آيات غير مهموزات"^(٢)، وفي موضع آخر في الهمزة، قال الفراء: "أهل المدينة يقرءونها (أحسن أثاثاً ورثياً)^(٣) بغير همز (ورثياً)^(٤). وهو وجه جيد؛ لأنه مع آيات ليست بمهموزات الأواخر"^(٥). وكذلك عند الآية: **﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا﴾**^(٦)، قال الفراء: "أراد بطغيانها، إلا أن الطغوى أشكل برؤوس الآيات، فاختر لذلك"^(٧).

فعدلت هذه الألفاظ عن صيغتها الأصلية:

شان	←	شان
رياً	←	رثياً
طغواها	←	طغيانها

وكل ذلك مراعاة للإيقاع الصوتي بين الفواصل، مما يجعل القارئ في انسجام متتابع لهذه النغمات الصوتية في تلاوته للآيات القرآنية، كما تنبه الفراء لذلك.

ولحظ الفراء في الفواصل، أنها قد تنتقل من صيغة الإفراد إلى صيغة الجمع، كما تنتقل من الجمع إلى الإفراد مراعاة للفواصل القرآنية، وتحسيناً للمقاطع الصوتية، ويبرز بصورة واضحة عند الفراء في قوله عز وجل: **﴿إِنَّمَا تَرْمِي بِشَرِّ كَالْقَصْرِ﴾**^(٨)، يقول الفراء: "يريد: القصر من قصور مياه العرب، وتوحيده وجمعه عربيان، قال الله تبارك وتعالى: **﴿سَبَّهْمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبُرَ﴾**^(٩)، معناه: الأدبار، وكان القرآن نزل على ما يستحب العرب من موافقة المقاطع"^(١٠).

(١) سورة الرحمن، آية (٢٩).

(٢) معاني القرآن، ج ٣، ص ١١٦.

(٣) سورة مريم، آية (٧٤).

(٤) هي قراءة نافع وابن عامر، انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص ٤٤٦، وابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٤١٠.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ١٧١.

(٦) سورة الشمس، آية (١١).

(٧) الفراء، معاني القرآن، ج ٣، ص ٢٦٧.

(٨) سورة المرسلات، آية (٣٢)، وانظر في اختلاف القراءات في (القصر): ابن جني، المحتسب، ج ٢، ص ٣٤٦.

(٩) سورة القمر، آية (٤٥).

(١٠) الفراء، معاني القرآن، ج ٣، ص ٢٢٤.

ولا ضير إذا خرجت الكلمة عن المألوف في كلام العرب، أو عن العرف اللغوي، فالعربية أجازت في قوافي الشعر ما ورد من صنيع ألسنة الشعراء، وما جاء في القرآن، إنما هو للمناسبة بين فواصله^(١). إن ذلك يكشف بلاغة القرآن البيانية، وحسن نظمه، وتماسك بنائه، وقوة صياغته في جميع أدائه، وقد تَمَثَّل ذلك في الانسجام الصوتي بين آياته وسوره؛ لتصور إعجازاً لفظياً في أي الذكر الحكيم.

وجاءت الفواصل القرآنية لتصور جزءاً من هذا الإعجاز البلاغي في القرآن، من خلال توافقها في الألفاظ والأوزان؛ ولتحقق انسجاماً صوتياً، وتناسقاً تنغيمياً بين أصواتها المتناسبة، وهو ما تنبه له الفراء في معانيه، فكان في مقدمة اللغويين الذين أولوا هذه الفواصل عناية صوتية.

(١) الخليل، عبد القادر مرعي، التشكيل الصوتي، ص ٨٩.

الخاتمة

ارتبطت نشأة درس الصوتي عند علماء العربية بظهور الدراسات اللغوية، فجاءت بواكير اهتمامهم بأصوات لغتهم في ثنايا دراساتهم المختلفة كالنحوية والمعجمية، ثم تخطى الأمر ذلك ليتضمن التفسير القرآنية من خلال الاهتمام بأدائه وتجويده، فحظيت الأصوات العربية بالعناية في مخرجها وصفاتها، وهي في معزل عن وظيفتها اللغوية، وذلك بالنظر في العناصر الصوتية قبل الدخول في السلسلة الكلامية، كما حظيت بالعناية في الجانب الوظيفي في عملية التواصل النطقي من خلال تنبه علماء اللغة للتغيرات الصوتية.

وقد سعت هذه الدراسة إلى البحث والتنقيب في التفكير الصوتي عند الفراء، وبيان جهوده في هذا الميدان، بعد أن وجد الباحث أن هذه الشخصية قد أشبعت في الجانب النحوي دون الالتفات إلى المستوى الصوتي إلا في النزر اليسير، مقارنة بعلماء آخرين تم لفت الانتباه إليهم من نواح لغوية متشعبة، وفي مقدمتهم سيبويه.

وعلى الرغم من كثرة المادة النحوية عند الفراء في كتابه "معاني القرآن"، فإن الجانب الصوتي كان له نصيب بارز في هذا الكتاب، تمخضت عنه هذه الرسالة؛ لتنتهي إلى نتائج متعددة تكشف عن منزلة الفراء في التراث الصوتي بين علماء اللغة، ويتضح ذلك فيما يأتي:

أولاً: اتخذ الفراء من اللهجات العربية والشواهد الشعرية والقراءات القرآنية مادة صوتية، استعان بها في توضيح آرائه الصوتية، وتعليل الجوانب اللفظية والنطقية في مباحثه اللغوية.

ثانياً: شارك الفراء علماء اللغة في بيان منظومة الأصوات الهجائية العربية (الصوامت)، وقد ثبت في البحث أنه يذهب مذهب الخليل وسيبويه في عدّها تسعة وعشرين صوتاً، وذلك خلاف ما نُقل عنه في عدّها ثمانية وعشرين.

ثالثاً:

تطرق الفراء إلى بعض مخارج الأصوات دون التفصيل فيها مخرجاً مخرجاً، غير أن ما عُرِي إليه أنه يخالف رأي جمهور النحاة في مسألة عدد المخارج، من خلال جمعه اللام والنون والراء في مخرج واحد لم يكن دقيقاً، لأن الدلائل والقرائن قد أوضحت لنا خلاف ما نُسب إليه ونُقِل عنه، موافقاً رأي الخليل وسيبويه في تعدد مخارجها.

رابعاً:

أشارت بعض المصادر اللغوية إلى أن الفراء يختلف عن سيبويه في مراتب المخارج، إذ جعل مخرج الياء والواو واحداً، وجعل الفاء والميم بين الشفتين، ومن خلال دراسة النصوص التي تناقشتها المصادر وسير أغوارها، اتضح أن الفراء لم يكن يهدف إلى التفريق بين مخارج هذه الأصوات، وإنما كان يوضح المقابلة بين أصوات الحلق وأصوات الفم.

خامساً:

انفرد الفراء في كلامه عن صفات الصوامت بمصطلحي (الأخرس) و(المصوّت)، مؤسساً بذلك مصطلحين صوتيين يقابلان ما عند سيبويه (بالشديد) و(الرخو)، وهو يدل على أن الفراء كان على دراية بمسالك الأصوات التي تتدرج تحت هذين المصطلحين، فضلاً على احتمال أن الفراء أراد التمييز بالمصطلحات بالنظرة الكوفية مقابل المصطلحات البصرية. وقد أثبتت هذه الدراسة أهمية مصطلح (الأخرس) بالمنظور الصوتي الحديث الذي يوافق ما أطلق عليه بعض المحدثين بالصوت (الوقفي) أو (الاحتباسي)، في مقابل تسميته عند آخرين بالصوت (الانفجاري).

سادساً:

اهتم الفراء بموضوع الهمزة في العربية، وأخذ برأي إحلال الألف (الفتحة الطويلة) محل الهمزة، نتيجة اللبس بين رسم الألف والهمزة، وكشفت الدراسة

الصوتية الحديثة بجانب هذا الرأي الصواب، فالبون شاسع بين الصوتين؛ فالهمزة صامت حنجري انفجاري، والألف فتحة طويلة يتحدد موضع نطقها حسب وضع اللسان في الفم نحو الحنك الصلب.

سابعاً: أبداع الفراء في وصف طريقة نطق الصوائت القصيرة (الفتحة والضمة والكسرة)، إذ إن بيانه للمواضع النطقية لها، وكيفية إنتاجها يعد من الإشارات المبكرة بين علماء اللغة في تحديد نطق هذه الأصوات. وعلى الرغم من أسبقية سيبويه في وصف مخارج الصوائت، إلا أن الفراء كان أكثر دقة في إشارته للأعضاء النطقية العاملة في إنتاجها.

ثامناً: تنبه الفراء إلى بعض القوانين الصوتية التي تبرز في عملية التواصل اللغوي في الظواهر السياقية، من خلال تعليقاته الصوتية لما يرد في اللهجات العربية، وتوجيهاته للقراءات القرآنية، فتنبه إلى الإشباع والتقصير في الأصوات، والمماثلة والانسجام بينها كما يبرز في الإتياع.

تاسعاً: أولى الفراء الفواصل القرآنية عناية خاصة، فأشار إلى النغم الصوتي والتناسق اللفظي بينها، وأكد مسألة التنغيم فيها من خلال الاختيار الدقيق للألفاظ، وحسن نظمها الإيقاعي، فكان في مقدمة علماء اللغة الذين بحثوا في هذا الجانب الصوتي.

وبعد؛ فليست هذه الدراسة كل ما عند الفراء صوتياً، بل هي محاولة لكشف معالم الفكر الصوتي عند هذه الشخصية من خلال مصدر من مصادرها، وتحليلها بما يتلاءم والدرس الصوتي الحديث. وتبقى شخصية الفراء الفذة الموسوعية مصدراً خصباً في

الدراسات الصوتية في ميادين شتى - صرفية ونحوية ومعجمية -، ومرجعاً في الدراسات اللهجية عند العرب، والقراءات القرآنية في توجيهاته المختلفة.

وفي ختام هذه الدراسة المتواضعة، فإن الباحث يرجو من المولى العلي القدير أن يسهم هذا البحث في كشف أهمية الدراسة الصوتية في التراث العربي، وتأصيل الصوتيات الحديثة عند علماء اللغة المتقدمين. والله ولي التوفيق.

وأخيراً دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



الصوتيات - الأكوستيكا

مكتبة و ملتقى علم الأصوات

اللغة - السمع - الإدراك - النطق

www.facebook.com/groups/Phonetics.Acoustics

<https://phonetics-acoustics.blogspot.com>

المصادر والمراجع

أولاً: العربية:

- الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت: ٢١٥هـ)، معاني القرآن. (تحقيق: هدى محمود قراعة)، (ط١)، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٠م.
- الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد الهروي (ت: ٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة. (تحقيق: عبد السلام هارون)، مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٤م.
- الأزهرى، خالد بن عبد الله (ت: ٩٠٥هـ). التصريح على التوضيح. (تحقيق: محمد باسل عيون السود). بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.
- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت: ٦٨٦هـ)، شرح شافية ابن الحاجب. (تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م.
- الأستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي (ت: ٦٨٦هـ)، شرح الرضي على الكافية. (تحقيق: يوسف حسن عمر)، بنغازي: جامعة قاربونس، ١٩٧٨م.
- استيئية، سمير شريف، (٢٠٠٣م). الأصوات اللغوية. (ط١)، عمان: دار وائل.
- الأشموني، نور الدين أبو الحسن (ت: ٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د.ت.
- الأعشى، ميمون بن قيس، (١٩٦٨م). ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس. (شرح وتعليق: محمد محمد حسين)، بيروت: المكتب الشرقي للنشر والتوزيع.
- ألتونجي، محمد، معجم علوم العربية. (٢٠٠٣م). (ط١)، بيروت: دار الجيل.

- الألويسي، محمود شكري، (١٩٩٨م). الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر. (شرح: محمد بهجة الأثري البغدادي)، القاهرة: دار الآفاق العربية.

- أمين، أحمد. ضحى الإسلام. (ط١٠)، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، دت.

- الأمين، السيد محسن، (١٩٦١م). أعيان الشيعة. (تحقيق: حسن الأمين)، (ط١)، مصر: ابن سينا.

- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت: ٥٧٧هـ)، أسرار العربية. (تحقيق: محمد بهجة البيطار). دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٩٥٧م.

----- (٢٠٠٢م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. (تحقيق: جودة مبروك)، (ط١)، القاهرة: مكتبة الخانجي.

- الأنباري، أبو بكر محمد بن قاسم (ت: ٣٢٨هـ). الأضداد. (تحقيق: أبو الفضل إبراهيم)، الكويت: دار المطبوعات والنشر، ١٩٦٠م.

----- (ت: ٣٢٨هـ). إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل. (تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان). دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٧١م.

----- (١٩٩٣م). شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات. (تحقيق: عبد السلام محمد هارون)، (ط٥)، القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٣م.

- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت: ٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب. (تحقيق: رجب عثمان محمد)، (ط١)، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٠م.

----- (٢٠٠١م). تفسير البحر المحيط. (تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض)، (ط١)، بيروت: دار الكتب العلمية.

- الأنصاري، أحمد مكي، (١٩٦٢م). أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة. القاهرة: المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية.

- الأنطاكي، محمد، (١٩٧٢م). المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها. بيروت: مكتبة دار الشروق.

----- (١٩٦٩م). الوجيز في فقه اللغة. حلب: المطبعة الحديثة.

- أنيس، إبراهيم، (١٩٩٩م). الأصوات اللغوية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

----- (١٩٦٣م). جهود علماء العرب في الدراسة الصوتية. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء (١٥).

----- (١٩٥٩م). صيغ الاسم الثلاثي المجرد. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة. الجزء (١٠).

----- (١٩٦٥م). في اللهجات العربية. (ط٣)، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

----- (١٩٦٦م). من أسرار اللغة. (ط٣)، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

- الأسترابادي، محمد رضي الدين محمد بن الحسن (ت: ٦٨٦هـ)، شرح شافية ابن الحاجب. (تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م.

- امرؤ القيس، حندج بن حجر، ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري (ت: ٢٧٥هـ). (دراسة وتحقيق: أنور عليان أبو سويلم، محمد علي الشوابكة)، (ط١)، الإمارات العربية المتحدة: مركز زايد للتراث والتاريخ، ٢٠٠٠م.

- الباقولي، نور الدين أبو الحسن علي بن الحسين (ت: ٥٤٣هـ-)، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات. (تحقيق: عبد القادر عبد الرحمن السعدي)، (ط١)، عمان: دار عمار، ٢٠٠١م.
- باي ماريو، (١٩٧٣م). أسس علم اللغة. (ترجمة: أحمد مختار عمر)، ليبيا: منشورات جامعة طرابلس.
- بدوي، كمال إبراهيم، (١٩٨٨م). علم اللغة المبرمج. (ط٢)، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود.
- براجستراسر، (١٩٢٩م). التطور النحوي للغة العربية. مصر: مطبعة السماع.
- بركة، بسام، (١٩٨٨م). علم الأصوات العام. بيروت: مركز الإنماء القومي.
- بشر، كمال محمد، (د.ت). الأصوات العربية. القاهرة: مكتبة الشباب.
- (١٩٦٩م). دراسات في علم اللغة (القسم الأول). القاهرة: دار المعارف.
- (٢٠٠٠م). علم الأصوات. القاهرة: دار غريب.
- (٢٠٠٣م). فن الكلام. القاهرة: دار غريب.
- البصري، الربيع بن حبيب بن عمر الأزدي (ت: ١٨٠هـ-)، الجامع الصحيح. مسقط: مكتبة الاستقامة، د.ت.
- البطاينة، فارس، (١٩٩٦م). آراء الفراء في النحو والقراءات القرآنية والأصوات اللغوية من خلال كتابه "معاني القرآن". مجلة جرش للبحوث والدراسات، العدد (١).

- البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب (ت: ٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد. بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.
- البغدادي، قدامة بن جعفر (ت: ٣١٩هـ)، نقد الشعر. (تحقيق: سن أ. بونيباكر). ليدن: مطبعة بريل، ١٩٥٦م.
- البكاء، محمد كاظم، (١٩٨٨م). المنهج الصوتي للنحو العربي في (معاني القرآن). مجلة المورد. المجلد (١٧)، العدد (٤).
- البكوش، الطيب، (١٩٨٧م). التصريف العربي من خلال الأصوات الحديث. (ط٢)، تونس: المطبعة العربية.
- البناء، أحمد بن محمد بن أحمد الدمياطي (ت: ١١١٧هـ)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر. (تحقيق: محمد علي الضباع)، القاهرة، ١٩٤٠م.
- بوروبه، المهدي، (١٩٨٩م). المصطلحات الصوتية عند النحاة واللغويين العرب. رسالة ماجستير. إشراف: د. فخر الدين قباوة، جامعة حلب.
- بولجرام، إرنست، (٢٠٠٢م). مدخل إلى التصوير الطيفي للكلام. (ترجمة: سعد عبد العزيز مصلوح). القاهرة: عالم الكتب.
- التيمي، أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت: ٢١٠هـ)، مجاز القرآن. (تحقيق: محمد فؤاد سزكين)، القاهرة: مكتبة الخانجي، د.ت.
- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني (ت: ٢٩١هـ)، مجالس ثعلب. (تحقيق: عبد السلام هارون)، (ط٢)، القاهرة: دار المعارف، ١٩٤٨م.
- الجبوري، مي فاضل، (٢٠٠٠م). القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث. (ط١)، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

- الجريسي، محمد مكي نصر، (د.ت). نهاية القول المفيد في علم التجويد. مصر: المكتبة التوفيقية.

- ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد (ت: ٨٣٣هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء. (تحقيق: براجستراسر)، مصر: مكتبة الخانجي، ١٩٨٢م.

----- (٢٠٠٠م). النشر في القراءات العشر. (ط٢)، بيروت: دار الكتب العلمية.

- الجندي، أحمد علم الدين، (١٤١٠هـ). في القرآن والعربية من تراث لغوي مفقود. المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى.

----- (١٩٨٣م). اللهجات العربية في التراث. الدار العربية للكتاب.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: ٣٩٢هـ)، التصريف الملوكي. (تحقيق: البدرابي زهران)، (ط١)، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠١م.

----- (١٩٥٢م). الخصائص. (تحقيق: محمد علي النجار)، بيروت: دار الكتاب العربي.

----- (١٩٩٣م). سر صناعة الإعراب. (تحقيق: حسن هندراوي). (ط٢)، دمشق: دار القلم.

----- (١٩٨٨م). اللمع في العربية. (تحقيق: سميح أبو مغلي)، عمان: دار مجدلاوي.

----- (١٩٩٩م). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. (تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين)، جمهورية مصر العربية: وزارة الأوقاف.

----- (١٩٥٤م). المنصف. (تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين)، (ط١)،
القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

- حجازي، محمود فهمي، (١٩٧٣م). علم اللغة العربية. الكويت: وكالة المطبوعات.

- حركات، مصطفى، (١٩٩٨م). الصوتيات والفونولوجيا. (ط١)، القاهرة: الدار الثقافية للنشر.

----- (١٩٩٨م). اللسانيات العامة وقضايا العربية. (ط١)، القاهرة: الدار الثقافية للنشر.

- حسان، تمام، (١٩٨٥م). مناهج البحث في اللغة. الدار البيضاء: دار الثقافة.

----- (١٩٩٨م). اللغة العربية معناها ومبناها. (ط٣)، القاهرة: عالم الكتب.

- حسن، عباس، (١٩٦٣م). النحو الوافي. القاهرة: دار المعارف.

- الحسنوي، محمد، (٢٠٠٠م). الفاصلة في القرآن. (ط٢)، عمان: دار عمار.

- حسنين، صلاح الدين صالح، (١٩٨١م). المدخل إلى علم الأصوات. (ط١)، مصر:
دار الاتحاد العربي للطباعة.

- الحمد، علي توفيق، (١٩٨٤م). قراءات في حرف الوصل بين القدماء والمحدثين.
مجلة مجمع اللغة العربية الأردني. العددان (٢٥، ٢٦)، السنة (٢).

- الحمد، غانم قدوري، (٢٠٠٣م). الدراسات الصوتية عند علماء التجويد. (ط١)،
عمان: دار عمار.

----- (٢٠٠٤م). المدخل إلى علم أصوات العربية. (ط١)، عمان: دار عمار.

- (٢٠٠٤م). رسم المصحف - دراسة لغوية تاريخية - (ط١)، عمّان: دار عمار.
- (٢٠٠٤م). علم الكتابة العربية. (ط١)، عمّان: دار عمار.
- الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد بن أحمد (ت: ١٣٥١هـ)، شذا العرف في فن الصرف. (راجعته: غالب المطلبي)، عمّان: دار الفكر، ٢٠٠٠م.
- الحموي، أحمد، (١٩٧٩م). محاولة ألسنية في الإعلال. مجلة عالم الفكر. المجلد (٢٠)، العدد (٣).
- الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله البغدادي، (١٩٧٧م). معجم البلدان. بيروت: دار صادر.
- حنا، سامي عياد وآخرون، (١٩٩٧م). معجم اللسانيات الحديثة. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.
- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت: ٣٧٠هـ)، الألفات. (تحقيق: علي حسين البواب)، الرياض: مكتبة المعارف، ١٩٨٢م.
- (١٩٩٠م). الحجة في القراءات السبع. (تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم)، (ط٥)، الكويت: مؤسسة الرسالة.
- (١٩٨٩م). إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم. (تحقيق: محمد إبراهيم سليم)، القاهرة: مكتبة القرآن.
- خان، محمد، (٢٠٠٣م). اللهجات العربية والقراءات القرآنية. (ط٢). القاهرة: دار الفجر.

- الخصري، محمد الدمياطي الشافعي، (١٩٤٠م). حاشية الخصري على شرح ابن عقيل. القاهرة: منشورات البابي الحلبي.
- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت: ٦٨١هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. (تحقيق: إحسان عباس)، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٨م.
- الخليل، عبد القادر مرعي، (٢٠٠٢م). التشكيل الصوتي في اللغة العربية. (ط١)، عمّان.
- (١٩٩٣م). المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر. (ط١)، جامعة مؤتة.
- الخليلي، أحمد بن حمد، (١٩٨٦م). جواهر التفسير أنوار من بيان التنزيل. مسقط: مكتبة الاستقامة.
- الخولي، محمد علي، (١٩٩٠م). الأصوات اللغوية. عمّان: دار الفلاح.
- الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، (ت: ٤٤٤هـ). الإدغام الكبير في القراءات. (حقيقه وقدم له: د. زهير غازي زاهد)، (ط١)، بيروت: عالم الكتب، ١٩٩٣م.
- التحديد في الإتقان والتجويد. (ط١)، (دراسة وتحقيق: غانم قدوري الحمد)، (ط١)، عمّان: دار عمار، ٢٠٠٠م.
- الفتح والإمالة. (تحقيق: أبو سعيد العمروي)، (ط١)، بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٢م.
- داود، محمد محمد، (٢٠٠١م). الصوائت والمعنى في العربية. القاهرة: دار غريب.

- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (ت: ٣٢١هـ)، جمهرة اللغة. بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٧٠م.
- ديرة، المختار أحمد، (١٩٩١م). دراسة في النحو الكوفي. (ط١)، بيروت: دار قتيبة.
- الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين (ت: ٧٤٨هـ)، تذكرة الحفاظ. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٦م.
- الرازي، أبو حاتم أحمد بن حمدان، (١٩٥٧م). الزينة في الكلمات الإسلامية العربية. (تعليق: حسين بن فيض الله الهمداني). (ط٢)، القاهرة: دار الكتاب العربي.
- ابن أبي ربيعة، عمر بن عبد الله المخزومي (ت: ٩٣هـ)، ديوان عمر بن أبي ربيعة. بيروت: دار صادر، ١٩٦١م.
- رفيده، إبراهيم عبد الله، (١٩٨٠م). النحو وكتب التفسير. (ط١)، ليبيا: منشورات المنشأة الشعبية.
- الرّماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت: ٣٨٤هـ)، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن. (تحقيق: محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام). (ط١)، مصر: دار المعارف، د.ت.
- رمضان، محيي الدين، (١٩٧٩م). في صوتيات العربية. عمان: مكتبة الرسالة الحديثة.
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت: ٣٧٩هـ)، طبقات النحويين واللغويين. (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، مصر: دار المعارف، ١٩٧٣م.
- الزبيدي، سعيد جاسم، (١٩٩٨م). مصطلحات ليست كوفية. عمان: دار أسامة.

- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (ت: ١٢١٣هـ-)، تاج العروس من جواهر القاموس. (تحقيق: حمد الجاسر)، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ١٩٨٧م.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق (ت: ٣٣٧هـ-)، الإبدال والمعاقبة والنظائر. (تحقيق: عز الدين التنوخي)، (ط٢)، بيروت: دار صادر، ١٩٩٣م.
- الإيضاح في علل النحو. (تحقيق: مازن المبارك)، القاهرة: مكتبة دار العروبة، ١٩٥٩م.
- مجالس العلماء. (تحقيق: عبد السلام هارون). (ط٢)، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٣م.
- الزركلي، خير الدين، (١٩٩٠م). الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين). (ط٩)، بيروت: دار العلم للملايين.
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت: ٥٣٨هـ-)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. بيروت: دار المعرفة، د.ت.
- المفصل في علم العربية. تحقيق: فخر صالح قدارة. عمان: دار عمّار، ٢٠٠٣م.
- ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (ت: ٤٠٠هـ-)، حجة القراءات. (تحقيق: سعيد الأفغاني)، (ط٥)، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١م.
- زهير بن أبي سلمى، (١٩٩٨م). ديوان زهير بن أبي سلمى. (تحقيق: كرم البستاني)، (ط١)، بيروت: دار صادر.
- الزين، عبد الفتاح، (١٩٨٧م). قضايا لغوية في ضوء الأسنوية. (ط١)، بيروت: الشركة العالمية للكتاب.

- السامرائي، إبراهيم، (١٩٨٣م). التطور اللغوي التاريخي. (ط٣)، بيروت: دار الأندلس.

 (١٩٩٣م). المصطلحات الصوتية في كتب التراث العربي في ضوء التفكير الصوتي الحديث. أطروحة دكتوراه، إشراف: د. وليد سيف، الجامعة الأردنية.

- ستيتية، سمير شريف، (١٩٩٢م). الحركات بين المعايير النظرية والخصائص النطقية. مجلة البلقاء للبحوث والدراسات. المجلد (٢)، العدد (١).

 (١٩٩٦م). تحليل الظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن حبيب. مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد (٤)، العدد (١).

- السعران، محمود، (د.ت). علم اللغة. بيروت: دار الفكر العربي.

- سعيد، عبد الستار عبد اللطيف أحمد، (١٩٩٨م). مباحث في علم الصرف. (ط١)، ليبيا: الجامعة المفتوحة.

- سقال، ديزيره، (١٩٩٦م). الصرف وعلم الأصوات. (ط١)، بيروت: دار الصداقة العربية.

- ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق (ت: ٢٤٤هـ-)، كتاب الألفاظ. (تحقيق: فخر الدين قباوة)، (ط١)، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٨م.

 كتاب الإبدال. (تحقيق: حسين محمد محمد شريف، مراجعة: علي النجدي ناصف). القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٨٧م.

- السمعاني، أبو سعيد عبد الكريم التميمي (ت: ٥٦٢هـ-)، الأسباب. (الناشر: محمد أمين دمج)، (ط٢)، بيروت، ١٩٨١م.

- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠هـ)، كتاب سيبويه. (تحقيق: عبد السلام هارون)، (ط١)، بيروت: دار الجيل، د.ت.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي (ت: ٤٨٥هـ)، المخصص. بيروت: دار الفكر، ١٩٧٨م.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت: ٣٦٨هـ)، إدغام القراء. (تحقيق: د. محمد علي عبد الكريم الرديني)، (ط١)، مصر: مطبعة الأمانة، ١٩٨٤م.
- ما ذكره الكوفيون من الإدغام. (تحقيق: د. صبحي التميمي). (ط١)، جدة: دار البيان العربي، ١٩٨٥م.
- ما يحتمل الشعر من الضرورة. (تحقيق: عوض القوزي)، (ط٢)، الرياض: دار المعارف، ١٩٩١م.
- السيرافي، أبو محمد يوسف بن حسن بن المرزبان (ت: ٣٨٥هـ)، شرح أبيات سيبويه. (تحقيق: محمد علي سلطاني)، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٧٦م.
- ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله (ت: ٤٢٨هـ)، رسالة أسباب حدوث الحروف. (تحقيق: محمد حسان، ويحيى مير علم)، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٨٢م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: ٩١١هـ)، الإتيان في علوم القرآن. (تحقيق: عصام فارس الحرسثاني)، (ط١)، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٨م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم). (ط٢)، مصر: دار الفكر، ١٩٧٩م.

----- شرح شواهد المغني. لبنان: منشورات دار مكتبة الحياة، د.ت.

----- المزهر في علوم اللغة وأنواعها. (تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وعلي

محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم)، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية،

د.ت.

- شاهين، عبد الصبور، (١٩٨٧م). أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي. (ط١)،

القاهرة: مكتبة الخانجي.

----- (د.ت). القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث. القاهرة: مكتبة

الخانجي.

----- (١٩٨٠م). المنهج الصوتي للبنية العربية، بيروت: مؤسسة الرسالة.

- الشايب، فوزي حسن، (١٩٨٣م). أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية.

أطروحة دكتوراه، إشراف: د. رمضان عبد التواب، جامعة عين شمس.

----- (١٩٩٩م). محاضرات في اللسانيات. (ط١)، عمان: وزارة الثقافة.

- شلبي، عبد الفتاح، (١٩٥٧م). الإمالة في القراءات واللهجات العربية. القاهرة: مكتبة

نهضة مصر.

- الشمسان، أبو أوس إبراهيم سليمان الرشيد، (١٩٩٧م). دروس في علم الصرف.

(ط١)، الرياض: مكتبة الرشد.

- الشنقيطي، أحمد بن الأمين (ت: ١٣٣١هـ)، الدرر اللوامع على همع الهوامع.

(تحقيق وشرح عبد العالم سالم مكرم)، (ط١)، الكويت: دار البحوث العلمية،

١٩٨١م.

- صالح، سرين رفعت أمين، (١٩٩٨م). لهجة بني أسد وسماتها الصوتية والصرفية. رسالة ماجستير. إشراف: د. محمد جواد النوري، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

- الصبّان، أبو العرفان محمد بن علي (ت: ١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د.ت.

- الصحاري، سلمة بن مسلم العوتبي (ت: ٤٥٠هـ)، الإبانة في اللغة العربية. (تحقيق: عبد الكريم خليفة وآخرين)، (ط١)، سلطنة عُمان: وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٩٩م.

- الصغير، محمد حسين علي، (٢٠٠٠م). الصوت اللغوي في القرآن. (ط١)، بيروت: دار المؤرخ العربي.

----- (١٩٩٩م). القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي. (ط١)، دمشق: دار الفكر.

- الصيغ، عبد العزيز، (٢٠٠٠م). المصطلح الصوتي في الدراسات العربية. (ط١)، دمشق: دار الفكر.

- ضيف، شوقي، (١٩٩٢م). المدارس النحوية. (ط٧)، القاهرة: دار المعارف.

- الطبري، الإمام أبو جعفر محمد بن جرير (ت: ٣١٠هـ)، جامع البيان عن تأويل أي القرآن المعروف (تفسير الطبري). (ضبط وتعليق: محمد شاكر)، (ط١)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م.

- الطحان، أبو الأصبع عبد العزيز بن علي (ت: ٥٦٠هـ)، مخارج الحروف وصفاتها. (تحقيق: محمد يعقوب تركستاني)، بيروت: مركز الصف الإلكتروني، ١٩٨٤م.

- الطحان، راسم، (١٩٩٠م). حقيقة الإعلال والإعراب. (ط١). ألمانيا.

- طحان، ريمون، (١٩٧٢م). الألسنية العربية. بيروت: دار الكتب اللبناني.

- ظاظا، حسن، (١٩٧٦م). كلام العرب: من قضايا اللغة العربية. بيروت: دار النهضة المصرية.

- ابن عاشور، محمد الطاهر، (١٩٨٤م). تفسير التحرير والتنوير. تونس: الدار التونسية للنشر.

- العاني، سلمان حسن، (١٩٨٣م). التشكيل الصوتي في اللغة العربية. (ترجمة: ياسر الملاح)، (ط١)، جدة: النادي الأدبي الثقافي.

- عبابنة، جعفر نايف، (١٩٨٨م). طول الصوت اللغوي: حقيقته ووظيفته. المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية، العدد (١٤/١٥).

----- (١٩٨٦م). في حقيقة الإدغام. مجلة أبحاث اليرموك. المجلد (٣)، العدد (٢).

----- (١٩٨٤م). مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي. عمان: دار الفكر.

- عبابنة، يحيى، (٢٠٠٠م). دراسات في فقه اللغة وال fonولوجيا العربية. (ط١)، عمان: دار الشروق.

- عبد التواب، رمضان، (١٩٩٥م). بحوث ومقالات في اللغة. (ط٣)، القاهرة: مكتبة الخانجي.

----- (١٩٨٠م). فصول في فقه اللغة. (ط٢)، القاهرة: مكتبة الخانجي.

- (١٩٩٧م). المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي. (ط٣)،
القاهرة: مكتبة الخانجي.
- (١٩٩٦م). مشكلة الهمزة العربية. (ط١)، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- عبد الجليل، عبد القادر، (١٩٩٨م). الأصوات اللغوية. (ط١)، عمان: دار صفاء.
- (١٩٩٧م). التنوعات اللغوية. (ط١)، عمان: دار صفاء.
- (١٩٩٨م). علم الصرف الصوتي. (ط١)، عمان: أزمنا للنشر والتوزيع.
- عبد الرحمن، ممدوح، (١٩٩٨م). القيمة الوظيفية للصوائت. الإسكندرية: دار المعرفة
الجامعية.
- عبد العزيز، إبراهيم الدسوقي، (١٩٨٩م). معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد
الفراء. (ط١) القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- عبد الغني، نيء كاملة نور بنت نيء، (٢٠٠٠م). الظواهر الصوتية في شرح شافية
ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي. رسالة ماجستير، إشراف: أ.د. سعيد جاسم
الزبيدي، جامعة آل البيت.
- عبد الكريم، صبحي عبد الحميد محمد، (١٩٨٦م). اللهجات العربية في معاني القرآن
للغراء. (ط١)، القاهرة: دار الطباعة المحمدية.
- عبد اللطيف، محمد حماسة، (١٩٧٧م). إشباع حركات الأبنية في الشعر وموقف النحاة
منه. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المجلد (٤٠).
- (١٩٩٦م). لغة الشعر (دراسة في الضرورة الشعرية). (ط١)، القاهرة:
دار الشروق.

- عبده، داود، (١٩٧٩م). دراسات في علم أصوات العربية. الكويت: مؤسسة الصباح.
- العبسي، عنتر بن شداد، (١٩٦٨م). ديوان عنتر بن شداد. (تحقيق: فوزي عطوي)، (ط١)، بيروت: دار المعرفة.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الأشبيلي (ت: ٦٦٩هـ-)، المقرب. (تحقيق: عبد السلام الجوارى وعبد الله الجوارى). بغداد: مطبعة العاني.
- الممتع في التصريف. (تحقيق: فخر الدين قباوة). (ط٣). بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٨م.
- عضيمة، محمد عبد الخالق، (١٩٨١م). فهارس لمسائل النحو في كتاب معاني القرآن. مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود، العدد (١٣).
- العطار، أبو العلاء الحسن بن أحمد الهذاني (ت: ٥٦٩هـ-)، التمهيد في معرفة التجويد. (تحقيق: غانم قدوري الحمد)، (ط١)، عمان: دار عمار، ٢٠٠٠م.
- العطية، خليل إبراهيم، (١٩٩١م). جهود الكوفيين في علم الأصوات. مجلة كلية الآداب (جامعة البصرة). العدد (٢٢).
- الفكر الصوتي عند ابن دريد. مجلة كلية الآداب. جامعة البصرة، العدد (١٦)، ١٩٨٠م.
- في البحث الصوتي عند العرب. بغداد: دار الجاحظ للنشر، ١٩٨٣م.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله العقيلي (ت: ٧٦٩هـ-)، شرح ابن عقيل. (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد)، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٥م.

- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت: ٦١٦هـ)، إملاء ما من بن الرحمن. (راجعته وعلق عليه: نجيب الماجدي)، (ط١)، بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٢م.

التبيان في إعراب القرآن. (تحقيق: علي محمد الجاوي)، (ط٢)، بيروت: دار الجيل، ١٩٨٧م.

التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. (تحقيق ودراسة: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين)، (ط١)، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٠م.

- عميرة، إسماعيل أحمد، (٢٠٠٣م). بحوث في الاستشراق واللغة. (ط٢)، عمان: دار وائل.

تطبيقات في المناهج اللغوية. (ط١)، عمان: دار وائل، ٢٠٠٠م.

- عمر، أحمد خطاب، (١٩٨٨م). تقويم كتاب معاني القرآن للفراء. مجلة المورد. المجلد (١٧)، العدد (٤).

- عمر، أحمد مختار، (١٩٨٨م). البحث اللغوي عند العرب. (ط٦)، القاهرة: عالم الكتب.

دراسة الصوت اللغوي. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩١م.

- العمري، بيان علي يوسف، (٢٠٠٠م). المماثلة الصوتية في قراءتي أبي عمرو بن العلاء (١٥٤هـ)، وعلي بن حمزة الكسائي (١٨٩هـ) دراسة المستويين الصوتي والدلالي. إشراف: سعيد جاسم الزبيدي، جامعة آل البيت.

- العناتي، وليد، (٢٠٠٢م). التباين وأثره في تشكيل النظرية اللغوية العربية. عمان: وزارة الثقافة.

- الغريبي، سعد عبد الله، (١٩٨٦م). الأصوات العربية وتدريسها لغير الناطقين بها من الراشدين. (ط١)، الرياض: مكتبة الطالب الجامعي.
- آل غنيم، صالحة راشد، (١٩٨٥م). اللهجات في "الكتاب" لسيبويه - أصواتاً وبنية - . (ط١)، جامعة أم القرى: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
- الغوام، رياض بن حسن، (٢٠٠١م). الألف والهمزة بين القدماء والمحدثين. (ط١)، بيروت: المكتبة العصرية.
- الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد (ت: ٣٣٩هـ)، الموسيقى الكبير. (تحقيق وشرح: غطاس عبد الملك خشبة)، القاهرة: دار الكاتب العربي، د.ت.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت: ٣٩٥هـ)، الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها. (تحقيق: أحمد حسن بسبع)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت: ٣٧٧هـ)، الحجة للقراء السبعة. (ط١)، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م.
- الفخر الرازي، محمد بن عمر بن الحسن (ت: ٦٠٦هـ)، التفسير الكبير. (ط٣)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٠م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، الأيام والليالي والشهور، (تحقيق: إبراهيم الأبياري)، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٥٦م.
- معاني القرآن. (تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار)، (ط٣)، بيروت: عالم الكتب، الجزء الأول، ١٩٨٣م.

----- معاني القرآن. (تحقيق: محمد علي النجار)، (ط٣)، بيروت: عالم الكتب،
الجزء الثاني، ١٩٨٣م.

----- معاني القرآن. (تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي)، (ط٣)، بيروت: عالم
الكتب، الجزء الثالث، ١٩٨٣م.

----- المذكر والمؤنث، (تعليق: مصطفى أحمد الزرقا)، (ط١)، حلب، المطبعة
العلمية، ١٣٤٥هـ.

----- المنقوص والممدود. (تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي)، بيروت:
دار قتيبة، ١٩٨٣م.

- فراج، محمد خليل نصر الله، (١٤٢١-١٤٢٢هـ). الوقف ووظائفه عند النحويين
والقراء. مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الرسالة (١٥٩)، الحولية (٢١).

- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت: ١٧٠هـ)، كتاب العين. (تحقيق: مهدي المخزومي،
وإبراهيم السامرائي)، بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م.

- فندريس، جوزيف، (١٩٥٠م). اللغة. (ترجمة: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد
القصاص)، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت: ٧١٨هـ)، القاموس المحيط. (ط١)،
بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م.

- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت: ٢٧٦هـ)، أدب الكاتب. (تحقيق: محمد
الدالي)، (ط٢)، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٩م.

- قدور، أحمد محمد، (١٩٩٨م). أصالة علم الأصوات عند الخليل. (ط١)، دمشق: دار
الفكر.

----- المصطلح حدوده وعناصره. مجلة بحوث جامعة حلب، العدد (٣٤)،
١٩٩٨م.

- القرطبي، عبد الوهاب بن محمد (ت: ٤٦١هـ-)، الموضح في التجويد. (تحقيق: غانم
قدوري الحمد)، (ط١)، عمان: دار عمار، ٢٠٠٠م.

- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن الحسن (ت: ٦٤٦هـ-)، إنباه الرواة على أنباه
النحاة. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٥٠م.

- القماطي، محمد منصف، (١٩٨٦م). الأصوات ووظائفها. ليبيا: منشورات جامعة
الفتاح.

- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت: ٤٢٧هـ-)، التبصرة في القراءات. (تحقيق:
محي الدين رمضان). الكويت: معهد المخطوطات العربية، ١٩٨٥م.

----- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة. (تحقيق: أحمد حسن
فرحات)، (ط٣)، عمان: دار عمار، ١٩٩٦م.

- كانتينو، جان، (١٩٦٦م). دروس في علم أصوات العربية. (ترجمة: صالح القرماذي)،
الجامعة التونسية: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية.

- كثير عزة، أبو صخر كثير عبد الرحمن الخزاعي (ت: ١٠٥هـ-)، ديوان كثير عزة.
(تحقيق: إحسان عباس)، بيروت: دار الثقافة، ١٩٧١م.

- كحالة، عمر رضا، (١٩٤٩م). معجم قبائل العرب القديمة والحديثة. دمشق: المكتبة
الهاشمية.

- الكسائي، علي بن حمزة (ت: ١٨٩هـ-)، معاني القرآن. (إعداد: عيسى شحاته عيسى)،
القاهرة: دار قباء، ١٩٩٨م.

- كوركيس، عواد، (١٩٧٨م). سيبويه إمام النحاة. بغداد: المجمع العلمي العراقي.

- لاشين، عبد الفتاح، (١٩٧٩م). البديع في ضوء أساليب القرآن. (ط١)، القاهرة: دار المعارف.

- اللغوي، أبو الطيب عبد الواحد بن علي الحلبي (ت: ٣٥١هـ). مراتب النحويين. (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، (ط٢)، القاهرة: دار نهضة مصر.

----- كتاب الإبدال. (تحقيق: عز الدين التتوخي). دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي، ١٩٦٠م.

- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت: ٦٧٢هـ)، ألفية ابن مالك في النحو والصرف. عجمان: مؤسسة علوم القرآن، ١٩٩٠م.

----- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح. (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي)، القاهرة: مكتبة دار العروبة، ١٩٥٧م.

- مالمبرج، بيرتيل، (١٩٨٤م). علم الأصوات. (تعريب: عبد الصبور شاهين)، القاهرة: مكتبة الشباب.

- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت: ٢٨٥هـ). المقتضب. (تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة)، القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي.

- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى، (١٩٨٨م). السبعة في القراءات. (تحقيق: شوقي ضيف)، (ط٣)، القاهرة: دار المعارف.

- مجاهد، عبد الكريم، (١٩٨٥م). الدلالة اللغوية عند العرب. عمان: دار الضياء.

- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (١٩٧٢م). المعجم الوسيط. (ط٢)، تركيا: المكتبة الإسلامية.
- مجموعة من المؤلفين، (١٩٨٣م). الكنز اللغوي في اللسن العربي. (نشر وتحقيق: أوغست هفتر)، بيروت: المطبعة الكاثوليكية.
- المنير في أحكام التجويد. (ط٤)، عمان: جمعية المحافظة على القرآن الكريم، ٢٠٠١م.
- محمد، محمود زين العابدين، (١٩٩٨م). الأصوات العربية بين اللغويين والقراء. المدينة المنورة: دار الفكر الإسلامية.
- محمود، عبد الرؤوف إسماعيل، (١٩٩٩م). البحث الصوتي عند ابن يعيش. رسالة ماجستير، جامعة صدام للعلوم الإسلامية.
- محيسن، محمد سالم، (١٩٨٦م). المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- المخزومي، مهدي، (٢٠٠٢م). مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. أبو ظبي: المجمع الثقافي.
- المرزباني، أبو عبيد الله محمد بن عمران، (١٣٨٥هـ). الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء. (ط٢)، القاهرة: المطبعة السلفية.
- المرعشي، محمد بن أبي بكر (ت: ١١٥٠هـ)، جهد المقل. (تحقيق: سالم قدوري الحمد)، (ط١). عمان: دار عمار، ٢٠٠١م.

- ابن أبي مريم (ت: ٥٦٥هـ)، الموضح في وجوه القراءات وعللها. (تحقيق: عمر حمدان الكبيسي)، (ط١)، المملكة العربية السعودية: الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ١٩٩٣م.
- المصري، محمد بن عبد الغني، (١٩٨٩م). علم الصرف والنظام اللغوي. (ط١)، عمان: مكتبة الرسالة الحديثة.
- مصلوح، سعد، (١٩٨٠م). دراسة السمع والكلام. القاهرة: عالم الكتب.
- المطلبي، غالب فاضل، (١٩٨٤م). في الأصوات اللغوية. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام.
- معن، مشتاق عباس، (٢٠٠١م). المعجم المفصل في فقه اللغة. (ط١)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- مفتي، خديجة أحمد، (١٩٨٥م). نحو القراء الكوفيين. بيروت: دار الندوة الجديدة.
- ابن منظور (ت: ٧١١هـ)، لسان العرب. (ط٢)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٧م.
- موسى، عبد المعطي نمر، (٢٠٠١م). الأصوات العربية المتحولة وعلاقتها بالمعنى. (ط١)، الأردن: دار الكندي.
- النجار، عبد الحليم علي محمد، (١٩٥٩م). من مباحث الهمزة العربية. مجلة كلية الآداب. جامعة القاهرة، المجلد (٢١)، الجزء (١).
- أبو النجم العجلي، (١٩٩٨م). ديوان أبو النجم. (تحقيق سبيع جبيلي)، (ط١)، بيروت: دار صادر.

- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت: ٣٣٨هـ)، إعراب القرآن. (تحقيق: زهير غازي زاهد)، بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٧م.

----- القطع والانتناف. (تحقيق: أحمد خطاب العمر)، (ط١)، بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٨م.

- ابن النديم، محمد بن إسحاق (ت: ٤٣٨هـ)، الفهرست. (تعليق: إبراهيم رمضان)، (ط٢)، بيروت: دار المعرفة، ١٩٩٧م.

- نصار، حسين، (١٩٧٠م). الإتياع في العربية. مجلة اللسان العربي، المجلد (٧).

- نصر، عطية قابل، (١٤٠٨هـ). غاية المرید في علم التجويد. الرياض.

- النعيمي، حسام سعيد، (١٩٨٠م). الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني. بغداد: دار الرشيد للنشر.

----- (١٩٨٩م). أصوات العربية بين التحول والثبات. جامعة بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

- نور الدين، عصام، (١٩٩٢م). علم الأصوات اللغوية. (ط١)، بيروت: دار الفكر اللبناني.

- النوري، محمد جواد، (١٩٩٦م). علم أصوات العربية. (ط١)، عمّان: جامعة القدس المفتوحة.

- هلال، عبد الغفار حامد، (١٩٩٦م). أصوات اللغة العربية. (ط٣)، القاهرة: مكتبة وهبة.

----- اللهجات العربية (نشأة وتطوراً). القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٨م.

- وهبة، مجدي وكامل، المهندس، (١٩٨٤م). معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب. (ط٢)، بيروت: مكتبة لبنان.
- ياسين، محمد حسين، (١٩٧٩م). الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث. بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة.
- ياقوت، أبو عبد الله الحموي (ت: ٦٢٦هـ-)، معجم الأديباء. (تحقيق: د. إحسان عباس)، (ط١)، بيروت: دار الفر الإسلامي، ١٩٩٣م.
- يعقوب، أميل بديع، (١٩٨٨م). موسوعة النحو والصرف والإعراب. (ط١)، بيروت: دار العلم للملايين.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت: ٦٤٣هـ-). شرح المفصل. بيروت: عالم الكتب.
- يوسف، مجدي إبراهيم، (٢٠٠٠م). الجهود اللغوية لابن السراج (دراسة تحليلية). القاهرة: دار الكتاب المصري، وبيروت: دار الكتاب اللبناني.

- Aber, D. (1967). **Elements of General Phonetics**. Edinburgh University Press, 22 George Square, Edinburgh.
- Jones, D. (1947). **An Outline of English Phonetics**. Cambridge.
- Lass, R. (1984). **Phonology an Introduction to Basic**. Cambridge.

AL-FARRA'S PHONOLOGICAL THOUGHT IN MAANI AL-QURAN

By

Humood Mohammed Abdullah Al-Rumhi

Supervisor

Prof. Ismail Amayreh

ABSTRACT

The purposed this study is to consider the phonetic thought of Al-Farra in his book "Maani Al-Quran"; it highlights the phonetic approaches that Al-Farra utilized in his dealing with language, on its varied level of linguistic analysis, phonetic, morphological, syntactic and semantic. It reveals the effect of this character on the phonetic study and what he had attained in his interpretation of Quranic texts.

This study attempts to employ Al-Farra's texts that analyse Quranic readings, what he cited from poetry and Arabic dialects in describing his phonetics, and to cognize what early linguists had attained and to contrast it with modern views.

The study is divided into three chapters preceded by an introduction and ended with a conclusion. The introduction is concerned with a biography of Al-Farra and introduces his studied book, along with an overview of the phonetic research before Al-Farra. The first chapter includes a study of Arabic consonants – production and characteristics – in Al-Farra view point with a concentration on the glottal stop topic.

The second chapter includes a study of Arabic vowels, aiming at illustrating Al-Farra's discussion of this theme by his description of their manner of articulation and the relevant various states of vowels in contextual phenomena, such as lengthening or shortening, maintaining or elision and the phonological harmony that occurs between vowels.

The third chapter is devoted to Al-Farra's other phonological phenomena. It studies the phonological changes that occur in the word structure and included apenthetic vowels, metathesis changes that occur in the sentence structure as it tackles stress and intonation. The conclusion follows which ends with the most significant phonetic remarks and the outcomes attained by this study.